صندوق النقد العربي

2008 التقرير السنوي

www.amf.org.ae

المحتويات

الصفحة

تقديم	ب
نشاط الصندوق خلال عام 2008	1
النشاط الإقراضي	5
النشاط الاستثماري	20
نشاط الصندوق في مجال المعونة الفنية	24
نشاط الصندوق في مجال أسواق الأوراق المالية العربية	26
نشاط التدريب	27
نشاط الصندوق في مجال مجلس محافظي المصارف المركزية	30
التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية	33
التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية	36
التقارير والنشرات والبحوث والدراسات	38
الوضع المالي الموحد للصندوق	41
البيانات المالية الموحدة وتقرير مراقبي الحسابات	47
ملاحق القروض	71
ملاحق عامة	79
التنظيم والإدارة	85

تقـديـــم

أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس محافظي صندوق النقد العربي

يشرفني بالأصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي، أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين، أن أرفع لمجلسكم الموقر التقرير السنوي عن أعمال الصندوق ومركزه المالي للعام الميلادي المنتهي في 31 ديسمبر 2008، وذلك وفقاً للمادة الثالثة والثلاثين من الاتفاقية المنشئة للصندوق.

د. جاسم المناعي

المدير العام

رئيس مجلس المديرين التنفيذيين

أبريل 2009

نشاط الصندوق خلال عام 2008

واصل الصندوق خلال عام 2008 نشاطه في مجالات عمله التي حددتها اتفاقية إنشائه. وضمن هذا الإطار، استمر الصندوق في العمل على تطوير وتوسيع أنشطته المختلفة وتكثيف الخدمات التي يقدمها بالقدر الذي سمحت به موارده ووسائله المتاحة وذلك من أجل خدمة دوله الأعضاء ودعم جهودها الرامية إلى تعميق الاستقرار الاقتصادي وترسيخه وإرساء وتعزيز مقومات النمو المستدام.

ففي المجال الإقراضي، قدم الصندوق أربعة قروض جديدة خلال عام 2008، منها قرضين في إطار تسهيل النفط لكل من الجمهورية اللبنانية وجمهورية جيبوتي، وقرضاً ضمن تسهيل التصحيح الهيكلي للقطاع المالي والمصرفي للجمهورية العربية السورية، بالإضافة إلى قرض عادي لجمهورية القمر الاتحادية. وبلغت القيمة الإجمالية لهذه القروض نحو 28.6 مليون د.ع.ح. أي ما يعادل حوالي 132 مليون دولار أمريكي، مقارنة مع القروض المقدمة من الصندوق خلال عام 2007 والبالغة 20.7 مليون دينار عربي حسابي أي ما يعادل حوالي 98 مليون دولار أمريكي.

وقد استهدفت القروض في إطار تسهيل النفط المقدمة لكل من الجمهورية اللبنانية وجمهورية جيبوتي ما قيمته 18.2 مليون د.ع.ح و614 ألف د.ع.ح على التوالي، للمساهمة في دعم جهود الدولتين للتكيف مع الآثار المترتبة على ارتفاع الأسعار العالمية للنفط. وفي إطار تسهيل التصحيح الهيكلي للقطاع المالي والمصرفي، قدم الصندوق قرضاً للجمهورية العربية السورية بمبلغ 9.6 مليون د.ع.ح. وقد جاء القرض بناءاً على طلب مصرف سورية المركزي وذلك لمواصلة تنفيذ الإصلاحات لتحسين بيئة العمل في القطاع المالي والمصرفي وتهيئة الظروف المناسبة لنمو النشاط الادخاري والاستثماري. وأخيراً، تم تقديم قرض عادي لجمهورية القمر الاتحادية بمبلغ 184 ألف د.ع.ح. وذلك في إطار جهود الصندوق لمساعدة هذه الدولة لاستيفاء إحدى متطلبات المبادرة الخاصة بالدول عالية المديونية منخفضة الدخل (هيبك).

ومن جهة أخرى، أجرى الصندوق خلال عام 2008 مشاورات مع السلطات في كل من موريتانيا ولبنان وذلك بغرض متابعة تنفيذ برامج الإصلاح المتفق عليها والمدعومة بقروض تم تقديمها في السابق للدولتين. وقد توصل الصندوق خلال عام 2008 إلى اتفاق حول سبل معالجة المتأخرات القائمة بذمة جمهورية العراق تجاهه، وبموجب هذا الاتفاق فقد تمت إعادة هيكلة تلك المديونية. وإلى جانب تخفيف عبء المديونية الذي يوفره هذا الاتفاق، فإنه سيفسح المجال أمام العراق للاستفادة من الدعم الفني والمادي الذي يوفره الصندوق لدوله الأعضاء في مجال الإصلاح الاقتصادي بعد فترة من التسديد المنتظم.

وفي مجال **النشاط الاستثماري**، فقد مرّ المناخ الاستثماري العام خلال عام 2008 بمرحلة تاريخية استثنائية في سجل الأسواق المالية العالمية حيث تعرض النظام المصرفي والمالي العالمي لهزات حادة لم تشهد نظيرها الأسواق منذ ثلاثينيات القرن الماضي. وقد جاءت هذه التطورات في ظل أزمة قطاع الإسكان الأمريكي وتداعياتها التي تراكمت وتوسعت تأثيراتها وأبعادها إلى مختلف الإقتصادات في العالم وبلغت ذروتها في شهر أكتوبر 2008، وانعكست تأثيراتها سلباً وبصورة ملموسة على أسواق الأسهم والعقار وصناديق التحوط وأسعار النفط، حيث أظهرت هذه التطورات المصاعب المتعددة التي واجهها ولا يزال يواجهها القطاع المصرفي والمالي العالمي، إضافة إلى امتداد تداعيات الأزمة إلى القطاعات الاقتصادية وظهور مؤشرات الركود الاقتصادي في معظم الدول الصناعية.

وفي ظل هذه التطورات اتخذت معظم الدول الصناعية والنامية حزمة من التدابير والإجراءات النقدية والمالية تمثلت في سلسلة من التخفيضات في أسعار الفائدة الرسمية وضخ مبالغ كبيرة من السيولة، وتوفير برامج إنعاش مالية وكذلك توفير أو زيادة الضمانات على الودائع وإصدارات السندات المصرفية بالإضافة إلى شراء الديون المتعثرة لدى المصارف، وذلك بهدف حل المشاكل في القطاع المصرفي والمالي ومواجهة نتائج الركود الاقتصادي.

وتجدر الإشارة إلى أن سياسات الصندوق الاستثمارية وتطبيقاتها المحافظة قد أثبتت نجاعتها في حماية قيمة الأموال المستثمرة وتحقيق عوائد إيجابية على المستوى الكلي لهذه الاستثمارات خلال عام 2008، بالرغم من الظروف السلبية الاستثنائية الحادة التي مرت بها الأسواق المالية.

هذا ويشمل نشاط الصندوق الاستثماري، بالإضافة إلى توظيف موارده الذاتية، نشاط قبول الودائع من المصارف المركزية والمؤسسات النقدية والمالية العربية واستثماراتها، والذي شهد تطوراً إيجابياً كبيراً خلال العام. كما واصل الصندوق نشاطه في إدارة جزء من أموال برنامج تمويل التجارة العربية، والأموال المجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة وأموال صندوق تقاعد العاملين بالصندوق، بالإضافة إلى إدارة محافظ بالسندات لصالح الدول الأعضاء.

يعمل الصندوق على توفير **المعونة الفنية** لدوله الأعضاء في المجالات ذات الصلة بأنشطته مثل السياسة النقدية والمالية وسياسة سعر الصرف، والسياسة الضريبية وإدارتها، وإعداد الإحصاءات الاقتصادية، وتقديم التدريب العملي لدوله الأعضاء. كما واصل الصندوق، وبصفته أمانة لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، تقديم العون الفني اللازم للمصارف المركزية العربية من خلال مجموعة من المبادرات المشتركة بالتعاون مع المؤسسات الدولية التي وجه المجلس بإطلاقها في مجالات متعددة، كمبادرة تطوير نظم مقاصة وتسوية المدفوعات والأوراق المالية، ومبادرة تطوير نظم الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر.

وفي مجال **أسواق الأوراق المالية العربية**، استمر الصندوق خلال عام 2008 في جهوده الرامية إلى تعزيز دور أسواق الأوراق المالية العربية وتوفير المعلومات حول التطورات فيها. وفي هذا السياق، تابع الصندوق نشر البيانات اليومية على موقعه في شبكة الإنترنت، وكذلك إصدار النشرة الفصلية حول نشاط هذه الأسواق حيث أصدر خلال العام الأعداد الفصلية الأربعة، ليصل بذلك عدد النشرات الفصلية التي أصدرها منذ إنشاء قاعدة البيانات لديه إلى ستة وخمسون عدداً. ومن جهة أخرى، شارك الصندوق خلال العام نفسه في عدد من الندوات والمؤتمرات التي تناولت تداعيات الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الأسواق المالية العربية.

وفي مجال **التدريب**، استمر الصندوق في توسيع وتكثيف نشاط معهد السياسات الاقتصادية لإتاحة فرص التدريب المتخصص للكوادر الفنية العاملة في الأجهزة النقدية والمالية في الدول الأعضاء. وقام في هذا الإطار خلال عام 2008 بتنظيم عشرة دورات تدريبية وأربع حلقات عمل ليرتفع بذلك عدد الدورات التدريبية وحلقات العمل التي نظمها خلال الفترة حتى نهاية عام 2008 إلى 190 دورة تدريبية وندوة وحلقة عمل، استفاد منها 5907 متدرباً من الكوادر العربية.

وفي إطار توليه **أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية**، قام الصندوق بالإعداد لاجتماعات المكتب الدائم للمجلس الذي عقد بمقر الصندوق بتاريخ 9 يونيو 2008. كما تولى الإعداد الفني والإداري لاجتماعات الدورة الثانية والثلاثين للمجلس والتي عقدت في مراكش بتاريخ 7 أكتوبر 2008. كذلك قام بالإعداد لاجتماع لجنة الرقابة المصرفية العربية المنبثقة عن المجلس الذي عقد في مدينة أبوظبي خلال يومي 14 و15 ديسمبر 2008. كما نظم الاجتماع السنوي الرابع للجنة العربية لنظم الدفع والتسوية الذي عقد في أبوظبي خلال يومي 14 و15 مايو 2008. ومن جانب آخر، نظم الصندوق ورش عمل خلال العام مع كل من بنك انجلترا ومعهد الاستقرار المالي التابع لبنك التسويات الدولية ومعهد التمويل الدولي، وكذلك مؤتمر إقليمي بالتعاون مع البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والبنك المركزي المصري.

وفي مجال **التعاون والتنسيق مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية**، شارك الصندوق في إعداد التقرير الاقتصادي العربي الموحد، وتولى كالمعتاد تحريره وإخراجه وإصداره وتوزيعه. كما شارك الصندوق في الاجتماع الحادي عشر لرؤساء مؤسسات التمويل العربية الأعضاء في مجموعة التنسيق الذي عقد في جدة بتاريخ 23 أبريل 2008. كما شارك في اجتماعات مدراء العمليات لمؤسسات هذه المجموعة التي عقدت خلال العام. وبالإضافة إلى ذلك، شارك الصندوق في الاجتماع المشترك لرؤساء مؤسسات مجموعة التنسيق مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وذلك بغرض التحضير للقمة العربية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي إطار **التعاون مع المنظمات الدولية**، شارك الصندوق في الاجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد والبنك الدوليين التي عقدت في واشنطن في شهري أبريل وأكتوبر 2008. وحضر في الوقت نفسه، بصفة

مراقب، كل من اجتماعات لجنة التنمية (Development Committee) واجتماعات مجموعة الأربع والعشرين (G-24). ومن جانب آخر، تم التفاهم خلال عام 2008 بين الصندوق وكل من صندوق النقد والبنك الدوليين على إطلاق مجموعة من مبادرات المعونة الفنية المشتركة.

وفي مجال اهتمامه المتواصل بتشجيع وتنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية، واصل الصندوق خلال عام 2008 علاقات التعاون الوثيقة التي تربطه **ببرنامج تمويل التجارة العربية**، واستمر خلال العام في تقديم خدماته المتخصصة للبرنامج والمتعلقة بالشؤون القانونية والإدارية والتدقيق الداخلي بالإضافة إلى إدارة ومتابعة محافظه الاستثمارية.

وبالإضافة إلى ما تقدم، قام الصندوق خلال العام بإصدار عدد من **التقارير والنشرات والبحوث والدراسات** منها النشرات الإحصائية التي تغطي مجالاتها الحسابات القومية، والنقد والائتمان، وموازين المدفوعات والدين العام الخارجي، والتجارة الخارجية، وأسعار الصرف التقاطعية، والمؤشرات الاقتصادية للدول العربية، وكذلك النشرة الفصلية لقاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية وعدد من البحوث والدراسات.

النشاط الإقراضي

يستهدف النشاط الإقراضي للصندوق دعم الجهود المبذولة في الدول الأعضاء المقترضة لإرساء مقومات الاستقرار الاقتصادي الكلي، وجهودها الرامية إلى تنفيذ الإصلاحات الهيكلية المطلوبة في عدد من القطاعات الرئيسية لتحسين كفاءة استخدام الموارد بما يعزز فرص النمو الاقتصادي فيها. ويوفر الصندوق لدعم هذه الجهود مجموعة من التسهيلات الائتمانية المختلفة والتي يقدمها في شكل قروض ميسرة ومتفاوتة الآجال، يسبق تقديم معظمها إجراء مشاورات مكثفة مع السلطات المسؤولة للاتفاق معها حول السياسات والإجراءات المناسبة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية فيها.

أنواع التسهيلات الائتمانية

تندرج أنواع التسهيلات الائتمانية المختلفة التي يوفرها الصندوق ضمن مجموعتين رئيسيتين[1]، تتعلق أولاهما بمهام تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء المقترضة وما يتطلبه ذلك من إصلاحات اقتصادية، مرتبطة إلى حد كبير بالأوضاع الكلية للاقتصاد، يتم التشاور والاتفاق حول هذه الإصلاحات مع السلطات المختصة. ويُذكر في هذا الخصوص، أن الصندوق بدأ بتوفير الدعم لهذا النوع من الإصلاحات منذ انطلاق نشاطه الإقراضي في العام 1978. أما النوع الآخر من التسهيلات الائتمانية التي يوفرها الصندوق الذي استحدث لاحقاً، فهو مخصص لدعم الإصلاحات الهيكلية في القطاعات وثيقة الصلة باهتمامات الصندوق ومجالات عمله. وجاء استحداث هذا النوع من التسهيلات انطلاقاً من حرص الصندوق المستمر على متابعة التطورات الاقتصادية في دوله الأعضاء وأولوياتها واحتياجاتها المتغيرة، حيث يذكر أن اهتمامها قد تزايد في السنوات الأخيرة بتبني الإصلاحات الهادفة إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد لرفع معدلات النمو الاقتصادي وإدامتها، بعد أن حققت سياسات الاستقرار وإصلاح الأوضاع الاقتصادية الكلية نتائج طيبة في العديد من الدول. وبالإضافة إلى هذه التسهيلات، يتيح الصندوق للدول الأعضاء المستوردة الصافية للنفط الاستفادة من موارد تسهيل جديد للنفط للمساهمة في مواجهة الأعباء التي يفرضها عليها ارتفاع أسعار النفط العالمية.

وتشمل التسهيلات الائتمانية التي يقدمها الصندوق في مجال المساهمة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعات الدول الأعضاء أربعة أنواع من القروض، تتفاوت أحجامها وشروط منحها وآجال استحقاقها

(1) يُذكر أن الصندوق، وبالإضافة لهذه الأنواع من التسهيلات، كان قد وفر لدوله الأعضاء "تسهيل التجارة العربية البينية" والذي قدم في إطاره 11 قرضاً بلغت قيمتها الإجمالية 64,730 ألف د.ع.ح. ولقد تم إيقاف العمل بالتسهيل المذكور مع بداية برنامج تمويل التجارة العربية نشاطه في عام 1991.

حسب طبيعة وأسباب الاختلال في ميزان المدفوعات الذي تعاني منه الدولة العضو المؤهلة للاقتراض. وأول أنواع هذه القروض هو **القرض التلقائي** والذي يقدم للمساهمة في تمويل العجز الكلي في ميزان مدفوعات الدولة العضو وبحجم لا يزيد عن 75 في المائة من اكتتابها في رأسمال الصندوق المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. ويبلغ أجل هذا القرض ثلاث سنوات ولا يشترط للحصول عليه اتفاق الدولة العضو المقترضة مع الصندوق على برنامج تصحيحي لتخفيف العجز في ميزان مدفوعاتها طالما أنه لا يوجد بذمتها قروض مشروطة عادية أو ممتدة. أما إذا كان بذمة الدولة قروض عادية أو ممتدة، فإن منح القرض التلقائي يخضع عندها للشروط المطبقة على تلك القروض، وتتم إضافة حدوده إلى حدود القرض المشروط المعني.

والنوع الثاني هو **القرض العادي** والذي يقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض عندما تزيد حاجتها من الموارد عن 75 في المائة من اكتتابها المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، وبعد أن تكون قد استنفدت حقوقها التلقائية في الاقتراض من مؤسسات الإقراض الدولية أو الإقليمية المشابهة. ويقدم هذا القرض عادة بحدود 100 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، حيث يمكن توسيعه كحد أقصى إلى 175 في المائة بإضافة حدود القرض التلقائي. ويشترط للحصول عليه الاتفاق مع الدولة العضو المقترضة على برنامج تصحيح مالي يمتد سريانه لفترة لا تقل عن سنة. وتستهدف السياسات والإجراءات المضمنة في البرنامج العمل على إعادة التوازن المالي بهدف تخفيض العجز في ميزان المدفوعات. ويشرف الصندوق على متابعة تنفيذ البرنامج، حيث يتوقف سحب الدفعات اللاحقة من القرض على التنفيذ المرضي للسياسات والإجراءات المتفق عليها، كما هو شأن كافة القروض المشروطة الأخرى. وتسدد كل دفعة من القرض العادي خلال فترة خمس سنوات من تاريخ سحبها.

أما النوع الثالث من القروض فهو **القرض الممتد** الذي يقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض في حالة وجود عجز مزمن في ميزان مدفوعاتها ناجم عن خلل هيكلي في اقتصادها. ويُشترط لتقديم هذا القرض، بالإضافة إلى شرط استنفاد الحقوق التلقائية في الاقتراض لدى مؤسسات الإقراض الدولية أو الإقليمية المشابهة، الاتفاق مع الدولة العضو على برنامج تصحيح هيكلي يغطي فترة زمنية لا تقل عن سنتين. ويقدم القرض الممتد عادة بحدود 175 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، ويمكن توسيعه كحد أقصى إلى 250 في المائة بإضافة حدود القرض التلقائي. وتسدد كل دفعة منه خلال فترة سبع سنوات من تاريخ سحبها.

والنوع الرابع من هذه القروض هو **القرض التعويضي** الذي يقدم لمساعدة الدولة العضو التي تعاني من موقف طارئ في ميزان مدفوعاتها ناتج عن هبوط في عائدات صادراتها من السلع والخدمات و/أو زيادة كبيرة في قيمة وارداتها من المنتجات الزراعية نتيجة سوء المحاصيل. ويبلغ الحد الأقصى لهذا القرض

والذي يقدم بأجل ثلاث سنوات، 50 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. ويُشترط للحصول عليه أن يكون كلاً من الهبوط في الصادرات أو الزيادة في الواردات الزراعية أمراً طارئاً ومؤقتاً.

أما المجموعة الثانية والتي تتعلق بالتسهيلات الائتمانية المتاحة لدعم الإصلاحات الهيكلية في القطاعات وثيقة الصلة باهتمامات ومجالات عمل الصندوق فهي تشمل حالياً تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي وقطاع المالية العامة (مالية الحكومة)، وتسهيل الإصلاح التجاري.

فبالنسبة **لتسهيل التصحيح الهيكلي** فقد بدأ العمل به في العام 1998، حيث ركزت التسهيلات المقدمة في إطاره في المرحلة الأولى على دعم الإصلاحات التي نفذتها الدول الأعضاء المقترضة في القطاع المالي والمصرفي، ثم تلى ذلك في عام 2005، وفي أعقاب التجاوب الملحوظ من الدول الأعضاء مع هذا النوع من تسهيلات الصندوق الذي أصبح المحور الرئيسي للنشاط الإقراضي للصندوق، فقد توسع ليشمل أيضاً توفير الدعم للإصلاحات المنفذة في قطاع المالية العامة.

ويُشترط لتقديم هذا التسهيل، أن يكون البلد العضو المقترض قد بدأ بمباشرة جهود الإصلاح الهيكلي، وحقق قدراً معقولاً من الاستقرار الاقتصادي الكلي. ويمنح التسهيل بعد الاتفاق على برنامج إصلاح هيكلي يشرف الصندوق على متابعة تنفيذه. وكان الصندوق قد حدد في البداية سقف هذا التسهيل بما يساوي 75 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. وفي ضوء ما لاقى التسهيل من اهتمام من قبل الدول الأعضاء، وافق مجلس محافظي الصندوق في أبريل 2001 على رفع سقف تسهيل التصحيح الهيكلي إلى 175 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. كذلك تجدر الإشارة إلى أنه، ومن أجل إضفاء المزيد من المرونة على استخدام التسهيل، فإن مجلس المديرين التنفيذيين للصندوق كان قد وافق في مارس 2001 على تعديل أسلوب سداد القرض المقدم في إطار التسهيل، بحيث تسدد كل دفعة منه على مدى أربع سنوات من تاريخ سحبها بدلاً عن سداد كامل القرض خلال فترة أقصاها أربع سنوات من تاريخ سحب الدفعة الأولى، كما كان معمولاً به في البداية.

وبالنسبة **لتسهيل الإصلاح التجاري**، والذي أقر مجلس محافظي الصندوق العمل به في عام 2007، فهو يستهدف توفير الدعم للدول الأعضاء المعنية لمواجهة الأعباء التي قد تترتب على سياسات وإجراءات الإصلاح التجاري، وتشجيعها على تبني الإصلاحات الضرورية لرفع قدرتها على الاستفادة من القروض التي تتيحها الأسواق الدولية وذلك لتعزيز النمو وخلق فرص العمل المنتج فيها. ويقدم هذا التسهيل بحد أقصى قدره 175 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، بعد الاتفاق معه على برنامج إصلاح هيكلي مناسب يشرف الصندوق على متابعة تنفيذه. وتطبق على تسهيل الإصلاح التجاري القواعد نفسها التي تحكم أجل وسحب وسداد تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي وقطاع المالية العامة.

أما بالنسبة **لتسهيل النفط** الذي أقره مجلس محافظي الصندوق أيضاً في عام 2007، فهو يستهدف مساعدة الدول الأعضاء المستوردة الصافية للمنتجات النفطية والغاز الطبيعي على مواجهة الأعباء الإضافية المترتبة على وضع ميزان المدفوعات من ارتفاع الأسعار العالمية، و/أو تشجيع الدول المذكورة على تنفيذ الإصلاحات المناسبة التي تعزز قدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية. ويقدم تسهيل النفط للدول المؤهلة بحد أقصى قدره 200 في المائة من الاكتتاب المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. وضمن هذا الحد الأقصى، يقدم الصندوق للدول التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها تمويلاً بإجراءات مبسطة وسريعة يمكن أن يصل إلى حدود 100 في المائة من الاكتتاب المدفوع، من خلال التثبت من وجود العجز والتشاور مع السلطات حول السياسات التي تتبعها. ويسحب المبلغ دفعة واحدة أو على دفعات.

أما الاستفادة من تسهيل النفط بما يزيد عن النسبة المذكورة أعلاه، وأي استفادة من موارد التسهيل للدول الأخرى المستوردة الصافية للنفط والتي لم تسجل عجزاً في الوضع الكلي في موازين مدفوعاتها، فستكون مشروطة باتفاق الدولة أولاً مع الصندوق على تنفيذ برنامج إصلاحي مدعوم بواحد من قروض وتسهيلات الصندوق المعتادة المخصصة لدعم البرامج الإصلاحية، والتي تشمل قروض التصحيح الاقتصادي الكلي والتسهيلات الهيكلية القطاعية المذكورة فيما تقدم، وذلك وفقاً لأوضاعها وطبيعة احتياجاتها. وسيكون استخدام هذه الموارد خاضعاً للقواعد والشروط نفسها التي يطبقها الصندوق على القرض أو التسهيل الذي يتم التعاقد عليه مع الدولة العضو. وبهذا، فإن موارد تسهيل النفط المقدمة في هذا الإطار تعتبر بمثابة توسيع لموارد القرض أو التسهيل المعين المتفق عليه، وهو ما يعكس الرغبة في تشجيع الدول المتأثرة بارتفاع أسعار النفط وتحفيزها على القيام بالإصلاحات المطلوبة لديها لتقليل انكشاف اقتصاداتها للصدمات الخارجية.

من جانب آخر، تجدر الإشارة إلى أنه وبالنسبة لحجم السحب على قروض الصندوق الذي يتحدد بحجم الحصص المكتتب بها، فإن مجلس محافظي الصندوق كان قد وافق في أبريل 2005 على الاكتتاب بالرصيد المتبقي من رأسمال الصندوق المصرح به ليرتفع رأس المال المدفوع من 326 مليون د.ع.ح. إلى 600 مليون دينار عربي حسابي، وتغطية هذا الاكتتاب بالتحويل من رصيد الاحتياطي العام وتوزيع الاكتتابات على الدول الأعضاء على أساس نسب الحصص المكتتب بها. وبمقتضى ذلك، فقد ارتفع حجم كافة أنواع القروض التي يمكن أن تحصل عليها الدول المؤهلة للاقتراض من الصندوق.

أسعار الفائدة

يستهدف هيكل أسعار الفائدة المطبق من قبل الصندوق تحقيق قدر أكبر من الاتساق مع الممارسات المتبعة في المؤسسات الإقليمية والدولية الأخرى المشابهة، مع سعيه في الوقت نفسه إلى تحقيق القدر الممكن من

التوفيق بين التيسير في شروط قروضه وسلامة مركزه المالي. ويوفر الصندوق قروضه وفق نظامين يكون للدولة المقترضة الحق في اختيار أحدهما، أولهما نظام سعر الفائدة المعوّم الذي يرتكز على سعر الفائدة على وحدة حقوق السحب الخاصة لمدة ستة أشهر كمعدل أساس، وهو السعر السائد في أول يوم عمل من كل شهر. أما ثانيهما، فهو نظام التثبيت النشط لسعر الفائدة الذي يتم بموجبه تثبيت سعر الفائدة على مبلغ الدفعة المسحوب في تاريخ السحب لكامل فترة الدفعة. وسعر الفائدة الذي يتم تثبيته وفق هذا النظام هو سعر الفائدة على وحدة حقوق السحب الخاصة السائد في أول يوم عمل من كل شهر والمعادل لسعر المقايضة المتداول لأجل القرض المعني، أي سعر الفائدة على وحدة حقوق السحب الخاصة المتوفر في سوق العملة الآجلة لفترة القرض المعني. ويضاف إلى ذلك السعر هامشاً ثابتاً يتم تحديده ومراجعته دورياً للتأكد من ملاءمته.

التزامات القروض

بلغ رصيد التزامات القروض في نهاية عام 2008 ما مجموعه 283.7 مليون دينار عربي حسابي أي ما يعادل 1,311 مليون دولار أمريكي، حيث قدم الصندوق خلال عام 2008 أربعة قروض جديدة بقيمة إجمالية بلغت 28.6 مليون دينار عربي حسابي أي ما يعادل 132 مليون دولار أمريكي متضمنة قروضاً جديدة تقدم لأول مرة وهي قروض في إطار تسهيل النفط. هذا، ويتضمن رصيد الالتزامات المذكور أعلاه مبلغ 47 مليون د.ع.ح. تعادل 217 مليون دولار أمريكي تمثل رسملة فوائد نتيجة التسوية التي تم التوصل إليها من خلال اتفاقية إعادة هيكلة مديونية جمهورية العراق تجاه الصندوق.

ولقد ارتفع بذلك العدد الإجمالي للقروض التي قدمها الصندوق للدول الأعضاء منذ بداية نشاطه الإقراضي في العام 1978 إلى 141 قرضاً بقيمة إجمالية تبلغ نحو 1,100 مليون دينار عربي حسابي، أي ما يعادل 5.08 مليار دولار أمريكي. واستفادت من هذه القروض أربع عشرة دولة من الدول الأعضاء. ويبين الملحق رقم (أ-1) تفاصيل تلك القروض بالسنوات وبالدول المستفيدة منها.

ولا زالت قيمة القروض الممتدة والتلقائية تتصدر لائحة القروض التي قدمها الصندوق منذ بداية نشاطه الإقراضي كما هو مبين في الشكل رقم (1)، حيث بلغت نحو 26 في المائة للقروض التلقائية و27 في المائة للقروض الممتدة من إجمالي القروض التي تم التعاقد عليها، يليها قروض التصحيح الهيكلي بنسبة 20 في المائة من الإجمالي.

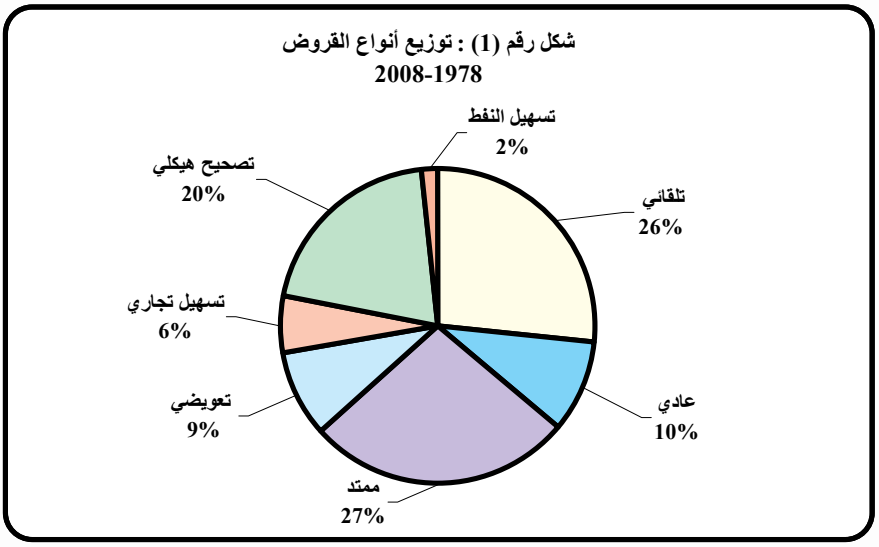

والجدير بالذكر، أن قروض التصحيح الهيكلي أصبحت تستحوذ على أهمية متزايدة في النشاط الإقراضي للصندوق، حيث بلغ عددها 21 قرضاً من أصل 38 قرضاً قدمت للدول الأعضاء خلال الفترة منذ بدء العمل بهذا النوع من القروض في العام 1998. ويوضح الشكل رقم (2) أن قيمة قروض التصحيح الهيكلي بلغت نحو 59 في المائة من إجمالي قيمة القروض التي تم تقديمها منذ العام 1998. ويبين الملحق رقم (أ-2) قيمة وعدد القروض التي حصلت عليها كل من الدول الأعضاء موزعة حسب نوع القرض المقدم.

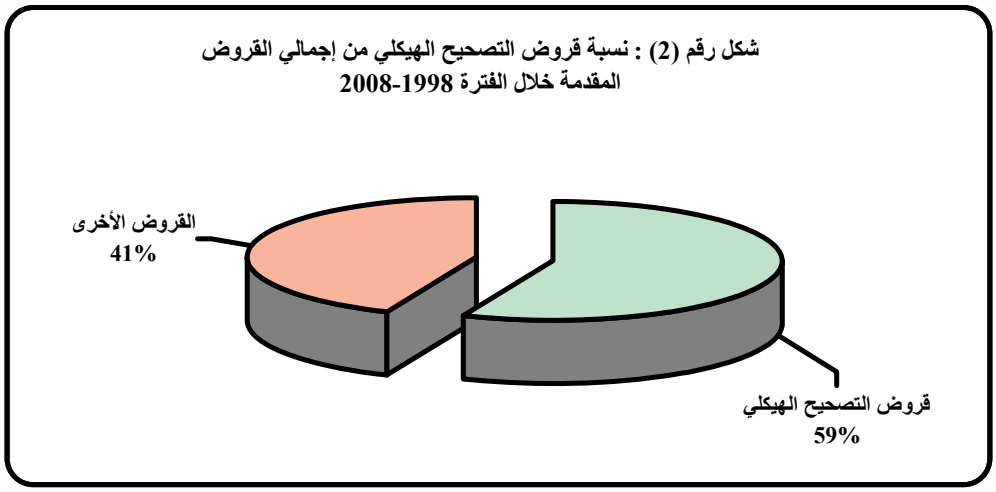

السحب والسداد على القروض

بلغ إجمالي السحب على القروض المتعاقد عليها وقيمة الفوائد المرسملة في إطار تسوية مديونية جمهورية العراق حوالي 54.9 مليون دينار عربي حسابي خلال عام 2008. أما بالنسبة للسداد، فقد قامت الدول المقترضة وبموجب جداول سداد استحقاقات القروض خلال عام 2008 بتسديد ما قيمته 30 مليون دينار عربي حسابي تمثل أقساط قروض مقدمة في السابق. وفي ضوء ذلك، بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء المقترضة في نهاية عام 2008 نحو 251.1 مليون دينار عربي حسابي أي ما يعادل 42 في المائة من رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل[2]، وذلك مقارنة بمبلغ 226.2 مليون دينار عربي حسابي في نهاية عام 2007، أي ما يعادل 38 في المائة من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل في ذلك التاريخ.

ولقد بلغ إجمالي القروض الملتزم بها من قبل الصندوق، والذي يساوي رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء مضافاً إليه المبالغ غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها، حوالي 283.7 مليون دينار عربي حسابي في نهاية عام 2008، أي ما يعادل 47.7 في المائة من رأس مال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل، وذلك مقارنة بمبلغ 247.7 مليون دينار عربي حسابي في نهاية عام 2007، أي ما يعادل 41.7 في المائة من رأس مال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل.

المشاورات مع الدول الأعضاء

أوفد الصندوق خلال عام 2008 بعثات للتشاور مع الدول الأعضاء المقترضة بشان طلبات القروض الجديدة، وكذلك بعثات متابعة للوقوف على سير تنفيذ البرامج التصحيحية المتفق عليها والمدعومة بالقروض المقدمة في السابق.

ففي مجال القروض الجديدة، أوفد الصندوق خلال عام 2008 ثلاث بعثات مشاورات إلى كل من جمهورية جيبوتي، والجمهورية العربية السورية، والجمهورية اللبنانية، بعد تلقيه طلبات من السلطات المعنية في هذه الدول للاستفادة من التسهيلات والقروض التي يقدمها الصندوق لدوله الأعضاء وذلك لدعم سياسات وإجراءات التصحيح فيها.

[2] بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) الصادر في اجتماع أبريل 2005 تم رفع رأس المال المدفوع من 326 مليون دينار عربي حسابي إلى 600 مليون دينار عربي حسابي.

بالنسبة **لجيبوتي**، أوفد الصندوق بعثة مشاورات لدراسة طلب استفادة جيبوتي من موارد تسهيل النفط في دعم جهودها الرامية إلى التكيف مع الآثار المترتبة على ارتفاع الأسعار العالمية للنفط. وفي هذا الإطار، تم الاتفاق مع حكومة جيبوتي على برنامج إصلاح يغطي عام 2008 يرتكز، في جانب منه، على الاستمرار في تقوية الوضع المالي للحكومة من خلال استكمال الخطوات اللازمة لاستحداث ضريبة القيمة المضافة. وفي الجانب الآخر، العمل على بلورة إستراتيجية متكاملة لعلاج مشكلة التكلفة المرتفعة لإنتاج الكهرباء والارتقاء بنوعية خدمات الإمداد والتوزيع الكهربائي وتطويرها.

ففيما يتعلق بالجهود التي تبذلها حكومة جيبوتي لإصلاح قطاع مالية الحكومة وخاصة جانب الإيرادات، أعطت الحكومة أولوية لاستحداث ضريبة القيمة المضافة حرصاً منها على تعزيز وضعها المالي، وتهيئة الاقتصاد للزيادة المتوقعة في المبادلات التجارية مع الدول المجاورة، وتيسير تدفق الاستثمارات، فضلاً عن الاستعداد لتطبيق الضريبة الخارجية الموحدة في إطار الاتحاد الجمركي لدول الكوميسا. كما بدأت السلطات باتخاذ الخطوات المناسبة لإصلاح أداء سوق المنتجات النفطية الكفيلة بتحرير تجارة وتسعير منتجات النفط بحيث أصبحت أسعار هذه المنتجات تعكس التغيرات في الأسعار العالمية. هذا بالإضافة للعمل على إيجاد مصادر بديلة للوقود المستخدم في إنتاج الكهرباء من أجل تقليص الاعتماد على استيراد النفط وتخفيض تكلفة إنتاج الكهرباء.

وعلى الرغم من الخطوات الإيجابية التي اتخذتها السلطات، والتي مكنتها نسبياً من احتواء آثار الارتفاع القياسي في الأسعار العالمية للنفط في السنوات الأخيرة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الكلي والاحتياطيات الخارجية، وذلك من خلال السياسات الاقتصادية الكلية السليمة التي اتبعتها، ونجاحها في جذب الاستثمارات الخارجية، إلا أن جيبوتي لا تزال تعتمد اعتماداً كلياً على المصادر الخارجية للتزود باحتياجاتها من المواد النفطية، مما شكل عبئاً كبيراً على الاقتصاد الوطني، حيث زادت تكلفة استيراد المنتجات النفطية بأكثر من الضعف خلال الفترة 2004 - 2007. كما أدى الارتفاع في أسعار المنتجات النفطية إلى زيادة الضغوط التضخمية حيث ارتفع مؤشر أسعار المستهلك في نهاية عام 2007 إلى 7 في المائة وهو أعلى معدل للتضخم منذ العام 2000. هذا بالإضافة إلى التأثير السلبي على الوضع المالي لشركة الكهرباء الحكومية التي تعتمد على الوقود المستورد في توليد الكهرباء.

وأمام هذه التحديات، شرعت الحكومة في انتهاج إستراتيجية إصلاح ترتكز على التقليل التدريجي من الاعتماد على استيراد المواد النفطية لإنتاج الكهرباء، وذلك من خلال إيجاد مصادر بديلة للوقود لإنتاج الكهرباء، بالإضافة إلى العمل على إنشاء خط للنقل الكهربائي يربط جيبوتي بأثيوبيا حيث من المتوقع الانتهاء من تنفيذه خلال عام 2009. وسيمكن هذا الخط بعد استكماله من تغطية 55 في المائة من احتياجات جيبوتي من الكهرباء وتوفيرها بأسعار معقولة. وإلى جانب ذلك تبنت الحكومة إستراتيجية شاملة لتطوير الإيرادات الحكومية وقطاع مالية الحكومة بوجه عام.

أما **بالنسبة لسورية**، واستجابة لطلب مصرف سورية المركزي الاستفادة من موارد الصندوق في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي، أوفد الصندوق بعثة للتشاور مع السلطات المعنية حول الإصلاحات التي تنوي تنفيذها.

وتجدر الإشارة إلى أن خطة السلطات السورية للإصلاح الاقتصادي التي تغطي الفترة 2005-2010، أعطت الأولوية لتطوير وإصلاح القطاع المالي والمصرفي. فقد شهد القطاع المالي والمصرفي تطويراً وتغييراً ملحوظين في إطار عملية الإصلاح التي تهدف إلى تحسين أداء الاقتصاد السوري ورفع كفاءته وتنافسيته. وفى هذا المجال، تبنت السلطات السورية منظومة عمل مصرفي متكاملة تقوم على تفعيل دور مصرف سورية المركزي الذي يمثل حجر الأساس في هذه المنظومة، وربطه بقاعدة مصرفية واسعة ومتينة ومنوعة من خلال إصدار حزمة من القوانين والقرارات حيث يتناسب عمل القطاع المصرفي مع المعايير والأعراف الدولية المعمول بها.

وفى مجال القطاع المالي والمصرفي، قامت السلطات السورية بتنفيذ مجموعة من الإصلاحات الهامة، هدفت إلى تقوية المؤسسات المالية، وخلق الأدوات والأسواق المالية وتعزيز كفاءة الوساطة المالية، إلا أن هناك حاجة لتطوير وتحديث نظام المدفوعات لتسهيل تنفيذ عمليات الدفع والتحويلات بين مختلف القطاعات والفعاليات الاقتصادية المختلفة من جهة، ورفع كفاءة النظام المصرفي، وبالتالي زيادة ثقة المتعاملين بهذا النظام من جهة أخرى. ولقد قامت السلطات السورية باتخاذ العديد من الإجراءات بهدف تهيئة الأرضية المناسبة لإنشاء نظم دفع كفؤة وحديثة.

وفي هذا الإطار، توصلت بعثة الصندوق مع المسؤولين في مصرف سورية المركزي إلى اتفاق حول عناصر برنامج إصلاح هيكلي في القطاع المالي والمصرفي يغطي الفترة يوليو 2008 – ديسمبر 2009، يتضمن استحداث نظم دفع وطنية حديثة وكفؤة من أجل تعزيز فعالية وأداء القطاع المصرفي. ويرتكز البرنامج على ثلاثة محاور رئيسية تتمثل في استحداث نظام التسوية الإجمالية الآنية للمدفوعات (RTGS)، وإنشاء نظام التقاص الإلكتروني لوسائل الدفع، وإنشاء نظام تسوية المدفوعات باستخدام البطاقات الإلكترونية (المحول الوطني National Switch).

وفيما يتعلق **بلبنان**، أوفد الصندوق بعثة مشاورات لدراسة طلب الاستفادة من موارد الصندوق في إطار تسهيل النفط وذلك للمساهمة في تخفيف آثار الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط العالمية على الموازنة العامة وعلى الاقتصاد اللبناني.

وتجدر الإشارة إلى أن لبنان حقق تقدماً كبيراً في مجال الاستقرار النقدي وإعادة الثقة في العملة الوطنية وتعزيز التدفقات الرأسمالية، وذلك بفضل السياسة النقدية المنضبطة التي انتهجها. كما تمكنت الحكومة من اتخاذ إجراءات لتقليص مستويات العجز في الموازنة العامة، والحصول على المساعدات في سعيها لحل مشكلة المديونية العامة، وذلك من خلال مؤتمري باريس II في العام 2002، وباريس III في عام 2007. وقد قامت الحكومة اللبنانية، خلال المؤتمر الأخير، بتقديم برنامج إصلاح اقتصادي ومالي طموح تنوي تطبيقه خلال الفترة 2007-2012. ويهدف هذا البرنامج إلى رفع معدل النمو الاقتصادي إلى ما بين 4 في المائة و5 في المائة في المتوسط، وتحسين المؤشرات الاجتماعية وخلق فرص العمل المنتج.

وفي هذا الإطار، فقد تبنت الحكومة اللبنانية مجموعة من الإصلاحات في مجال قطاع المالية العامة هدفت، بصورة رئيسية، إلى تحسين الإدارة المالية وتطوير الخدمات العامة من أجل خلق بيئة مشجعة وجاذبة للاستثمار.

وفي ظل الإصلاحات المنفذة خلال السنوات القليلة الماضية، شهد الاقتصاد اللبناني خلال عام 2008 تحسناً ملموساً، حيث تشير التقديرات إلى أن معدل نمو الناتج الحقيقي سيكون في حدود 6 في المائة، وذلك في أعقاب الظروف غير المواتية التي شهدها لبنان خلال السنوات الثلاث الماضية. وقد جاء هذا التحسن مدعوماً بحالة الاستقرار السياسي والأمني في لبنان والذي تُوج باتفاق المصالحة الذي تم بالدوحة في مايو 2008، يضاف إلى ذلك الانتعاش الذي شهده كل من قطاع السياحة وقطاع الإنشاءات خلال العام.

وعلى الرغم من النجاح النسبي للسياسات الاقتصادية التي طبقتها الحكومة خلال السنوات الأخيرة، فإنه يلاحظ بأن الوضع المالي للحكومة كان قد تأثر بصورة ملحوظة بارتفاع أسعار النفط العالمية، حيث أسهم ذلك في زيادة التحويلات الحكومية لمؤسسة كهرباء لبنان من أجل تغطية خسائرها المتزايدة، وإلى تعليق العمل بالرسوم الضريبية المفروضة على المنتجات النفطية من أجل التخفيف على المواطنين، إضافة إلى قيام الحكومة بتعديلات في الأجور والرواتب لمواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة. ونتيجة لهذه الأعباء الإضافية، ارتأت الحكومة اللبنانية الحاجة لمزيد من الدعم من الصندوق لضمان استمرار مسيرة الإصلاح في مجال مالية الحكومة، ولتفادي أي عواقب سلبية لآثار ارتفاع أسعار النفط على مسيرة الإصلاح المالي في الأجل المتوسط.

وتأسيساً على ما تقدم، تم الاتفاق مع السلطات اللبنانية على برنامج إصلاح هيكلي مكمل في قطاع مالية الحكومة يتم تطبيقه خلال عام 2009. ويتضمن البرنامج المزمع تنفيذه أربعة محاور رئيسية تتمثل فيما يلي :

- تحسين إدارة الإنفاق العام وإعداد الموازنة.
- تطوير عمليات تنفيذ ومراقبة وتدقيق الموازنة.
- إصلاح وتقوية إدارة الدين.
- تخفيف عبء التحويلات الحكومية لمؤسسة كهرباء لبنان.

أما فيما يخص **جمهورية القمر الاتحادية**، فقد تم منحها قرضاً عادياً بمبلغ 184 ألف دينار عربي حسابي، وقد تم ذلك بناءاً على المشاورات التي تمت بين الصندوق والسلطات المعنية حول سبل معالجة مشكلة المتأخرات المستحقة عليها. ويأتي ذلك في إطار جهود الصندوق لمساعدة جمهورية القمر لاستيفاء إحدى متطلبات المبادرة الخاصة بالدول عالية المديونية منخفضة الدخل (هيبك) والتي تقتضي قيام الدولة بالوصول إلى اتفاق مع الدائنين حول سبل معالجة المتأخرات القائمة في ذمتها.

أما بالنسبة لبعثات المتابعة، أوفد الصندوق بعثة متابعة إلى **موريتانيا**، وذلك بغرض الوقوف على سير تنفيذ برنامج الإصلاح المكمل الذي يغطي عام 2007 المتفق عليه مع السلطات الموريتانية والمدعوم بقرض ممتد أكثر تيسيراً. وقد أظهرت نتائج البعثة أن السلطات الموريتانية تمكنت من تحقيق معظم الأهداف الرئيسية للإصلاحات الهيكلية المرصودة في البرنامج بشكل عام.

فعلى صعيد الاقتصاد الكلي، جاءت نتائج الأداء في مجالات نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، والعجز الكلي المالي غير النفطي للحكومة، وإجمالي الإيرادات غير النفطية، وتخفيض المتأخرات المحلية على الحكومة بأفضل من التوقعات المرصودة في البرنامج. وحقق الاقتصاد الموريتاني معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بلغ 5.9 في المائة خلال عام 2007، مقابل المعدل المستهدف في البرنامج وقدره 5.6 في المائة. وقد أسهم في هذا الأداء الجيد النمو الذي سجله قطاع الصناعات الإستخراجية المعدنية من الحديد والنحاس والذهب والذي بلغ 14.7 في المائة خلال عام 2007 مقابل 6.5 في المائة خلال العام السابق.

أما بالنسبة للسيولة المحلية وصافي الأصول المحلية، فقد زاد مستواهما عن التوقعات المرصودة في البرنامج، وذلك نتيجة لزيادة الائتمان الممنوح للاقتصاد في ضوء تحسن نشاط القطاعات غير النفطية.

كما تواصل السلطات الموريتانية العمل بنجاح في سوق الصرف الأجنبي الذي استحدث في يناير 2007، حيث قامت السلطات بحملات تعريف واسعة النطاق بالنظام الجديد خاصة لدى الشركات العاملة في قطاع التعدين مما أسهم في تحسين المعروض من النقد الأجنبي في السوق.

وفى سياق العمل على تقليص المتأخرات المحلية القائمة بذمتها، فقد عملت خلال عام 2007 على الإسراع في تسديد المتأخرات المحلية، بحيث فاق تسديد هذه المتأخرات المستوى المستهدف بالبرنامج ليصل إلى 10.2 مليار أوقية بدلاً من 7.7 مليار أوقية. ومقابل ذلك، قامت السلطات الموريتانية باللجوء إلى الجهاز المصرفي لتمويل فجوتها التمويلية من خلال إصدار أذون الخزينة، حيث وصل الاقتراض من الجهاز المصرفي خلال عام 2007 مبلغ 7.6 مليار أوقية بدلاً من تحقيق صافي السداد المستهدف بالبرنامج والبالغ 3.5 مليار أوقية.

أما فيما يتعلق بالإجراءات الإصلاحية في مجال المالية العامة والمدرجة في برنامج عام 2007، فقد تمكنت السلطات الموريتانية من تنفيذ معظم هذه الإجراءات خلال ذلك العام. حيث قامت الحكومة في مجال الإيرادات بتحويل مهمة التحصيل الضريبي اعتباراً من مايو 2007 من الخزينة العامة إلى الإدارة العامة للضرائب، كما تم منذ فبراير 2007 تطبيق العمل بالهيكل الجديد للإدارة العامة للضرائب والذي يتضمن الفصل بين إدارة المؤسسات الكبيرة التي تعنى بالجزء الأساسي من الإيرادات الضريبية، وإدارة المؤسسات المتوسطة والصغيرة التي أنشئت بغرض توسيع الوعاء الضريبي، إضافة إلى إنشاء إدارة للإحصاءات والدراسات. كذلك، تم تطبيق نظام الرقم المالي الموحد لمكلفي الضرائب مع بداية عام 2007، وذلك بهدف تيسير التعامل مع الجهات المالية الحكومية المختلفة سواء في مجال الضرائب أو الجمارك أو الصفقات العامة. كما تم وضع لائحة بالإعفاءات الضريبية تمهيدا لقياس تكلفتها من أجل اتخاذ إجراءات لتقليصها في ظل المراجعة الشاملة للنظام الضريبي.

ونتيجة لتلك الإصلاحات، فقد بلغت الإيرادات الضريبية نحو 106.9 مليار أوقية خلال عام 2007، مقابل 95.7 مليار أوقية المرصودة بالبرنامج و97.1 مليار أوقية في عام 2006. كما ارتفعت نسبة الضرائب على الدخل والأرباح لإجمالي إيرادات الموازنة من 17.5 في المائة في عام 2006 إلى 19.6 في المائة في عام 2007، وارتفاع نسبة الضرائب على السلع والخدمات من 29.5 في المائة إلى 31.4 في المائة للعامين المذكورين على التوالي. أما بالنسبة للإيرادات غير الضريبية، فقد بلغت 61.3 مليار أوقية في عام 2007 مقابل 56.4 مليار أوقية محققة في عام 2006.

وفي مجال الإنفاق، فقد تم الانتهاء من تطبيق برنامج لامركزية الآمر بالصرف والمراقب المالي وتعميمه على كافة الوزارات خلال عام 2007، وذلك بعد أن تم تطبيق التجربة على ست وزارات رئيسية. كما تم العمل خلال عام 2007 على تعميم تطبيق النظام الآلي لتسيير النفقات الحكومية "رشاد – RACHAD" على كافة الوزارات بعد أن تم اختبار تطبيقه على ثلاث وزارات حيث حققت التجربة نتائج جيدة من حيث تسريع إجراءات الإنفاق وزيادة شفافيتها.

وفيما يتعلق بجهود الحكومة الموريتانية لدعم قواعد الشفافية وتحسين أنظمة المراقبة والتخطيط والتقييم والتي تضمنها برنامج الإصلاح لعام 2007، فقد عملت السلطات الموريتانية على تحسين الحوكمة والشفافية بإنشاء "لجنة الشفافية" التي تسجل لديها ممتلكات شاغلي الوظائف القيادية والالتزام بمتطلبات الانضمام للمبادرة الدولية للشفافية في الصناعات الإستخراجية، والقيام بتدقيق بيانات صندوق النفط ونشر التقارير الشهرية عنها وتدقيق حسابات البنك المركزي ووضع احتياطياته الخارجية.

ومن جانب آخر، تجدر الإشارة إلى أن صندوق النقد العربي يساهم في المبادرة الدولية المعززة لدعم الدول عالية المديونية منخفضة الدخل (HIPC) بموافقة مجلس المحافظين بقراره رقم (1) لسنة 2003 والخاص بحالة الجمهورية الإسلامية الموريتانية. وبموجب هذه المبادرة والإطار الذي يشارك فيه الصندوق، تم تخفيف عبء المديونية التي كانت قائمة على الجمهورية الإسلامية الموريتانية قبل 30 يونيو 2003، بمبلغ 2.8 مليون دينار عربي حسابي أي ما يعادل حوالي 12 مليون دولار أمريكي. وإضافة لذلك، يساهم الصندوق في إطار المبادرة نفسها، في توفير المزيد من الإعفاءات من خلال شروط القرض الأكثر تيسيراً الذي قدمه للجمهورية الإسلامية الموريتانية والتي بلغت حوالي 0.8 مليون دينار عربي حسابي بنهاية عام 2008. وبذلك وصلت جملة المساهمات التي قدمها الصندوق في حالة الجمهورية الإسلامية الموريتانية منذ المساهمة في المبادرة وحتى نهاية ديسمبر 2008 إلى ما يقارب 3.6 مليون دينار عربي حسابي تعادل حوالي 16.6 مليون دولار أمريكي.

أما بالنسبة للبعثة الموفدة إلى **الجمهورية اللبنانية** لمتابعة سير تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمدعوم بقرض تسهيل التصحيح الهيكلي في قطاع مالية الحكومة، والذي ارتكز على ثلاثة محاور للإصلاح تتمثل في تحسين إدارة الدين العام، وتعزيز الإيرادات الحكومية، وإصلاح نظم الموازنة وتقوية الإدارة المالية، فقد خلصت البعثة إلى اعتبار تنفيذ برنامج الإصلاح المتفق عليه مع السلطات اللبنانية مرضياً. ولقد بذل المسؤولون في وزارة المالية جهوداً ملموسة في تطبيق الإصلاحات التي لا تتطلب موافقات تشريعية من مجلس النواب. كما تم العمل على إتمام إعداد مشاريع القوانين الضرورية لتنفيذ إجراءات هامة في هذا البرنامج بحيث تكون جاهزة لإقرارها من قبل مجلس النواب.

ففيما يتعلق بالمحور الأول للبرنامج والمتعلق بتحسين إدارة الدين العام، اتخذت الحكومة اللبنانية العديد من الإجراءات التي تم توفير الإطار القانوني لها من خلال إصدار القانون رقم (17) بتاريخ 5 سبتمبر 2008، والخاص بإحداث مديرية للدين العام في وزارة المالية. واستحدث القانون المذكور ثلاث إدارات نص البرنامج على ضرورة إنشائها، وهي إدارة الأسواق المالية التي تمثل المكتب الأمامي، وإدارة التخطيط الاستراتيجي والمخاطر التي تمثل المكتب الوسطي، وإدارة العمليات التي تمثل المكتب الخلفي. وحدد القانون مهام كل إدارة ومسؤولياتها بصورة تتلاءم مع دور كل منها في إدارة عمليات الدين. كذلك تمت مراعاة أن تتولى إدارة الأسواق المالية، التي تمثل المكتب الأمامي، مسؤولية تنفيذ العمليات في الأسواق

المالية وأسواق السندات وعمليات التمويل على اختلاف أنواعها، بما يتماشى مع البرنامج. وأخيراً، أقر القانون إنشاء "الهيئة العليا لإدارة الدين العام" برئاسة وزير المالية وعضوية كل من حاكم مصرف لبنان أو من ينوب عنه، ومدير المالية العامة، ومدير إدارة الدين العام، ومدير الخزينة، ومدير الموازنة ومراقبة النفقات. وأناط القانون بهذه الهيئة مسؤولية تحديد الخيارات المتاحة لإدارة الدين العام، وتقديم الاقتراحات إلى مجلس الوزراء بشأن السياسات المتعلقة بالمديونية العامة.

أما فيما يتعلق بالمحور الثاني للبرنامج والمتعلق بتعزيز الإيرادات الحكومية، فقد قامت وزارة المالية بإعداد مشروع قانون للضريبة الموحدة على الدخل الإجمالي للأفراد، بحيث يضم الدخول من العمل الحر والتوظف والأملاك في وعاء ضريبي واحد. ويتم من خلال هذه الضريبة العمل على تشجيع رفع مستوى الالتزام، وخفض العبء الضريبي، والحد من التعقيدات الإدارية، وتحسين معدلات التحصيل.

وفيما يتعلق بتطوير الإدارة الضريبية، فقد صدر القانون رقم (44) الخاص بالإجراءات الضريبية في 11 نوفمبر 2008، على أن يبدأ العمل به اعتباراً من 1 يناير 2009، وهو القانون الذي استهدف توحيد الإجراءات الضريبية والتنسيق فيما بينها. كما تمت إعادة هيكلة إدارة الإيرادات من خلال وضع خطة تطبق على مراحل لإعادة تنظيم مديرية الإيرادات وإجراء التعديلات التشريعية المطلوبة التي تمثلت في إصدار مرسوم في 9 سبتمبر 2006 بإعادة تنظيم الإدارات المالية الإقليمية وفقاً للوظائف. وجدير بالذكر أن وزارة المالية تمكنت من استكمال تسجيل موظفي القطاعين العام والخاص في قاعدة البيانات بنهاية الربع الأول من عام 2008، لتعتبر قاعدة البيانات المذكورة الأكثر حداثة بين كافة قواعد البيانات التابعة للإيرادات الحكومية.

أما المحور الثالث الذي ارتكز عليه برنامج الإصلاح، والخاص بإصلاح نظم الموازنة وتقوية الإدارة المالية، فقد تمكنت الحكومة مؤخراً من تحقيق تقدم ملموس في تطبيق إصلاحات مالية الحكومة، من خلال إجراء إصلاحات في إدارة الموازنة والنفقات العامة، تضمنت اعتماد إطار متوسط المدى للإنفاق بتعميم موازنتي 2008 و2009، مع وضع سقف عام للموازنة العامة لعام 2008 وسقوف فرعية إرشادية للوزارات المعنية، بما يتسق مع الإطار المالي متوسط المدى الذي يعكس سياسات الحكومة المالية. كما تم إطلاق مشروع رائد لإعداد أطر متوسطة المدى للإنفاق على مستوى الوزارات، بدءاً بوزارة التربية والتعليم العالي. وتم أيضاً إنشاء وحدة لإدارة السيولة في وزارة المالية من المنتظر تحويلها إلى دائرة مستقلة مستقبلاً، وذلك بغرض رفع كفاءة الإدارة النقدية في الحسابات العامة وبما يسهم في تخفيف أعباء الدين العام. وتم، في إطار زيادة شفافية العمليات المالية للقطاع العام، إدراج الضمان الاجتماعي والكهرباء والتمويل الخارجي للمشاريع الاستثمارية في الموازنة.

المتأخرات

تعتبر الدولة المقترضة متأخرة متى ما تجاوزت مدة التأخير فترة اثنتي عشرة شهراً في سداد استحقاقات القروض القائمة بذمتها. والحالة الوحيدة التي ينطبق عليها التأخير هي جمهورية الصومال الفيدرالية. وعليه، فإن جميع الدول الأعضاء المقترضة الأخرى هي نشطة. وقد بلغ إجمالي أقساط القروض والفوائد المستحقة المتراكمة على جمهورية الصومال في نهاية عام 2008، حوالي 52.7 مليون دينار عربي حسابي، ويتكون هذا المبلغ من أقساط قروض متأخرة السداد بواقع 14.9 مليون دينار عربي حسابي وفوائد متراكمة بمبلغ 37.8 مليون دينار عربي حسابي.

النشاط الاستثماري

يعتبر النشاط الاستثماري في الصندوق مكملاً لأنشطته الرئيسية الأخرى التي يلتزم بأدائها بحكم الأهداف والمهام التي حددتها اتفاقية إنشائه. وينظم هذا النشاط سياسة استثمارية تتكون من مجموعة المبادئ التي وردت في اتفاقية إنشاء الصندوق والقرارات التي أصدرها مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين والتي وضعت السياسة العامة للنشاط الاستثماري.

وقد حددت الخطوط العامة لسياسة الاستثمار والضوابط الأساسية لإدارة الاستثمارات المختلفة، بما في ذلك المعايير والمقاييس الفنية لتنفيذ هذه السياسات، حيث يتبع الصندوق سياسات استثمارية محافظة ومتوازنة تتفق وتنسجم مع طبيعته كمؤسسة مالية إقليمية. وترتكز هذه السياسات الاستثمارية على أربعة معايير رئيسية هي : الأمان والسيولة وحرية التحويل ثم العائد الأقصى المتاح مع المحافظة على الحجم العام لمخاطر المحافظ الاستثمارية ضمن الحد المقبول لحماية قيمة الأموال المستثمرة على المستوى الكلي.

ويهدف هذا النشاط إلى استثمار الموارد الذاتية التي تتجمع لدى الصندوق من رأس المال والاحتياطيات لحين الحاجة إليها للقيام بعملياته الأخرى، وذلك بغرض تنميتها للحصول على دخل يساعد الصندوق على تغطية نفقاته وتعزيز احتياطياته ومن ثم موارده الذاتية. ويشمل هذا النشاط أيضاً عمليات التعاون مع المؤسسات المالية العربية والدول العربية الأعضاء في الصندوق والتي تتضمن عمليات قبول الودائع وإدارة محافظ استثمارية بالسندات والأوراق المالية.

إن ما يميز المناخ الاستثماري خلال عام 2008 هو أن هذا العام يمثل مرحلة تاريخية استثنائية في سجل الأسواق المالية العالمية حيث تعرض النظام المصرفي والمالي العالمي إلى هزات حادة لم تشهد نظيرها الأسواق منذ ثلاثينيات القرن الماضي. وقد جاءت هذه التطورات في ظل تداعيات أزمة قطاع الإسكان الأمريكي منذ شهر أغسطس 2007، والتي تراكمت وتوسعت تأثيراتها وأبعادها إلى مختلف الإقتصادات في العالم حيث بلغت ذروتها في شهر أكتوبر 2008، وانعكس تأثيرها سلباً وبصورة ملموسة على أسعار العديد من الأدوات الاستثمارية حيث انخفضت الأسعار في أسواق الأسهم والعقار وصناديق التحوط للإستراتيجيات البديلة. كما انخفضت أسعار النفط وبصورة كبيرة عن مستوياتها القياسية التي وصلت إليها خلال العام، وسادت الأسواق موجة من الاضطراب والتذبذب بالأسعار وانعدام الثقة.

وتكبدت أسواق الأسهم بالدول الصناعية والناشئة الأسواق خسائر كبيرة تراوحت نسبها ما بين 40 في المائة و70 في المائة خلال عام 2008، واستمرت بالهبوط حتى مطلع عام 2009. أما أسعار العقارات في الدول

الصناعية والناشئة، فقد أخذت اتجاه الأسهم الانحداري نفسه حيث انخفضت مؤشرات العقارات بنسب تتراوح ما بين 40 في المائة و70 في المائة خلال العام 2008، كما انخفض مؤشر صناديق التحوط خلال العام بنسبة 23.3 في المائة. وفيما يخص أسواق السلع، ارتفع سعر النفط (برنت) من 97.8 دولار للبرميل في بداية العام ليصل إلى أعلى مستوى له في شهر يوليو عند سعر 145 دولار للبرميل، ولينخفض لاحقاً خلال الربع الأخير من العام بصورة ملموسة ليقفل العام بسعر 41.8 دولار للبرميل.

وفيما يتعلق بالعملات الرئيسية فقد شهد الدولار الأمريكي تحركات واسعة خلال العام وبدأ بالتحسن خلال الربع الرابع من العام مقابل معظم العملات الرئيسية، حيث ارتفعت قيمته خلال العام مقابل اليورو من سعر 1.46 إلى 1.40 دولار لليورو مواصلاً ارتفاعه في عام 2009 ليصل مؤخراً إلى سعر 1.28 دولار لليورو. أما أمام الجنيه الإسترليني فقد ارتفع سعر صرفه من 1.98 إلى 1.46 دولار للجنيه الإسترليني، في حين انخفضت قيمة الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني من 112 إلى 91 ين للدولار.

وقد عكست هذه التطورات المصاعب المتعددة التي واجهها ولا يزال يواجهها القطاع المصرفي والمالي العالمي حيث تكبد هذا القطاع خسائر كبيرة خلال عام 2008 وصلت إلى ما يعادل حوالي تريليون دولار بالإضافة إلى امتداد تداعيات الأزمة إلى القطاعات الاقتصادية العينية. وفي ظل هذه الأجواء المضطربة، اتجه المستثمرون إلى الاستثمارات الآمنة المتمثلة بالذهب والسندات الحكومية، الأمر الذي انعكس إيجابياً على أسعارها حيث ارتفع سعر الذهب إلى أعلى مستوياته ليصل إلى 1,004 دولار للأوقية خلال العام وأقفل بسعر 875 دولار للأوقية في نهاية العام مواصلاً ارتفاعه في مطلع 2009 ليصل إلى 938 دولار للأوقية. أما السندات الحكومية فقد حققت أداءاً إيجابياً خلال العام انعكس بارتفاع مؤشر جي بي مورغن للسندات الحكومية بنسبة 9.2 في المائة، سجل معظمه في الفترة الأخيرة من العام.

وفي ضوء التطورات السلبية التي شهدتها كافة الأسواق المالية حيث تفاقمت آثار الأزمة بصورة ملموسة في شهر أكتوبر 2008، اتخذت معظم الدول الصناعية حزمة من التدابير والإجراءات النقدية والمالية تمثلت في سلسلة من التخفيضات في أسعار الفائدة الرسمية، بالرغم من وجود نسب عالية معلنة للتضخم تفوق نسبة 2 في المائة للحد الأعلى المقبول لضمان النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار في الوقت نفسه، حيث أعطيت الأولوية لمواجهة مخاطر الركود الاقتصادي التي ينظر لها على إنها أخطر من التضخم، خاصة بعد أن بدأت تظهر مؤشرات سلبية عن أداء الاقتصاد، حيث انكمشت معظم الإقتصادات الصناعية في الربع الرابع من العام، بالإضافة إلى بدء ارتفاع في معدلات البطالة وبصورة تدعو إلى القلق. ففي الولايات المتحدة، تم تخفيض سعر الفائدة الرسمي على الدولار منذ بداية عام 2008 وحتى تاريخه من 4.25 في المائة إلى ما بين صفر و0.25 في المائة، وخلال الفترة نفسها تم تخفيضه في منطقة اليورو من 4 في المائة إلى 2 في المائة، وكذلك في المملكة المتحدة من 5.5 في المائة إلى 1 في المائة وفي اليابان من 0.5 في المائة إلى 0.1 في المائة. كما تضمنت الإجراءات ضخ مبالغ كبيرة من السيولة، بالإضافة إلى توفير برامج إنعاش مالية

مثل برنامج TARP الأمريكي الذي خصص له مبلغ 700 مليار دولار، كما نجحت الإدارة الأمريكية الجديدة في الحصول على الموافقة على مشروع يهدف إلى إنفاق حوالي 800 مليار دولار إضافية في الاقتصاد المحلي، علماً أن معظم الدول الصناعية وكذلك بعض الدول النامية قامت باتخاذ إجراءات مماثلة. كما تجدر الإشارة إلى أن إجراءات أخرى مساندة قد تم اتخاذها من قبل العديد من الدول لتعزيز الثقة بالنظام المصرفي والمالي تمثلت في ضمان الودائع وإصدارات السندات المصرفية بالإضافة إلى تقنين البيع على المكشوف.

وفي ظل هذا المناخ المتأزم الذي ساد الأسواق المالية في العالم خلال عام 2008 وعلى الخصوص منذ بدء تفاقم الأزمة في شهر أكتوبر 2008 وحتى تاريخه، فقد قام الصندوق، بإعطاء أهمية قصوى لعنصر الأمان لاستثماراته، حيث حرص في ظل هذه الظروف الاستثنائية على تحقيق أكبر قدر متاح من الأمان عن طريق توظيف أمواله في أدوات استثمارية آمنة معظمها بالودائع ثم السندات والاستفادة من الضمانات الحكومية التي بدأت توفرها الدول لهذه الأدوات الاستثمارية، وكذلك التعامل مع مؤسسات مالية ومصرفية تتمتع بمستوى جيد من التقييمات الائتمانية مع متابعة مستمرة لأوضاع تلك المؤسسات في ظل الظروف الصعبة التي تسود الأسواق المالية.

وتجدر الإشارة إلى أن سياسات الصندوق الاستثمارية وتطبيقاتها المحافظة قد أثبتت نجاعتها في حماية قيمة الأموال المستثمرة وتحقيق عوائد إيجابية على المستوى الكلي لهذه الاستثمارات خلال 2008 بالرغم من الظروف السلبية الاستثنائية الحادة التي مرت بها الأسواق المالية. وتتكون هذه الاستثمارات من محافظ بالودائع والسندات والأوراق المالية تمثل حوالي 95 في المائة من قيمة الأموال الذاتية المتاحة للاستثمار بالإضافة إلى محافظ الإستراتيجيات البديلة.

ويتضمن نشاط الصندوق الاستثماري بالإضافة إلى توظيف موارده الذاتية، توظيف الأموال الواردة من نشاط قبول الودائع من المصارف المركزية والمؤسسات النقدية والمالية العربية، والذي شهد تطوراً إيجابياً كبيراً خلال العام، حيث ارتفعت قيمة الودائع المقبولة إلى ما يعادل 5,633 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2008 بالمقارنة مع ما يعادل 2,732 مليون دولار أمريكي في نهاية العام السابق والتي تم تلقيها بودائع بالدولار الأمريكي واليورو والجنيه الإسترليني من 17 مصرفاً مركزياً ومؤسسة نقدية ومالية عربية. وتستثمر أموال الودائع المقبولة في أدوات استثمارية آمنة في محافظ بالودائع وسندات قصيرة ومتوسطة وطويلة الآجل وفق سياسات استثمارية محافظة.

بالإضافة إلى ذلك، واصل الصندوق إدارة محافظ استثمارية لجزء من أموال برنامج تمويل التجارة العربية، والأموال المجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة، وأموال صندوق تقاعد العاملين، بالإضافة إلى إدارة محافظ بالسندات لصالح الدول الأعضاء، وذلك وفقاً للسياسات والقواعد الاستثمارية التي

تنظم إدارة كل منها. وقد بلغ حجم الأموال المدارة نيابة عن هذه الجهات ما يعادل حوالي 623 مليون دولار أمريكي كما في نهاية عام 2008 بالمقارنة مع 417 مليون دولار أمريكي في نهاية العام السابق.

وفي إطار التعاون مع المصارف المركزية والمؤسسات النقدية والمالية العربية، استمر الصندوق، خلال عام 2008 وبصورة دورية، بإعداد وإرسال التقارير إليها حول أحدث التطورات والمستجدات في الأسواق المالية الرئيسية العالمية.

نشاط الصندوق في مجال المعونة الفنية

يعمل الصندوق على توفير المعونة الفنية لدوله الأعضاء في المجالات ذات الصلة بأنشطته مثل السياسة النقدية والمالية وسياسة سعر الصرف، والسياسة الضريبية وإدارتها، وإعداد الإحصاءات الاقتصادية. كما يوفر التدريب للمسؤولين في المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ووزارات المالية والاقتصاد في الدول الأعضاء. كذلك يقدم الصندوق المساعدة والدعم الفني لهذه الدول من خلال إيفاد بعثات مشاورات تضم أعضاء من جهازه الفني وبمشاركة خبراء خارجيين يتم التعاقد معهم. ويهدف ذلك إلى توفير المشورة الفنية للدول الأعضاء ومساعدتها في تعزيز وتقوية عملية رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية والمالية، بما في ذلك الارتقاء بالقدرات البشرية في الجهات المناط بها وضع هذه السياسات موضع التنفيذ.

في إطار نشاط المعونة الفنية في مجال تقديم التدريب العملي للدول الأعضاء، قام الصندوق خلال عام 2008 باستقبال عدد من المتدربين من البنك المركزي اليمني لمدة أسبوع، حيث غطى التدريب جوانب عديدة في إدارة الاحتياطيات الخارجية وطرق مراقبتها وتسويتها وإعداد التقارير المالية عنها ومتابعتها.

ولقد واصل الصندوق وبصفته أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، تقديم العون الفني اللازم للمصارف المركزية العربية من خلال مجموعة من المبادرات المشتركة بالتعاون مع المؤسسات الدولية التي وجه المجلس بإطلاقها في مجالات متعددة، كمبادرة تطوير نظم مقاصة وتسوية المدفوعات والأوراق المالية، ومبادرة تطوير نظم الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر، عدا عن ورشات العمل لكبار المسؤولين في المصارف المركزية التي يتم تنظيمها بالتعاون مع البنوك المركزية العالمية بتوجيه من المجلس لمناقشة مختلف القضايا والمستجدات النقدية والمصرفية.

وفي هذا السياق، أقر الصندوق **مبادرة تطوير نظم المقاصة وتسوية المدفوعات والأوراق المالية** والتي تهدف إلى توفير الدعم الفني للدول العربية في مجال إصلاح وتطوير هذه الأنظمة. وقامت بعثة فنية مشتركة من الصندوق والبنك الدولي وخبراء من البنك المركزي الأوروبي وبنك إيطاليا وبنك فرنسا وبنك المغرب، بزيارة المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة 25 أبريل – 2 مايو 2008، وقدمت البعثة المشتركة تقريراً وورقة عمل إلى السلطات الأردنية حول تطوير نظم الدفع والتسوية. وبذلك يرتفع عدد الدول التي استفادت من هذه المبادرة إلى تسع دول عربية. وعلى الصعيد نفسه وفيما يتعلق بهذه المبادرة، شارك الصندوق بصفته الأمانة الفنية للجنة العربية لأنظمة الدفع والتسوية في تنظيم **أسبوع المدفوعات العالمي** بالتعاون مع بنك التسويات الدولية والبنك الدولي الذي عقد خلال الفترة 9- 12 سبتمبر 2008 في ڤيينا، شاركت فيه جميع لجان المدفوعات الإقليمية والمصارف المركزية وهيئات الأوراق المالية في مختلف دول العالم، لمناقشة المستجدات في أنظمة الدفع والتسوية وتبادل التجارب والخبرات.

كما تم في هذا الإطار، توقيع الصندوق على مذكرة تفاهم مع مؤسسة التمويل الدولية لإطلاق **مبادرة للمعونة الفنية لتطوير أنظمة الاستعلام الائتماني في الدول العربية.** وقد تم إطلاق هذه المبادرة على هامش المؤتمر الإقليمي المشار إليه الذي شارك الصندوق في تنظيمه بالتعاون مع البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية في القاهرة في 25 يونيو 2008. وتركز هذه المبادرة على أهمية تطوير أنظمة المعلومات الائتمانية في تحقيق الاستقرار المالي، وكذلك المساهمة في زيادة فرص التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الدعم الفني للمصارف المركزية العربية لقيادة جهود تطوير هذه الأنظمة. وستباشر المبادرة أنشطتها خلال عام 2009.

كما تم التفاهم بين الصندوق وصندوق النقد الدولي على إطلاق مبادرة **لتطوير أسواق أدوات الدين في الدول العربية،** وذلك بتوجيه من مجلس محافظي المصارف المركزية. وتهدف هذه المبادرة، إلى تقديم الدعم الفني للسلطات في الدول العربية لتطوير تشريعاتها وأنظمتها بما يساعد على تطوير وتعميق أسواق أدوات الدين في الدول العربية سواء السندات الحكومية أو سندات الشركات أو الصكوك الإسلامية، وبما يساهم في توفير وتعميق القطاع المالي والمصرفي في الدول العربية. وستباشر هذه المبادرة أيضاً أنشطتها خلال عام 2009.

نشاط الصندوق في مجال أسواق الأوراق المالية العربية

استمر الصندوق خلال عام 2008 في جهوده الهادفة إلى تعزيز دور أسواق الأوراق المالية العربية وتوفير المعلومات حول التطورات فيها. وفي هذا السياق، واصل الصندوق نشر البيانات اليومية المتعلقة بالأسواق المالية العربية على موقعه في شبكة الإنترنت، والتي تشمل المؤشر المركب للصندوق الذي يقيس أداء هذه الأسواق مجتمعة، وأداء كل سوق على حدة، وكذلك البيانات حول حجم الأسواق المالية العربية، وأحجام التداول فيها. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الصندوق قد باشر في أواخر عام 2008 الإعداد لإضافة سوق العراق للأوراق المالية إلى قاعدة البيانات لديه، ليبلغ بذلك عدد الأسواق المشاركة في القاعدة 16 سوقاً عربية.

وواصل الصندوق إصدار النشرة الفصلية حول الأسواق المالية العربية حيث أصدر خلال هذا العام الأعداد الفصلية الأربعة، ليصل بذلك عدد النشرات الفصلية التي أصدرها منذ إنشاء قاعدة البيانات إلى ستة وخمسون عدداً. وتجدر الإشارة إلى أن النشرة الفصلية تتناول أبرز التطورات الاقتصادية ذات العلاقة بنشاط الأسواق المالية العربية، والتطورات في الأطر التشريعية والمؤسسية وذلك بجانب تحليل نشاط وأداء أسواق الأوراق المالية العربية.

وأظهرت النشرات الفصلية التي أصدرها الصندوق أن أداء هذه الأسواق شهد تراجعاً كبيراً بنهاية عام 2008 جراء تداعيات الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى شح في السيولة وفي حجم الإئتمان المصرفي، وانخفاض قيمة الأصول والاستثمارات العربية في الخارج، وخروج رؤوس أموال أجنبية من الأسواق المحلية، وتراجع أداء الشركات المدرجة في الأسواق. وتشير التقديرات إلى أن إجمالي القيمة السوقية للأسواق العربية بلغ في نهاية العام نحو 806 مليار دولار، مسجلاً بذلك نسبة انخفاض بلغت نحو 40 في المائة عن قيمتها في عام 2007. وانخفضت مؤشرات الأسواق العربية بنسب مرتفعة فاقت انخفاض مؤشرات معظم الأسواق العالمية الرئيسية. وتبين النشرات أن الانخفاض الكبير في أداء الأسواق العربية بدأ عملياً في النصف الثاني من عام 2008، في أعقاب تحسن سجلته خلال عام 2007 والنصف الأول من عام 2008. وقد بدأت تداعيات الأزمة المالية العالمية تنعكس بشكل واضح على الأسواق العربية منذ مطلع الربع الأخير من عام 2008.

كما شارك الصندوق خلال عام 2008 في عدد من الندوات والمؤتمرات التي تتناول تداعيات الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الأسواق العربية.

نشاط التدريب

واصل معهد السياسات الاقتصادية التابع للصندوق تطوير نشاطه التدريبي الذي يسعى إلى تعزيز المهارات والقدرات في الدول العربية على رسم ومتابعة تنفيذ السياسات الاقتصادية. وتضمنت نشاطات المعهد دورات تدريبية حضرها متدربون من المؤسسات الاقتصادية في الدول الأعضاء، بالإضافة إلى حلقات عمل وندوات شارك فيها كبار المسؤولين في الإدارات المختصة. وتتم هذه النشاطات بالتعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية ذات الصلة وذلك بهدف تعظيم الاستفادة من خبراتها وتبادل المعرفة حول الموضوعات والمجالات ذات الاهتمام المشترك.

وعقد معهد السياسات الاقتصادية في عام 2008 عشر دورات تدريبية وأربع حلقات عمل ليرتفع بذلك عدد الدورات التدريبية وحلقات العمل والندوات التي قدمها الصندوق منذ بداية نشاطه في هذا المجال وحتى نهاية عام 2008 إلى 190 دورة تدريبية وندوة وحلقة عمل. ولقد استفاد من هذه الدورات والحلقات والندوات 5907 مشاركاً من الدول الأعضاء.

استهل معهد السياسات الاقتصادية نشاطه في عام 2008 بعقد حلقة عمل مشتركة مع صندوق النقد الدولي حول "**تعزيز استقلالية البنك المركزي من خلال الشفافية والفاعلية**" في الفترة **20 – 24 يناير 2008**. وركزت حلقة العمل هذه على المفاهيم والمتطلبات والجوانب العملية في إعداد القوائم المالية للبنك المركزي وبما ينسجم مع المعايير الدولية لتحقيق مبدأ الشفافية، بالإضافة إلى استعراض أسس الحوكمة وأنظمة الضبط. حضر الحلقة 25 مشاركاً من 13 دولة عربية.

كما عقد المعهد دورة مشتركة مع معهد صندوق النقد الدولي حول "**إدارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية**" في الفترة **3 – 14 فبراير 2008**. هدفت الدورة إلى تعميق فهم المشاركين في قضايا السياسة المالية وأثرها على إدارة الاقتصاد الكلي. وغطت هذه الدورة العلاقات المتداخله بين متغيرات السياسة المالية ومجملات الاقتصاد الكلي، وكذلك الجوانب الرئيسية في وضع وتنفيذ السياسة المالية كأداة لتحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي والنمو، وتقليل الفقر. حضر الدورة 31 مشاركاً من 15 دولة عربية.

ونظم المعهد حلقة عمل متخصصة مع معهد الاستقرار المالي التابع لبنك التسويات الدولية حول "**إدارة المخاطر مع التركيز على اختبار التحمل**" في الفترة **18 – 20 فبراير 2008**. هدفت هذه الحلقة إلى إطلاع المشاركين على بعض القضايا المتعلقة بإدارة المخاطر لدى البنوك. حضر الحلقة 34 مشاركاً من 18 دولة عربية.

وفي إطار التعاون مع معهد صندوق النقد الدولي عقد المعهد دورة مشتركة حول "**إدارة الاقتصاد الكلي وقضايا القطاع المالي**" في الفترة **24 فبراير – 6 مارس 2008**. هدفت هذه الدورة إلى استعراض أهم التحديات التي تواجهها السلطات في الدول النامية والناشئه مع التركيز على كيفية تداخل قضايا القطاع المالي مع إدارة الاقتصاد الكلي. حضر الدورة 32 مشاركاً من 16 دولة عربية.

كما عقد المعهد حلقة عمل مشتركة مع صندوق النقد الدولي حول "**مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لمسؤولي القطاع المالي**" في الفترة **9 – 13 مارس 2008**. هدفت هذه الحلقة إلى إطلاع المسؤولين في القطاع المالي على الأساليب والإجراءات التي يجب إتباعها للتأكد من مدى التزام المؤسسات المالية بالأنظمة والقوانين المتعلقة بهوية العملاء ومراقبة وتسجيل العمليات والإخطار عن العمليات المشبوهة، وقياس أنظمة ضبط إدارة مخاطر غسل الأموال في شركات التأمين والأوراق المالية. حضر الحلقة 31 مشاركاً من 17 دولة عربية.

كما نظم المعهد دورة مع بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي حول "**الرقابة على مخاطر الصيرفة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات لدى البنوك**" في الفترة **16 – 20 مارس 2008**. هدفت هذه الدورة إلى استعراض الأساليب والتطورات في الرقابة على الصيرفة الإلكترونية والاطلاع على تقنية المعلومات المستخدمة لدى البنوك لجهة وضع التقارير والحد من مخاطر تلك الصناعة. حضر الدورة 33 مشاركاً من 15 دولة عربية.

وعقد المعهد دورة مشتركة مع معهد صندوق النقد الدولي موجهة للمسؤولين العراقيين حول "**البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية**" في الفترة **23 مارس – 3 أبريل 2008**. هدفت هذه الدورة إلى تعميق فهم المشاركين حول تصميم وتنفيذ السياسات المالية والكلية على ضوء تجربة صندوق النقد الدولي في مراقبة الأداء الاقتصادي وتصميم البرامج المالية. حضر الدورة 32 مشاركاً من جمهورية العراق.

كما عقد المعهد دورة مشتركة مع معهد صندوق النقد الدولي حول "**قضايا القطاع الخارجي**" في الفترة **6 – 17 ابريل 2008**. هدفت هذه الدورة إلى توسيع وتعميق فهم المشاركين في قضايا وضع سياسات القطاع الخارجي خاصة في إطار الإصلاحات الهيكلية وبرامج التصحيح الكلية. حضر هذه الدورة 34 مشاركاً من 18 دولة عربية.

وفي إطار تعاون المعهد مع منظمة التجارة العالمية، تم عقد حلقة موجهة للبرلمانيين العرب حول "**اتفاقيات التجارة الدولية**" في الفترة **6 – 8 مايو 2008**، وذلك نظراً للدور الكبير الذي يلعبه البرلمانيون في مختلف الدول العربية في دراسة ومراجعة اتفاقيات التجارة الدولية لضمان انسجامها مع التشريعات المحلية ووضع

الموازنة وبما يخدم المصلحة الوطنية بهذا الخصوص. شارك في هذه الحلقة 23 نائباً من مجالس الشورى والشعب والبرلمان والأعيان من الدول العربية.

وعقد المعهد دورة مشتركة مع صندوق النقد الدولي حول "**ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي**" في الفترة **18 – 22 مايو 2008**. قدمت الدورة عرضاً لمسودة دليل ميزان المدفوعات الجديد (الدليل رقم 6). وكان الهدف من هذه الدورة التعرف على ملاحظات وتعليقات المشاركين قبل إصدار الدليل في صيغته النهائية. حضر الدورة 28 مشاركاً من 18 دولة عربية.

كما عقد المعهد دورة مع منظمة التجارة العالمية بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة السورية حول **"اتفاقيات التجارة الإقليمية في إطار منظمة التجارة العالمية"** في الفترة **27 – 29 مايو 2008**. واكتسبت هذه الدورة أهمية خاصة كونها أتت في إطار استعدادات الجمهورية العربية السورية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. حضر هذه الدورة 37 مشاركاً من وزارات الاقتصاد والتجارة، والمالية وهيئة التخطيط في الجمهورية العربية السورية.

ونظم المعهد دورة مشتركة مع معهد صندوق النقد الدولي بالتعاون مع بنك المغرب حول "**البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية" في الرباط**،، في الفترة **10 – 21 يونيو 2008**. هدفت هذه الدورة إلى تمكين المشاركين، من خلال دراسة حالة تطبيقية، من اختيار سياسات استقرار وإصلاح هيكلي في إطار وضع برنامج مالي متكامل، وتحليل أثر هذه الخيارات على التوازنات الداخلية والخارجية، وعلى أهداف النمو والاستقرار. حضر الدورة 28 مسؤولاً من الدول الأعضاء، من بينهم 10 من المملكة المغربية.

وفي إطار الدورات المتخصصة، عقد المعهد بالتعاون مع بنك التسويات الدولية دورة حول **"إدارة الاحتياطيات الأجنبية"** في الفترة **20 – 23 أكتوبر 2008**. هدفت هذه الدورة إلى اطلاع المشاركين على الأسباب الرئيسية للاحتفاظ بالاحتياطي الأجنبي وعلى آخر المستجدات بخصوص هذا الموضوع. حضر الدورة 27 مشاركاً من 15 دولة عربية.

وأخيراً، وفي إطار التعاون مع منظمة التجارة العالمية، عقد المعهد **"دورة متقدمة لأجندة الدوحة"** في الفترة **9 – 13 نوفمبر 2008**. واستعرضت هذه الدورة الاتفاقيات المتعلقة بجولة الأوروغواي وكيفية تطبيقها في مجالات الزراعة والخدمات، وتسهيل التجارة والنفاذ إلى الأسواق، وسياسة المنافسة وغيرها. حضر الدورة 29 مشاركاً من 17 دولة عربية.

نشاط الصندوق في مجال مجلس محافظي المصارف المركزية

يتولى الصندوق أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية وكافة اللجان المنبثقة عنه كاللجنة العربية للرقابة المصرفية المكونة من مدراء الرقابة على المصارف في الدول العربية، واللجنة العربية لنُظم الدفع والتسوية المكونة من المدراء المعنيين بهذه الأنظمة لدى المصارف المركزية في الدول العربية. ومن خلال هذا الدور، تابع الصندوق القيام بمسؤولية إعداد الدراسات والتقارير التي تتطلبها أعمال المجلس، إلى جانب وثائق الاجتماعات الدورية التي ينظمها الصندوق للمجلس ومكتبه الدائم.

وفي هذا الإطار، قام الصندوق بالإعداد لاجتماع المكتب الدائم للمجلس الذي عُقد بمقر الصندوق بتاريخ 9 يونيو 2008. كما تولى الإعداد الفني والإداري لاجتماعات الدورة الثانية و الثلاثين للمجلس والتي عقدت في مراكش بتاريخ 7 أكتوبر 2008. وقد تضمن جدول الأعمال عدداً من الموضوعات، في مقدمتها تقرير أمانة المجلس، والنسخة الأولية محدودة التداول من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008، وتوصيات الاجتماع السابع عشر للجنة العربية للرقابة المصرفية التي تضمنت ورقة عمل حول "استمرارية الأعمال في مواجهة الطوارئ". كذلك، تضمن جدول الأعمال توصيات الاجتماع الرابع للجنة العربية لنظم الدفع والتسوية والتي اشتملت على ثلاث أوراق عمل، الأولى حول "نظم الدفع الخاصة بعرض وسداد الفواتير الكترونياً"، والثانية حول "نظم مقاصة الشيكات في الدول العربية"، والثالثة حول "مبادئ الإشراف على أنظمة الدفع والتسوية ـ تجارب المصارف المركزية العربية".

كما تضمن جدول الأعمال مناقشة ورقة العمل التي قدمها معالي محافظ البنك المركزي المصري حول تجربة إصلاح وإدارة سوق الصرف والسياسة النقدية في مصر. كما جرت مناقشة مسودة الخطاب العربي الموحد الذي تم إلقاءه في الاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد والبنك الدوليين في أكتوبر الماضي في واشنطن. وبالإضافة إلى ذلك ناقش المجلس الدراسة التي أعدها الصندوق حول تطوير نظم الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر في الدول العربية. وبالإضافة إلى ذلك، ناقش المجلس الأزمة المالية العالمية الراهنة وتداعياتها على الدول العربية، حيث أكد السادة المحافظون أهمية تعزيز إجراءات وترتيبات الإشراف والرقابة والتنسيق بين السلطات النقدية العربية.

وفي إطار مسؤولياته كأمانة فنية **للجنة العربية للرقابة المصرفية**، نظم الصندوق الاجتماع السنوي الثامن عشر لهذه اللجنة في مدينة أبوظبي يومي 14-15 ديسمبر 2008، سبقه تنظيم عدة اجتماعات لفريق العمل المنبثق عن هذه اللجنة. وقد ناقشت اللجنة في هذا الاجتماع الذي حضره ممثل عن لجنة بازل للرقابة المصرفية وعدد من الخبراء والمختصين ورقتي عمل الأولى حول "أنظمة الإنذار المبكر" والثانية حول

"دور الرقابة والإشراف في التمويل المتناهي الصغر". كما خصصت اللجنة جزءاً كبيراً من مناقشاتها للتداول بشأن الأزمة المالية الراهنة والإجراءات والترتيبات المتخذة من قبل المصارف المركزية العربية في هذا الشأن. هذا وقد استضافت اللجنة على هامش هذا الاجتماع خبراء من بنك إنجلترا وبنك كندا والبنك الدولي حاضروا بشأن الأزمة المالية.

ومن جانب آخر، شارك الصندوق أيضاً بصفته أمانة اللجنة العربية للرقابة المصرفية في المؤتمر الدولي للجان الرقابة المصرفية الإقليمية الذي عقد في بروكسل خلال الفترة 22 -25 سبتمبر 2008 بتنظيم من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية، لمناقشة التطورات والمستجدات في الرقابة المصرفية والتعاون بين اللجان الإقليمية. هذا وقد عقدت اللجنة العربية اجتماعاً لها على هامش هذا المؤتمر يوم 24 سبتمبر.

وعلى هذا الصعيد، وفي إطار مسؤولياته كأمانة **للجنة العربية لنظم الدفع والتسوية**، نظم الصندوق بأبوظبي يومي 14 و15 مايو 2008 الاجتماع السنوي الرابع لهذه اللجنة، حيث تمت مناقشة ثلاث أوراق عمل، الأولى حول "نظم الدفع الخاصة بعرض وسداد الفواتير الكترونيا"، والثانية حول "نظم مقاصة الشيكات في الدول العربية"، والثالثة حول "مبادئ الإشراف على أنظمة الدفع والتسوية ـ تجارب المصارف المركزية العربية". كما استضافت اللجنة في هذا الاجتماع السكرتير العام للجنة الدولية لأنظمة الدفع والتسوية التابعة لبنك التسويات الدولية الذي أطلع اللجنة على آخر المستجدات وبحث سبل تعزيز التعاون بين اللجنة الدولية واللجنة العربية.

ومن جانب آخر، نظم الصندوق بأبوظبي وبالتعاون مع بنك إنجلترا خلال الفترة 11-13 مايو 2008، **ورشة عمل متخصصة حول "قضايا السياسة والعمليات النقدية"** لكبار المسؤولين في المصارف المركزية العربية. ويأتي تنظيم هذه الورشة في إطار توجه الأمانة للاهتمام بمناقشة مختلف قضايا المصارف المركزية على مستوى كبار المسؤولين، وبوجه خاص في الجوانب التي لا تغطيها أعمال اللجنة العربية للرقابة المصرفية واللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية.

كما نظم الصندوق أيضاً بالتعاون مع معهد الاستقرار المالي التابع لبنك التسويات الدولية ومعهد التمويل الدولي وبمشاركة لجنة بازل للرقابة المصرفية والبنك الفيدرالي الأمريكي ولجنة الرقابة المصرفية في سويسرا وبنك اسبانيا وعدد من وكالات التقييم الائتماني، اجتماعاً حول **"قضايا الاستقرار المالي والمستجدات في الرقابة المصرفية"** وذلك في أبوظبي يومي 27 و28 أكتوبر 2008. وشارك في هذا اللقاء عدد من كبار المسؤولين والمحافظين إلى جانب مدراء الرقابة على المصارف في المصارف المركزية العربية، ومسؤولون ومدراء من المصارف التجارية الرئيسية في المنطقة، إلى جانب عدد كبير من الخبراء المتخصصين في هذا المجال. وهدف هذا الاجتماع إلى مناقشة الأزمة المالية الراهنة والدروس والتجارب

المستقاة منها، وكذلك التحديات التي تواجه مصارف المنطقة في تطبيق دعائم اتفاقية بازل. كما تطرق الاجتماع إلى عدد من المستجدات الأخرى في الرقابة المصرفية وعلى رأسها المتطلبات الرقابية لإدارة المخاطر وقضايا ومفاهيم القيمة المحاسبية العادلة.

كذلك نظم الصندوق بصفته أمانة لمجلس محافظي المصارف المركزية، مؤتمر إقليمي حول **"تطوير نظم الاستعلام ومركزيات المخاطر في الدول العربية"** يوم 25 يونيو 2008، وذلك بالتعاون مع البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والبنك المركزي المصري. وناقش هذا المؤتمر الذي شارك فيه معظم المصارف المركزية العربية وجمعيات المصارف، أهمية ومتطلبات تطوير هذه النظم سواء على مستوى المصارف المركزية أو خارج هذه المصارف، وكذلك القضايا ذات الصلة. كما تم استعراض أهم التجارب والممارسات الدولية في هذا الشأن.

ومن جانب آخر، وفي إطار عمله كأمانة فنية لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، باشر الصندوق بإعداد دراسة جدوى حول إمكانية **إنشاء ترتيبات أو آلية إقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية**، وذلك بالتعاون مع البنك الدولي وبنك التسويات الدولية وعدد من المصارف المركزية العالمية والعربية. وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المتطلبات القانونية والمؤسسية والفنية المطلوبة لمثل هذه الآلية، أو الترتيبات، وتقديم مجموعة من الخيارات والحلول المختلفة لإنشاء هذه الآلية، بالاستناد إلى الوضع القائم وحجم التدفقات والإمكانيات التقنية المتاحة، وكذلك تجارب التجمعات الإقليمية الأخرى.

هذا، وقد واصلت أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية نشاطها في إطار إطلاق مجموعة من المبادرات المشتركة بالتعاون مع المؤسسات الدولية والتي وجه المجلس بإطلاقها في مجالات متعددة كما تمت الإشارة إليه في قسم نشاط الصندوق في مجال المعونة الفنية.

التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية

تابع الصندوق خلال عام 2008 جهوده لدعم روابط التعاون والتنسيق مع منظمات العمل العربي المشترك الأخرى ومع المنظمات الإقليمية والدولية التي تجمعه بها اهتمامات مشتركة، بالصورة التي تساعده على تحقيق أهدافه وخدمة مصالح دوله الأعضاء.

المنظمات العربية والإقليمية

تابع الصندوق تطوير سبل التعاون والتنسيق مع العديد من المنظمات العربية والإقليمية بالصورة التي تخدم مصالح الدول الأعضاء وتساعده على تحقيق أهدافه وتنفيذ المهام ذات الاهتمام المشترك ومن بينها التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الذي يعد أحد المراجع الأساسية حول التطورات الاقتصادية في الدول العربية، ونموذجاً للتعاون البناء بين الصندوق ومؤسسات العمل العربي المشترك الأخرى المشاركة في إعداده، وهي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. وفي إطار هذا الجهد المشترك، تقوم كل من الجهات الأربع المذكورة بإعداد الفصول المناطة بها وفقاً للتصور المتفق عليه لتقرير كل عام. ويتولى الصندوق بالإضافة إلى ذلك، مسؤولية تحرير وإخراج وإصدار التقرير منذ بداية صدوره في العام 1980.

وقد تضمن العمل في إنجاز التقرير الصادر عام 2008، إرسال الاستبيانات الخاصة بالتقرير إلى الدول الأعضاء للحصول على المعلومات والبيانات الموثوقة من مصادرها الوطنية. كما تم عقد اجتماع لتنسيق إحصاءات التقرير خلال الفترة 27-29 أبريل 2008 ضم ممثلي الجهات المشاركة في التقرير. كما تم خلال الفترة 22-26 يونيو 2008 عقد اجتماع لمراجعة ومناقشة المسودات الأولية لفصول التقرير وأجزائه. واستكمالاً لتلك الجهود، قام الصندوق بتحرير النسخة الأولية محدودة التداول من التقرير في نهاية يوليو 2008 وإرسالها إلى الجهات المعنية في الدول الأعضاء لإبداء ملاحظاتها حولها. وفي ضوء تلك الملاحظات، قام الصندوق بإعداد وتحرير النسخة النهائية من التقرير وإصدارها قبل نهاية العام.

وفي إطار مجموعة التنسيق لمؤسسات التمويل العربية، والتي تضم جميع صناديق التنمية الوطنية والإقليمية العربية العاملة في المنطقة، شارك الصندوق في الاجتماع الحادي عشر لرؤساء مؤسسات هذه المجموعة الذي عقد في جدة يوم 23 أبريل 2008. كذلك شارك الصندوق في الاجتماعين الثاني والستون والثالث والستون لمدراء العمليات لمؤسسات هذه المجموعة في الكويت بتنظيم من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية خلال يناير 2008 وفي السعودية، بتنظيم من الصندوق السعودي للتنمية خلال يوليو

2008. وعلى صعيد آخر، وبغرض التحضير للقمة الاقتصادية والاجتماعية التنموية، شارك الصندوق في الاجتماع المشترك لرؤوساء مؤسسات هذه المجموعة مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بحضور معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية خلال شهر أكتوبر 2008، وذلك لتبادل الأفكار والتشاور بشأن تلك القمة. كما شارك الصندوق في اجتماعات الدورة غير العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي عقدت في القاهرة في بداية شهر ديسمبر 2008 للغرض المذكور أعلاه، وتم اعتماد مسودات المشروعات وبرنامج العمل المعروض على هذه القمة. ويذكر في هذا الصدد، أن الصندوق قدم ورقتين لهذه الاجتماعات، الأولى حول الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الدول العربية، والثانية حول إنشاء ترتيبات إقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية. كذلك كان الصندوق، وفي إطار مساهمته في هذا الشأن، قد نظم بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والبنك الدولي ندوة دولية عقدت في مسقط خلال شهر مايو 2008 حول تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى شارك فيها معظم الدول العربية وفعاليات القطاع الخاص وكذلك منظمة التجارة العالمية، بغرض تقديم توصيات ومقترحات على صعيد تفعيل منطقة التجارة العربية وإنشاء اتحاد جمركي بين الدول العربية.

كما شارك الصندوق في يونيو 2008 في جدة في ورشة العمل التي نظمها البنك الإسلامي للتنمية حول فاعلية العون الإنمائي، وكذلك في الندوة التي عقدها البنك المركزي التونسي حول البنوك المركزية والرهانات الجديدة. وشارك أيضاً في اجتماع حول "تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى لعام 2008"، بالإضافة إلى الندوة حول تنظيم الاستثمار المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة بدعوة من مجلس دبي الاقتصادي في مايو 2008. وفي الإطار ذاته، شارك الصندوق في مؤتمر "العرب في بيئة دولية متغيرة" الذي عقد في الإمارات في مايو 2008. كما لبى الصندوق في الشهر نفسه الدعوة لحضور مؤتمر المراجعة السنوية للعهد الدولي مع العراق الذي عقد في السويد، وكانت سبقته مشاركة الصندوق في مؤتمر شرم الشيخ الذي تم فيه إطلاق تلك المبادرة. وفي إطار التعاون مع الجامعة العربية ومفوضية المجتمع المدني وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، شارك الصندوق في الاجتماع الإقليمي التحضيري للاجتماع رفيع المستوى حول فعالية المساعدات الذي عقد في البحرين، وذلك تلبية لتوصية رؤوساء المؤسسات المالية العربية في اجتماعهم السابق في أبريل بإيلاء المزيد من الاهتمام لهذا الموضوع حيث تمت مناقشته لاحقاً في اللجنة الفنية لمجموعة التنسيق وتحديد سبل تعزيز فاعلية المساعدات التنموية لهذه المؤسسة. وكانت للصندوق مشاركة في الاجتماع السنوي لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية الذي عقد في أبوظبي في يناير 2008.

كما شارك الصندوق في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي انعقد بالقاهرة حيث تمت مناقشة الخطاب العربي الموحد والتقرير الاقتصادي العربي الموحد، إضافة إلى التقرير الدوري عن نشاط الحساب العربي الموحد للمنظمات المتخصصة الذي يتولى الصندوق إدارته منذ العام 1990 بتكليف من المجلس المذكور.

التعاون مع المنظمات الدولية

واصل الصندوق خلال عام 2008 سعيه لإرساء سبل التعاون مع المؤسسات والمنظمات الدولية المماثلة وذات الاهتمام المشترك بالصورة التي تخدم مصالح دوله الأعضاء وتمكنه من تحقيق أهدافه. ويأتي على رأس هذه المنظمات صندوق النقد والبنك الدوليين.

وفي هذا الصدد، شارك الصندوق في الاجتماعات السنوية المشتركة للمنظمتين التي عقدت في واشنطن خلال شهري أبريل وأكتوبر 2008. كما تم عقد اجتماعات مع رئيس البنك الدولي وعدد من نوابه، وبعض مدراء الإدارات في صندوق النقد الدولي ورؤساء الوفود العربية المشاركة في هذه الاجتماعات. كما شارك الصندوق في اجتماعات المجموعة العربية التي عقدت على هامش هذه الاجتماعات، بالإضافة إلى الاجتماع الخاص لمجموعة المانحين للبنان الذي عقد أيضاً على هامش هذه الاجتماعات. كذلك شارك الصندوق بصفة مراقب في اجتماعات لجنة التنمية (Development Committee) إضافة إلى حضوره بصفة مراقب أيضاً في اجتماعات مجموعة الأربع والعشرون (G-24)، وهي المجموعة التي تعنى بتنسيق مواقف الدول النامية حول مختلف الأمور المالية والنقدية العالمية وقضايا التنمية الدولية التي يجري مناقشتها على مستوى الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين.

كذلك شارك الصندوق في الاجتماعات السنوية لبنك التسويات الدولية التي عقدت في بازل في شهر يونيو 2008. كما شارك الصندوق في أعمال منتدى المستقبل الذي عقد خلال شهر أكتوبر في أبوظبي بتنظيم مشترك بين دولة الإمارات العربية المتحدة واليابان. وقد قدم الصندوق ورقة في هذا المنتدى حول المساعدات التنموية والإنسانية العربية.

ومن جانب آخر، وفي إطار التعاون بين الصندوق وصندوق النقد والبنك الدوليين، تم التفاهم خلال عام 2008 على إطلاق مجموعة من مبادرات المعونة الفنية المشتركة، اشتملت على مبادرة مع البنك الدولي حول تطوير قطاع التمويل العقاري في الدول العربية، ومبادرة مع صندوق النقد الدولي لتطوير أسواق السندات في الدول العربية، ومبادرة مع مؤسسة التمويل الدولية لتطوير نظم الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر، كما تم التفاكر حول إمكانية إطلاق تقرير مشترك لرصد التدفقات المالية والاستثمارية العربية البينية. ومن جانب آخر، نظم الصندوق مع مجموعة البنك الدولي ندوة حول مناخ الأعمال في الدول العربية خلال نوفمبر 2008 في أبوظبي تم على هامشها إطلاق أول تقرير حول "مناخ الأعمال في الدول العربية".

التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية

أنشئ برنامج تمويل التجارة العربية، وهو مؤسسة مالية عربية مشتركة متخصصة، بموجب قرار مجلس محافظي صندوق النقد العربي في العام 1989. ويساهم في رأس ماله البالغ 500 مليون دولار أمريكي 49 مؤسسة مالية ومصرفية عربية وطنية وإقليمية. ويهدف البرنامج إلى الإسهام في تنمية التجارة العربية وتعزيز القدرة التنافسية للمصدر العربي، من خلال توفير جانب من التمويل اللازم لهذه التجارة والمتعاملين فيها، وكذلك من خلال توفير المعلومات حول أنشطة هذه التجارة والترويج للبضائع والسلع العربية. وترتكز آلية البرنامج على التعامل مع المصدرين والمستوردين في الدول العربية من خلال وكالات وطنية تعينها الدول العربية لذلك الغرض.

تساهم الوكالات الوطنية وانتشارها في توسيع نطاق نشاط البرنامج، وقد ارتفع عددها إلى ست وكالات جديدة ليصل في نهاية عام 2008 إلى 183 وكالة منتشرة في 19 دولة عربية وخمس دول أجنبية. وبلغت قيمة الطلبات التي وردت إلى البرنامج منذ إنشائه 7.10 مليار دولار أمريكي لتمويل صفقات تجارية قيمتها حوالي 8.72 مليار دولار أمريكي. ولقد وافق البرنامج على تمويل ما مقداره 6.62 مليار دولار أمريكي من تلك الصفقات، كما بلغت قيمة السحوبات منها خلال تلك الفترة 6.13 مليار دولار أمريكي. ويوضح الشكل رقم (3) أدناه تطور السحوبات خلال السنوات العشرة الأخيرة منذ العام 1999 وحتى نهاية عام 2008.

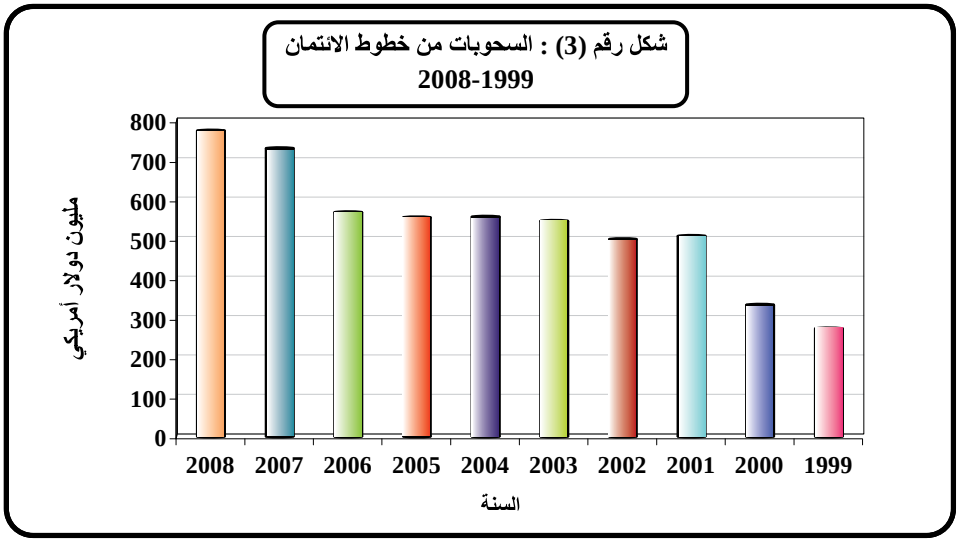

أما فيما يتعلق بخدمات المعلومات عن التجارة العربية، فإن البرنامج يوفرها للمتعاملين من خلال شبكة معلومات التجارة العربية وعبر 33 نقطة ارتباط في الدول العربية. كما تتوفر بالإضافة إلى ذلك، ومن

خلال موقع البرنامج على شبكة الإنترنت على العنوان atfp.org.ae، معلومات عن جميع الاقطار العربية وتجارتها.

وحرصا على توفير الفرص لتفعيل المبادلات التجارية فيما بين المتعاملين بالتجارة العربية، يقوم البرنامج بتنظيم وتنفيذ لقاءات للمصدرين والمستوردين العاملين في قطاعات محددة في إطار مشروع لترويج التجارة العربية البينية. ولقد نظم البرنامج بالتعاون مع جهات متعددة في الدول العربية، خمسة عشر لقاءاً للمصدرين والمستوردين العرب في القطاعات التالية: صناعات النسيج والملابس الجاهزة، الصناعات الغذائية، المنتجات الزراعية ومستلزماتها، الصناعات المعدنية، الصناعات الدوائية والبتروكيماوية والأثاث، والبناء والتشييد.

التقارير والنشرات والبحوث والدراسات

واصل الصندوق خلال عام 2008 إصدار التقارير والنشرات والبحوث والدراسات التي يهدف من ورائها إلى زيادة الوعي بالقضايا الاقتصادية الراهنة والتطورات التي تشهدها اقتصادات الدول العربية.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد

يشارك الصندوق في إعداد فصول التقرير الاقتصادي العربي الموحد، كما يضطلع بجانب ذلك بمهام تحريره وإخراجه وإصداره. وقد قام الصندوق في التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عام 2008 بإعداد الفصول المتعلقة بالتطورات المالية، والنقدية والمصرفية وتطورات أسواق الأوراق المالية العربية، والتجارة الخارجية، وموازين المدفوعات والدين العام الخارجي، ونظم وأسعار الصرف، بالإضافة إلى فصل المحور حول "تطور الأداء والإصلاحات في القطاع المصرفي في الدول العربية".

النشرة الفصلية لقاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية

يصدر الصندوق هذه النشرة فصلياً بغرض توفير معلومات وبيانات دورية حول أنشطة الأسواق المالية المشاركة في القاعدة. وتستعرض النشرة أداء أسواق الأوراق المالية العربية المشاركة في القاعدة، والتطورات الاقتصادية والتشريعية والتنظيمية ذات الصلة. وتغطي النشرة حالياً خمسة عشر سوقاً عربية هي : الأردن والبحرين وتونس والسعودية وعمان والكويت ولبنان ومصر والمغرب وسوقي أبوظبي ودبي بالإمارات، وقطر والسودان والجزائر وفلسطين.

النشرات الإحصائية

أصدر الصندوق خلال عام 2008 النشرات الإحصائية الدورية، التي تتضمن بيانات اقتصادية عن الدول العربية في سلاسل زمنية تتلاءم مع احتياجات مستخدمي تلك البيانات من الباحثين والمهتمين بمتابعة التطورات في الاقتصادات العربية. وقد جرى إعداد وتبويب تلك الإحصاءات وفق المنهجيات والمفاهيم المتعارف عليها دولياً، وذلك حتى يتسنى استخدامها لأغراض المقارنة فيما بين الدول، وفي إعداد المؤشرات العربية والإقليمية. وشملت هذه النشرات :

- الحسابات القومية للدول العربية.
- النقد والائتمان في الدول العربية.
- التجارة الخارجية للدول العربية.
- أسعار الصرف التقاطعية لعملات الدول العربية.
- الدول العربية : مؤشرات اقتصادية.
- موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية.

البحوث والدراسات

أعد الصندوق خلال عام 2008 عدداً من الدراسات بعضها ضمن سلسلة أوراق صندوق النقد العربي، والبعض الآخر في إطار نشاط الصندوق كأمانة فنية لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

سلسلة أوراق صندوق النقد العربي

- **"سياسات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي في عملية التكامل الاقتصادي"** : تناولت هذه الدراسة تحليل سياسات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون وتقييم مدى فاعليتها في تطوير الميزة النسبية للاقتصادات الخليجية وتنويع قاعدتها الإنتاجية من السلع والخدمات وفي دعم التكامل الاقتصادي لدول المجلس وفي الاندماج في السوق العالمي.

- **"التطورات في اتفاقيات الاستثمار الثنائية واستفادة الدول العربية منها"** : تتناول هذه الدراسة تقييم اتفاقيات الاستثمار الثنائية ومتعددة الأطراف ومدى نجاحها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وإمكانية الاستفادة منها في تطوير اتفاقيات الاستثمار العربية الجماعية واتفاقيات الاستثمار التي تكون الدول العربية طرفاً فيها.

- **"العوائد النفطية وسياسات الإنفاق والنمو في الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط"** : تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين السياسات المالية والتنمية في ظل الارتفاع الكبير في عوائد الصادرات النفطية خلال الفترة الأخيرة، وخصوصاً انعكاسات سياسات الإنفاق الحكومي على النمو في هذه الدول.

- **"تغيير نظم وسياسة سعر الصرف : أسبابه وتداعياته، والدروس الدولية المستفادة بالنسبة لنظم الصرف الخليجية"** : تستعرض هذه الدراسة مسألة تغيير نظام سعر الصرف، وخصوصاً التحول من

نظام تثبيت سعر الصرف إلى نظم أكثر مرونة من خلال بعض التجارب العربية والدولية ومدى ملائمة هذه النظم لدول مجلس التعاون الخليجي التي تتبع معظمها نظام سعر صرف ثابت إزاء الدولار الأمريكي.

سلسلة أوراق أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

- **"تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر"**. تناقش هذه الورقة المنافع والمزايا الكبيرة التي يمكن جنيها من جراء بناء أنظمة متطورة للاستعلام الائتماني والمتطلبات والشروط الأساسية لبناء مثل هذه الأنظمة.

- **"استمرارية الأعمال في مواجهة الطوارئ"**. تناقش هذه الورقة المبادئ العليا لمتطلبات استمرارية الأعمال ومسؤوليات السلطات الإشرافية والمؤسسات المالية والمصرفية في هذا الشأن.

- **"نظم الدفع الخاصة بعرض وسداد الفواتير الكترونيا"**. تستعرض هذه الورقة التطور التي شهدته أنظمة الدفع المرتبطة بعرض وسداد الفواتير على مستوى العالم وبوجه خاص التجربة الاسترالية.

- **"مبادئ الإشراف على أنظمة الدفع والتسوية ومسؤوليات المصارف المركزية"**. تهدف هذه الورقة إلى التعريف بالمبادئ الأساسية للإشراف الفعال للمصارف المركزية على أنظمة الدفع والتسوية ومسؤوليات المصارف المركزية ومتطلبات ونطاق الدور الإشرافي لهذه المصارف.

- **"مقاصة الشيكات في الدول العربية"**. تلقي هذه الورقة الضوء على تطور استخدام الشيكات كأداة دفع وما رافق ذلك من تطور في أنظمة مقاصة الشيكات في الدول العربية.

- **"الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاديات العربية"**. تتناول هذه الورقة ثلاث قضايا ذات صلة بالأزمة المالية الحالية وهي تشخيص الأزمة وأسبابها المباشرة، آثارها على المنطقة العربية وتخلص إلى كيفية التعامل مع نتائج هذه الأزمة.

الوضع المالي الموحد للصندوق

استنادا الى المادة التاسعة والأربعين من اتفاقية صندوق النقد العربي، تقوّم أصول وخصوم وعمليات الصندوق بالدينار العربي الحسابي الذي يعادل ثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة (Special Drawing Rights - SDR) كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي.

وتعدّ البيانات المالية الموحدة للصندوق والمؤسسة التابعة (برنامج تمويل التجارة العربية) وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. وتظهر البيانات المالية الموحدة المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2008، ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. وفيما يلي ملخص بأهم البنود الواردة في البيانات المالية الموحدة :

الموارد

تتكون موارد الصندوق عملا بالمادة الحادية عشرة من اتفاقية إنشائه من رأس المال المدفوع، والاحتياطيات، والقروض والتسهيلات التي يتم الحصول عليها، وأية موارد أخرى يقرّها مجلس المحافظين. وقد أقرّ مجلس المحافظين سنة 1989 قبول الودائع من المؤسسات النقدية والمالية بهدف مساعدة الدول العربية في إدارة احتياطياتها الخارجية، وتدعيم وتعزيز موارد الصندوق ومركزه المالي على أن لا تستخدم تلك الأموال في تقديم القروض.

كما أقر مجلس محافظي الصندوق من خلال النظام الأساسي لبرنامج تمويل التجارة العربية، مساهمة مؤسسات تمويل من فئات مختلفة في رأسمال البرنامج لتعزيز الموارد الموجهة لتمويل التجارة العربية.

رأس المال

حددت المادة الثانية عشرة من اتفاقية الصندوق رأس المال المصرح به بمقدار 600,000 ألف دينار عربي حسابي مقسمة على اثني عشر ألف سهم قيمة كل منها 50 ألف دينار عربي حسابي. وكان رأس المال المكتتب به حتى اجتماع مجلس المحافظين في 12 أبريل 2005 يبلغ 326,500 ألف دينار عربي حسابي، وبموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) الصادر في الاجتماع المذكور، فقد تم الاكتتاب بالرصيد المتبقي من رأس المال البالغ 273,500 ألف دينار عربي حسابي، وتم تغطية هذا الاكتتاب بالتحويل من الاحتياطي

العام. وبذلك وصل رأس المال المكتتب به إلى 600,000 ألف دينار عربي حسابي. وبلغ الجزء المدفوع منه 596,040 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2008 وعام 2007. أما الجزء غير المدفوع والبالغ 3,960 ألف دينار عربي حسابي، فيمثل حصة فلسطين التي تمّ تأجيل المطالبة بها استناداً لقرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978.

الاحتياطيات

بلغت الاحتياطيات في نهاية عام 2008 ما مجموعه 295,769 ألف دينار عربي حسابي، بالمقارنة مع 278,030 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2007. وتمثل الاحتياطيات في نهاية عام 2008 حوالي 50 في المائة من رأس المال المدفوع، بينما كانت الاحتياطيات في نهاية عام 2007 تمثل ما نسبته 47 في المائة من رأس المال المدفوع. وتتكون الاحتياطيات من الاحتياطي العام، واحتياطي الطوارئ، واحتياطي فروقات إعادة تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والتي تقيّم بالقيمة العادلة من خلال الاحتياطيات.

الاحتياطي العام: بلغ رصيده 179,126 ألف دينار عربي حسابي بنهاية عام 2008، بينما بلغ رصيد هذا الاحتياطي في نهاية عام 2007 ما قيمته 157,592 ألف دينار عربي حسابي، وبزيادة قدرها 21,534 ألف دينار عربي حسابي وما نسبته 14 في المائة.

احتياطي الطوارئ: تمّ تكوينه بموجب قراري مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989 ورقم (4) لسنة 2000 حيث يتم تحويل مبلغ 5,000 ألف دينار عربي حسابي أو 10 في المائة من صافي الدخل سنويا أيهما أكبر إلى هذا الاحتياطي ويستخدم لمقابلة أي خسائر غير متوقعة مستقبلا. وقد بلغ رصيد احتياطي الطوارئ 125,000 ألف دينار عربي حسابي، بنهاية عام 2008، بينما كان رصيده في نهاية عام 2007 يبلغ 120,000 ألف دينار عربي حسابي.

احتياطي فروقات إعادة تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع: بلغ رصيده المدين (8,357) ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2008 مقارنة برصيد دائن قدره 438 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2007.

حقوق المساهمين

ارتفعت حقوق مساهمي الصندوق المتمثلة برأس المال والاحتياطيات إلى 891,809 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2008 مقارنة بمبلغ 874,070 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2007، أي

بزيادة مقدارها 17,739 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة نمو قدرها 2 في المائة. ويوضح الشكل رقم (4) أدناه تطور حقوق مساهمي صندوق النقد العربي منذ إنشائه وحتى 31 ديسمبر 2008 :

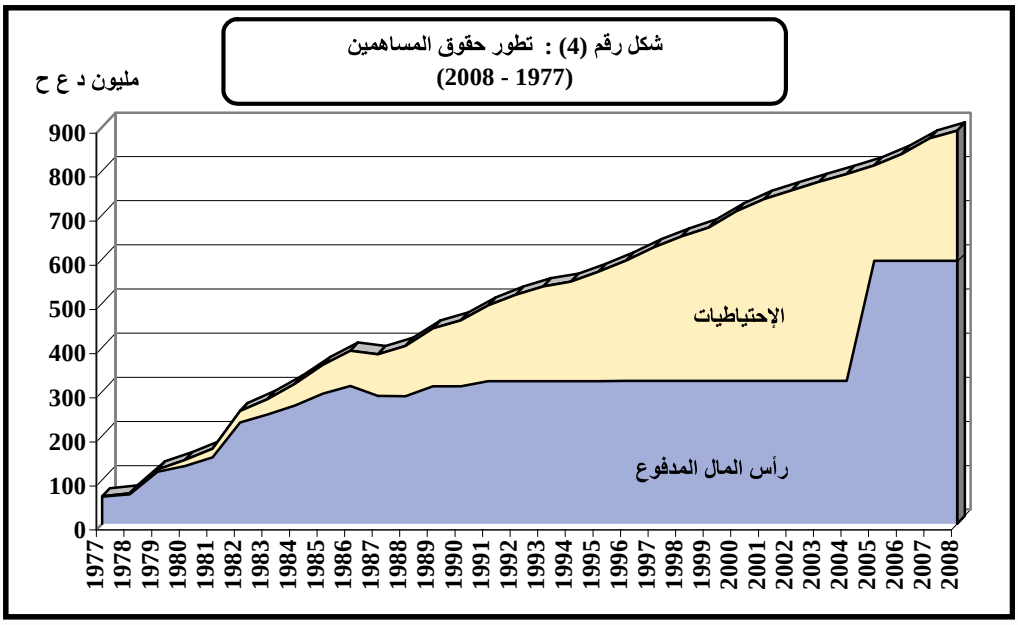

أما صافي حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة، والتي تمثل حصة المساهمين الآخرين في رأسمال واحتياطيات برنامج تمويل التجارة العربية، فقد بلغت 73,724 ألف دينار عربي حسابي كما في نهاية 2008 بالمقارنة مع 73,808 ألف دينار عربي حسابي كما في نهاية السنة السابقة، وبانخفاض قدره 84 ألف دينار عربي حسابي وما نسبته 0.1 في المائة، يعود إلى الفروقات الناتجة عن الاختلاف في سعر تحويل الدولار الأمريكي (عملة الأساس للبرنامج) مقابل الدينار العربي الحسابي كما نهاية عام 2008 وعام 2007.

وبذلك بلغ مجموع حقوق المساهمين في الصندوق والمساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة 965,533 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2008 مقارنة مع 947,878 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2007. وقد توزعت توظيفات الموارد على تمويل عمليات الإقراض للدول الأعضاء وخطوط الائتمان للوكالات الوطنية المعتمدة، وأصول أخرى على النحو المبين أدناه.

قروض للدول الأعضاء

بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء كما في 31 ديسمبر 2008، مبلغ 251,110 ألف دينار عربي حسابي، في حين بلغ هذا الرصيد 226,218 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2007. وقد بلغ

التزام الصندوق من القروض 283,692 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 ديسمبر 2008. تمثل التزامات القروض أرصده القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء مضافاً إليها أرصدة القروض غير المسحوبة البالغة 32,582 ألف دينار عربي حسابي بنهاية عام 2008.

خطوط الائتمان

تعقد عمليات التمويل التي تقدمها المؤسسة التابعة (برنامج تمويل التجارة العربية) بالدولار الأمريكي ومن خلال اتفاقيات خطوط الائتمان التي تبرم مع وكالات وطنية معتمدة لتمويل الصادرات والواردات للسلع العربية والخدمات المصاحبة لها. وقد بلغ رصيد سحوبات خطوط الائتمان كما في 31 ديسمبر 2008 مبلغ 89,954 ألف دينار عربي حسابي (416 مليون دولار أمريكي) بالمقارنة برصيد بلغ 102,404 ألف دينار عربي حسابي (485 مليون دولار أمريكي) في نهاية عام 2007.

ودائع لدى البنوك المركزية

استناداً إلى المادة الرابعة عشرة من اتفاقية الصندوق، سددت نسبة 2% من قيمة المساهمة المكتتب بها أساساً في رأسمال الصندوق بعملة العضو الوطنية، وأودعت لدى البنوك المركزية في الدول الأعضاء. وتقوم كل دولة عضو بتعديل مبلغ المساهمة بالعملة الوطنية في نهاية كل سنة على أساس سعر الصرف المحدد من قبل صندوق النقد الدولي وبما يحافظ على القيمة الاسمية للمساهمة مقوّمة بالدينار العربي الحسابي. وتبلغ الودائع بالعملات الوطنية لدى البنوك المركزية ما يعادل 5,336 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 ديسمبر 2008 و2007.

موجودات أخرى

تتضمن الموجودات الأخرى مساهمة الصندوق في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (6) لسنة 2002، حيث وافق المجلس على المساهمة في زيادة رأس مال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بمبلغ 27.5 مليون دولار امريكي (6.3 مليون دينار عربي حسابي) يدفع على مدى خمس سنوات اعتباراً من سنة 2003. وقد تم دفع كامل مبلغ المساهمة حتى نهاية 2008.

الاستثمارات

تتكون المحفظة الاستثمارية الموحدة من حسابات جارية وتحت الطلب وودائع لأجل لدى البنوك وصندوق النقد الدولي، ومحفظة الاستثمارات المالية، مطروحا منها الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية. وقد بلغت قيمة المحفظة الاستثمارية الموحدة 685,341 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2008، بينما بلغت قيمتها 643,524 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2007.

نتائج الأعمال

بلغ صافي الدخل الموحد المحقق خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008، وذلك بعد استبعاد ما يخص المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة، 30,176 ألف دينار عربي حسابي مقارنة بمبلغ 36,418 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة. ويتمثل صافي الدخل بعناصر الدخل والإنفاق التالية:

الدخل

بلغ إجمالي الدخل الموحد للصندوق والمؤسسة التابعة، بعد استقطاع الفوائد المدفوعة على الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية، مبلغ 35,932 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008، مقارنة بمبلغ 44,236 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة.

الإنفاق

بلغ إجمالي الإنفاق الموحد للصندوق والمؤسسة التابعة 4,428 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008، مقارنة بمبلغ 4,059 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة. وتتضمن بنود الأنفاق برامج المعونة الفنية والمساهمة في المبادرة المعززة للدول عالية المديونية منخفضة الدخل HIPC.

وقدّ بلغ الإنفاق على برامج المعونة الفنية المقدمة للدول العربية الأعضاء خلال عام 2008 ما مجموعه 290 ألف دينار عربي حسابي مقارنة بمبلغ 258 ألف دينار عربي حسابي لعام 2007. كما بلغت قيمة المساهمة في المبادرة المعززة للدول عالية المديونية منخفضة الدخل HIPC ومنح مصاحبة للقروض 358 ألف دينار عربي حسابي خلال عام 2008 مقارنة بمبلغ 638 ألف دينار عربي حسابي لعام 2007.

العملات

يعتمد الصندوق في توظيف موارده المالية سياسة تجنب مخاطر العملات بالالتزام بتوزيع موجوداته بالعملات توزيعاً قريباً من تكوين سلة وحدة حقوق السحب الخاصة. تعقد جميع عمليات الإقراض للدول الأعضاء بالدينار العربي الحسابي. ويتم تضمين حصة الصندوق في عمليات برنامج تمويل التجارة العربية التي تعقد بالدولار الأمريكي كجزء من الشريحة الدولارية لمحفظة العملات. وتوظف الموارد الأخرى في عملات قابلة للتحويل مترافقة بعقود آجلة وبما يتوافق مع توزيع العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة. هذا ويبين الجدول أدناه أوزان العملات المكوّنة لوحدة حقوق السحب الخاصة في نهاية سنة 2008 ونهاية سنة 2007 مقارنة مع الأوزان المحددة من قبل صندوق النقد الدولي والتي كان معمولاً بها اعتبارا من 1 يناير 2006 وحتى نهاية 2008.

العملة	أوزان العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة			سعر وحدة حقوق السحب الخاصة مقابل العملات المكونة لها	
	31 ديسمبر 2008	31 ديسمبر 2007	1 يناير 2006	31 ديسمبر 2008	31 ديسمبر 2007
دولار أمريكي	%41.03	%39.99	%44	1.540	1.580
يورو	%37.21	%38.18	%34	1.102	1.074
جنيه إسترليني	%8.55	%11.45	%11	1.056	0.789
ين ياباني	%13.21	%10.38	%11	139.302	177.225
	%100.00	%100.00	%100		

البيانات المالية الموحدة وتقرير مراقبي الحسابات

صنـــــدوق النقـــد العربـــي

البيانات المالية الموحدة

31 كانون الأول (ديسمبر) 2008

صنـدوق النقـد الـعربي

البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2008

المحتويات	صفحة
تقرير مدققي الحسابات المستقلين	1
الميزانية العمومية الموحدة	2
بيان الدخل الموحد	3
بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد	4
بيان التدفقات النقدية الموحد	5
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	6 - 21

محاسبون قانونيون
صندوق بريد ١٣٦
الطابق ١١ – برج الفيث
شارع حمدان
أبوظبي – الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٧٥٢٢ ٢٦٢٧ ٢ ٩٧١+
فاكس: ٣٣٨٣ ٢٦٢٧ ٢ ٩٧١+
www.ey.com/me

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

أصحاب المعالي أعضاء مجلس المحافظين
صندوق النقد العربي
أبوظبي

التقرير حول البيانات المالية

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة على الصفحات من 2 إلى 21 لصندوق النقد العربي ("الصندوق") ولبرنامج تمويل التجارة العربية ("المؤسسة التابعة") والتي تتضمن الميزانية العمومية الموحدة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2008، وبيانات الدخل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. تتضمن هذه المسؤولية تصميم وتطبيق والمحافظة على نظام الرقابة الداخلية المعني بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وخالية من الأخطاء المادية سواء كان ذلك نتيجة لاحتيال أو خطأ واختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة وإعداد التقديرات المحاسبية المعقولة حسب الظروف.

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى أعمال تدقيقنا. لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بمتطلبات آداب المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من أية أخطاء مادية.

يتضمن التدقيق القيام بالإجراءات للحصول على أدلة التدقيق حول المبالغ والافصاحات الواردة في البيانات المالية. إن الإجراءات المختارة تعتمد على تقدير مدققي الحسابات وتشمل تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء نتيجة لاحتيال أو خطأ. وعند تقييم هذه المخاطر، يأخذ المدقق بعين الاعتبار نظام الرقابة الداخلية المعني بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة لكي يتم تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للصندوق. ويتضمن التدقيق أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أجرتها الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للبيانات المالية.

وباعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر لنا أساساً لرأينا حول البيانات المالية.

الرأي

في رأينا أن البيانات المالية الموحدة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للصندوق والمؤسسة التابعة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2008 وعن أداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وأنه يلتزم ببنود التأسيس ذات الصلة.

إننا نؤكد أيضاً أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات اللازمة لتدقيقنا، وأن الصندوق يحتفظ بسجلات مالية منتظمة وأن البيانات المالية تتفق مع ما جاء في تلك السجلات وأن مجموع المصروفات الإدارية للسنة يتوافق مع القوانين المالية المعمول بها في الصندوق وضمن الحدود المرسومة لها في الميزانية الإدارية. لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي نحتاجها بهدف التدقيق وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة مخالفات لاتفاقية الصندوق على وجه قد يكون له تأثير مادي على الصندوق أو سير عمله أو على المركز المالي.

إرنست ويونغ

5 آذار (مارس) 2009
أبوظبي

صندوق النقد العربي

الميزانية العمومية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2008

	إيضاح	2008 ألف دينار عربي حسابي	2007 ألف دينار عربي حسابي
الموجودات			
ودائع لأجل لدى البنوك وحسابات جارية وتحت الطلب		**1,223,733**	629,624
محفظة الاستثمارات المالية	*3*	**680,730**	590,143
ودائع لدى البنوك المركزية للدول الأعضاء	*4*	**5,336**	5,336
خطوط الائتمان	*5*	**89,954**	102,404
قروض للدول الأعضاء	*6*	**251,110**	226,218
حسابات مدينة وموجودات أخرى	*7*	**31,404**	23,598
إجمالي الموجودات		**2,282,267**	1,577,323
حقوق المساهمين والمطلوبات			
حقوق المساهمين			
رأس المال المصرح والمكتتب به		600,000	600,000
رأس المال المدفوع	*8*	**596,040**	596,040
الاحتياطيات	*9*	**295,769**	278,030
إجمالي حقوق المساهمين		**891,809**	874,070
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	*10*	**73,724**	73,808
المطلوبات			
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية العربية	*11*	**1,219,122**	576,243
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	*12*	**97,612**	53,202
إجمالي المطلوبات		**1,316,734**	**629,445**
إجمالي حقوق المساهمين والمطلوبات		**2,282,267**	**1,577,323**

د. جاسم المناعي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة

تمت الموافقة على هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس المديرين التنفيذيين بتاريخ 5 آذار (مارس) 2009.
تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 23 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

صندوق النقد العربي

بيان الدخل الموحد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2008

	إيضاح	**2008**	2007
		ألف دينار عربي حسابي	ألف دينار عربي حسابي
الدخل			
فوائد ورسوم على قروض الدول الأعضاء		**14,149**	8,104
فوائد ورسوم على خطوط الائتمان		**3,896**	4,585
إيرادات الاستثمارات المالية	*13*	**9,380**	36,305
فوائد على الودائع لدى البنوك والحسابات الجارية وتحت الطلب		**35,181**	24,066
إيرادات أخرى		**356**	318
		62,962	73,378
فوائد على الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية العربية		**(27,030)**	(29,142)
		35,932	44,236
الإنفاق			
مصروفات إدارية وعمومية	*15*	**3,780**	3,163
نفقات معونة فنية	*16*	**290**	258
مساهمة في المبادرة الدولية لمساندة الدول عالية المديونية منخفضة الدخل (HIPC)	*17*	**358**	638
		4,428	4,059
صافي الدخل قبل حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		**31,504**	40,177
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		**(1,328)**	(3,759)
صافي الدخل		**30,176**	36,418

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 23 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

صندوق النقد العربي

بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2008

	رأس المال المدفوع	احتياطي عام	احتياطي طوارئ	احتياطي فروقات إعادة تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع	المجموع
	ألف دينار عربي حسابي				
الرصيد في 1 يناير 2007	596,040	129,005	115,000	(1,386)	838,659
صافي الدخل لسنة 2007	-	36,418	-	-	36,418
المحول إلى احتياطي الطوارئ	-	(5,000)	5,000	-	-
تخصيص (خامس) لدعم الشعب الفلسطيني	-	(2,831)	-	-	(2,831)
صافي التغيرات غير المحققة في قيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع، بعد استبعاد ما يخص المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	-	-	-	1,824	1,824
الرصيد في 31 ديسمبر 2007	**596,040**	**157,592**	**120,000**	**438**	**874,070**
الرصيد في 1 يناير 2008	596,040	157,592	120,000	438	874,070
صافي الدخل لسنة 2008	-	30,176	-	-	30,176
المحول إلى احتياطي الطوارئ	-	(5,000)	5,000	-	-
تخصيص (سادس) لدعم الشعب الفلسطيني	-	(3,642)	-	-	(3,642)
صافي التغيرات غير المحققة في قيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع، بعد استبعاد ما يخص المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	-	-	-	(8,795)	(8,795)
الرصيد في 31 ديسمبر 2008	**596,040**	**179,126**	**125,000**	**(8,357)**	**891,809**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 23 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

صندوق النقد العربي

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2008

	إيضاح	**2008** **ألف دينار** **عربي حسابي**	2007 ألف دينار عربي حسابي
أنشطة العمليات			
صافي الدخل للسنة		**30,176**	36,418
معدلاً بما يلي:			
استهلاك الموجودات الثابتة		**58**	44
التغير في حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		**1,927**	240
		32,161	36,702
سحوبات القروض		**(7,890)**	(21,225)
تسديدات القروض		**29,963**	26,518
التغير في خطوط الائتمان		**12,450**	(4,949)
التغير في الحسابات المدينة والموجودات الأخرى		**(7,769)**	(694)
التغير في الحسابات الدائنة والمطلوبات الأخرى		**(5,554)**	(17,354)
التغير في الودائع البنكية المستحقة بعد ستة أشهر من تاريخ الميزانية العمومية		**28,812**	(37,230)
التغير في الودائع من المؤسسات النقدية والمالية		**642,879**	42,873
صافي النقد من أنشطة العمليات		**725,052**	**24,641**
أنشطة الاستثمار			
تكاليف شراء الموجودات الثابتة		**(95)**	(95)
التغير في الاستثمارات بصناديق الاستثمارات البديلة		**22,137**	(8,396)
التغير في السندات والأوراق المالية - متاحة للبيع		**59,824**	29,479
التغير في السندات والأوراق المالية - حتى تاريخ الاستحقاق		**(181,343)**	155,793
صافي النقد (المستخدم في) من أنشطة الاستثمار		**(99,477)**	176,781
أنشطة التمويل			
توزيعات أرباح مدفوعة للمساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		**(2,011)**	(2,160)
تخصيصات مدفوعة لدعم الشعب الفلسطيني		**(643)**	(2,831)
صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل		**(2,654)**	**(4,991)**
صافي الزيادة في النقد والبنود المعادلة للنقد		**622,921**	196,431
النقد والبنود المعادلة للنقد في بداية السنة		**535,645**	339,214
النقد والبنود المعادلة للنقد في نهاية السنة	*19*	**1,158,566**	535,645

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 23 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2008

1 نشاط الصندوق

صندوق النقد العربي هو مؤسسة مالية عربية إقليمية تأسست عام 1976 وبدأت في ممارسة نشاطها في شهر أبريل من عام 1977، وذلك بهدف إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية. ومع انضمام جمهورية جيبوتي عام 1996 وجمهورية القمر المتحدة عام 1999 أصبح الصندوق يضم في عضويته جميع الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية. إن مقر الصندوق كائن في مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة وعنوانه هو ص ب 2818، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

2 السياسات المحاسبية الهامة

أ) أسس الإعداد

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات المعدة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ووفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا تقييم العقود الآجلة للعملات الأجنبية، ومحفظة الاستثمارات المالية المتاحة للبيع، والاستثمارات المالية في صناديق الاستثمار البديلة والتي تقيم وفقاً للقيمة العادلة. بمقتضى اتفاقية الصندوق أعدت البيانات المالية الموحدة بالدينار العربي الحسابي الذي يعادل ثلاث من وحدات حقوق السحب الخاصة كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي، ولأغراض العرض تم تدوير المبالغ لأقرب ألف.

إن إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، يشتمل على تقديرات من قبل الإدارة تنعكس على تطبيق السياسات المحاسبية وعلى المبالغ المدرجة في البيانات المالية للموجودات، والمطلوبات، والدخل والإنفاق. وترتكز الافتراضات التي بنيت عليها تلك التقديرات على الخبرة السابقة وعوامل أخرى يعتقد أنها مناسبة في ظل الظروف القائمة. وتخضع التقديرات والافتراضات إلى مراجعة دورية تهدف إلى تحديد قيمة الأصول والمطلوبات والاعتراف بنتائجها في الفترة التي يتم فيها المراجعة إذا كانت تلك المراجعة تؤثر على تلك الفترة فقط، أو في الفترة التي تمت فيها المراجعة والفترات اللاحقة إذا كانت المراجعة تؤثر على الفترة الحالية والفترات اللاحقة. ولقد تم تطبيق السياسات المحاسبية وطرق الاحتساب بصورة تتسق مع كافة الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية الموحدة.

ب) أسس توحيد البيانات المالية

تضم البيانات المالية الموحدة البيانات المالية لصندوق النقد العربي ("الصندوق") والبيانات المالية لبرنامج تمويل التجارة العربية ("المؤسسة التابعة") الذي يمتلك الصندوق فيها نسبة تفوق 50% من رأس المال المكتتب به والمدفوع بالكامل كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2008 و2007 وكما هو موضح في الإيضاح رقم 10. وقد تم تأسيس المؤسسة التابعة من قبل مجلس المحافظين لصندوق النقد العربي بموجب القرار رقم (4) لسنة 1989 بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عن طريق توفير التمويل اللازم لذلك على شكل خطوط ائتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء. وتتخذ المؤسسة التابعة من مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة مقراً لها. لقد تم استبعاد جميع المعاملات الجوهرية التي تمت بين الصندوق والمؤسسة التابعة والأرصدة المتعلقة بها عند إعداد البيانات المالية الموحدة.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2008

ج) الأدوات المالية: التحقق والقياس

فيما يلي السياسات التي تم تطبيقها فيما يتعلق بتعريف الأدوات المالية وتحققها وقياسها.

(1) **التحقق الابتدائي**
تقيم جميع الأدوات المالية أساسا بالتكلفة التي تمثل القيمة العادلة لما تم دفعه مضافا إليها التكاليف الأخرى المرتبطة باقتناء تلك الأدوات المالية.

(2) **الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى استحقاقها - بالتكلفة المعدلة بإطفاء العلاوة أو الخصم**
وتشمل السندات والأوراق المالية المشتراة بقصد الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها. وتقيم بالتكلفة المعدلة بإطفاء العلاوة أو الخصم. وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع هذه الاستثمارات أو الناتجة عن انخفاض دائم في قيمتها، أو الناتجة عن الإطفاء العادي للعلاوة أو الخصم، في بيان الدخل.

(3) **الاستثمارات المالية - بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل**
وكانت حتى 31 يوليو 2008 تتمثل في الاستثمارات في صناديق متخصصة بالاستثمارات البديلة، والتي تقيم وفقاً لصافي قيمة الموجودات كما في تاريخ الميزانية العمومية، باعتبارها تمثل القيمة العادلة، ويدرج التغير في صافي قيمة الموجودات في بيان الدخل.

(4) **الاستثمارات المالية المتاحة للبيع – بالقيمة العادلة من خلال الاحتياطيات**
وتشمل الاستثمارات بالسندات والأوراق المالية غير تلك المشتراة بقصد الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها والاستثمارات بصناديق الاستثمارات البديلة بدءاً من أوّل آب أغسطس 2008. ولا تشمل قروض أو ذمم مدينة منشؤها الصندوق أو المؤسسة التابعة. وتقيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة كما في تاريخ الميزانية العمومية، وتدرج فروقات التقييم في حساب فروقات إعادة تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع ضمن الاحتياطيات في حقوق المساهمين حتى يتم بيع هذه الاستثمارات أو تحصيل قيمتها أو حدوث انخفاض دائم في قيمتها، حينئذٍ تدرج الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي سبق إدراجها ضمن حقوق المساهمين في بيان الدخل.

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع وفقاً لأسعار السوق المعلنة في حالة توفرها أو وفقاً للأسعار المتداولة بين المتعاملين في الأسواق المالية أو باستخدام طرق التسعير المتوفرة من خلال الجهات المتخصصة في تقديم خدمات المعلومات المالية والأسعار.

(5) **القروض والأرصدة المدينة**
تقيم القروض للدول الأعضاء المقدمة من قبل الصندوق، وخطوط الائتمان المقدمة من قبل المؤسسة التابعة بالتكلفة.

(6) تقيم الموجودات والمطلوبات المالية التي لم يرد ذكرها في الفقرات (2) إلى (5) أعلاه، بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

(7) تقيد مشتريات ومبيعات الاستثمارات المالية على أساس تاريخ إجراء التعامل.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2008

د) قيمة الموجودات المالية

يتم إجراء تقييم دوري في تاريخ الميزانية العمومية لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على حدوث انخفاض دائم في قيمة أحد الموجودات المالية كما يلي:

(1) القروض للدول الأعضاء

يتبع الصندوق سياسة تكوين مخصص مقابل أقساط الفوائد للدول المتأخرة بالسداد لأكثر من سنة، كما يتم تكوين مخصص مقابل الفوائد التأخيرية المحتسبة على متأخرات أقساط القروض والفوائد. ويسعى الصندوق مع تلك الدول للتوصل إلى تسويات لسداد متأخراتها.

(2) الاستثمارات المالية

يتم مراجعة الاستثمارات دورياً لتقييم مدى تعرضها لانخفاض دائم في قيمتها عندما يكون هنالك انخفاض هام أو دائم في القيمة العادلة بالمقارنة مع التكلفة. وتتطلب عملية تحديد فيما إذا كان الانخفاض هام أو دائم إلى تقديرات ترتكز بشكل رئيسي إلى وجود دليلٍ على تراجع الوضع الائتماني أو التمويلي للمؤسسات المستثمر بأدواتها. وفي حال وجود دليل موضوعي علي حدوث انخفاض دائم في قيمة أحد الموجودات المالية، يتم تقدير القيمة المتوقع تحصيلها من تلك الموجودات المالية، واحتساب الخسارة الناتجة عن الانخفاض في القيمة على أساس الفرق ما بين القيمة المتوقع تحصيلها والقيمة المدرجة بها كما يلي:

- بالنسبة للموجودات المالية المقومة على أساس التكلفة، يتم تخفيض القيمة الدفترية لتلك الموجودات إلى القيمة المتوقع تحصيلها إما مباشرة أو من خلال تكوين حساب مخصص، ويتم إدراج مبلغ الخسارة ضمن بيان الدخل للفترة.
- بالنسبة للموجودات المالية المتاحة للبيع والتي يتم تقييمها بالقيمة العادلة من خلال الاحتياطيات، وكانت الخسارة قد أدرجت في السابق ضمن حقوق المساهمين (أي أن القيمة المتوقع تحصيلها كانت أقل من التكلفة الأصلية)، تحول صافي الخسارة المتراكمة والمسجلة ضمن حقوق المساهمين إلى بيان الدخل للفترة.

هـ) العملات الأجنبية

(1) المعاملات بالعملات الأجنبية

تسجل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في وقت إجراء المعاملات. وتحول أرصدة الموجودات (باستثناء الموجودات الثابتة) والمطلوبات المسجلة بالعملات الأجنبية في تاريخ الميزانية العمومية إلى وحدات حقوق السحب الخاصة طبقاً لأسعار الصرف الصادرة عن صندوق النقد الدولي لذلك التاريخ. ويتم تقييم العقود الآجلة للعملات الأجنبية بأسعار السوق في تاريخ الميزانية العمومية والتي تتوافق مع تواريخ استحقاقاتها، ويدرج صافي الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عمليات التحويل في بيان الدخل.

تسجل الموجودات الثابتة بأسعار الصرف السائدة عند شراءها.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2008

هـ) العملات الأجنبية *(تابع)*

(2) البيانات المالية للمؤسسة التابعة

يحتفظ الصندوق بموجوداته بعملات مختلفة قابلة للتحويل وبشكل متوافق مع أوزان سلة العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة. وقد قام الصندوق في أيار (مايو) 2000 بتضمين قيمة الاستثمار في المؤسسة التابعة في شريحة الدولار الأمريكي ضمن موجودات الصندوق بالعملات الأجنبية المتوافقة مع سلة العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة. وبالتالي، أصبحت الفروقات الناتجة عن تحويل عملة البيانات المالية للمؤسسة التابعة تغطى بالفروقات المقابلة الناتجة عن تحويل عملات الجزء المتبقي من موجودات الصندوق.

(3) الأدوات المالية المشتقة

يستعمل كل من الصندوق والمؤسسة التابعة أدوات مالية مشتقة، وعقود مبادلات عملات، وعقود صرف آجلة لإدارة مخاطر العملات الأجنبية. ولا يقوم الصندوق أو المؤسسة التابعة بالاحتفاظ أو بإصدار أدوات مالية مشتقة بهدف المتاجرة.

و) استهلاك الموجودات الثابتة

تستهلك تكلفة الموجودات الثابتة على أقساط سنوية متساوية على مدى أعمارها الاقتصادية المتوقعة.

ز) التزامات التقاعد ومكافآت نهاية الخدمة

يتم احتساب صافي التزامات الصندوق الناشئ عن نظام تقاعد العاملين المحدد المنافع للمستفيدين، عن طريق تقدير مبلغ المكافآت المستقبلية المستحقة للمستفيدين نظير الخدمات عن الفترات الحالية والسابقة. ويقوم خبير اكتواري، مرة كل ثلاث سنوات، بتقييم القيمة الحالية للالتزامات ومقارنتها مع موجودات صندوق التقاعد. وتدرج موجودات نظام تقاعد العاملين والدخل الناتج عنها والالتزامات المترتبة عليها في بيانات مستقلة عن البيانات المالية الموحدة.

وبالنسبة للموظفين غير المشمولين بنظام التقاعد يتم احتساب مكافآت نهاية الخدمة لهم وفقاً للأنظمة المطبقة.

ح) احتساب الإيرادات

يتم احتساب الفوائد المستحقة القبض والفوائد المستحقة الدفع على أساس المبلغ وسعر الفائدة تناسبا مع الفترة الزمنية المتعلقة بهما.

ط) النقد والبنود المعادلة للنقد

لأغراض العرض في بيان التدفقات النقدية يمثل بند النقد والبنود المعادلة للنقد، الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي، والودائع لأجل لدى البنوك التي تستحق خلال ستة أشهر من تاريخ الميزانية العمومية.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2008

3 محفظة الاستثمارات المالية

تتكون محفظة الاستثمارات المالية من أدوات ذات تقييم ائتماني عالٍ صادرة عن حكومات أو منظمات دولية أو مؤسسات أو بنوك.

وفقاً للتعديل الذي أعلنه مجلس معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية في تشرين أول (أكتوبر) 2008 على معيار المحاسبة الدولية رقم (39) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) المتعلقين بالأدوات المالية، نتيجة للأزمة المالية العالمية باعتبارها حدثاً استثنائياً، وحيث أن هذا التعديل ينطبق على الاستثمارات بصناديق الاستثمارات البديلة التي تتكون من أدوات متداولة والتي كانت تدرج بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، فقد تم إعادة تصنيف تلك الاستثمارات إلى استثمارات مالية متاحة للبيع بالقيمة العادلة من خلال الاحتياطيات بدءاً من أول آب (أغسطس) 2008. وبلغت قيمة تلك الاستثمارات بتاريخ إعادة التصنيف 62,043 ألف دينار عربي حسابي. وبموجب سياسة تقييم الاستثمارات، فقد تم إدراج الفرق في قيم تلك الاستثمارات بعد ذلك التاريخ في حساب التغير في قيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع ضمن الاحتياطيات بحقوق المساهمين، كما يلي:

	2008 ألف دينار عربي حسابي	2007 ألف دينار عربي حسابي
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:		
استثمارات بصناديق الاستثمارات البديلة	-	78,999
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الاحتياطيات:		
استثمارات بصناديق الاستثمارات البديلة – متاحة للبيع	**47,011**	-
استثمارات بسندات وأوراق مالية - متاحة للبيع	**79,246**	138,014
	126,257	217,013
استثمارات بسندات وأوراق محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها - بالتكلفة المعدلة بإطفاء العلاوة أو الخصم	**554,473**	373,130
	680,730	590,143

التغير في قيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

	2008 ألف دينار عربي حسابي	2007 ألف دينار عربي حسابي
• التغير في قيم الاستثمارات بصناديق الاستثمارات البديلة	**(9,851)**	-
• التغير في قيم السندات والأوراق المالية	**1,494**	438
	(8,357)	438

قيمة الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

بلغت القيمة في السوق للاستثمارات بالسندات والأوراق المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها 546,893 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2008 *(2007: 370,703 ألف دينار عربي حسابي)*.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2008

4 ودائع لدى البنوك المركزية

تمثل هذه الودائع المبالغ التي دفعتها الدول الأعضاء بالعملات الوطنية كحصتها في رأس مال الصندوق، وهي مودعة لدى البنوك المركزية لهذه الدول تنفيذا للمادة الرابعة عشرة من اتفاقية الصندوق.

5 خطوط الائتمان

يمثل هذا البند خطوط ائتمان مقدمة من قبل المؤسسة التابعة بهدف تمويل المبادلات التجارية للدول العربية وتشجيع التبادل التجاري فيما بينها.

	2008 ألف دينار عربي حسابي	2007 ألف دينار عربي حسابي
الرصيد في 1 كانون الثاني (يناير)	**102,404**	97,455
سحوبات خلال السنة	**167,546**	153,688
	269,950	251,143
تسديدات خلال السنة	**(182,654)**	(144,061)
فروقات تحويل العمليات والأرصدة إلى الدينار العربي الحسابي	**2,658**	(4,678)
الرصيد في 31 كانون الأول (ديسمبر)	**89,954**	102,404

بلغت الأرصدة غير المسحوبة من خطوط الائتمان أو التخصيصات المتعاقد عليها والسارية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2008 ما يعادل 166 ألف دينار عربي حسابي *(2007: لا توجد)*.

6 قروض للدول الأعضاء

	2008 ألف دينار عربي حسابي	2007 ألف دينار عربي حسابي
الرصيد في 1 كانون الثاني (يناير)	**226,218**	231,511
سحوبات خلال السنة	**7,890**	21,225
فوائد مرسملة خلال السنة نتيجة إعادة هيكلة مديونية	**46,965**	-
	281,073	252,736
تسديدات خلال السنة	**(29,963)**	(26,518)
الرصيد في 31 كانون الأول (ديسمبر)	**251,110**	226,218

صنـدوق النقـد الـعربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2008

6. قروض للدول الأعضاء *(تابع)*

يتضمن رصيد القروض للدول الأعضاء كما في 31 ديسمبر 2008 قروضاً مستحقة وغير مستلمة تبلغ 14,876 ألف دينار عربي حسابي *(2007: 64,727 ألف دينار عربي حسابي)*. وبموجب قرار مجلس المحافظين رقم (6) لسنة 1995 يتم تمديد تعليق عضوية الدول المعنية لحين تمكنها من التوصل إلى اتفاق مع الصندوق لحل مشكلة المتأخرات.

كما يتضمن رصيد القروض القائمة بذمة الدول المقترضة الأرصدة غير المحققة من مبالغ الفوائد المرسملة في إطار إعادة هيكلة مديونية دولتين مقترضتين. حيث تم إعادة تنظيم وضع مديونية إحداهما بموجب اتفاقية إعادة هيكلة موقعة في 24 مارس 2004، لتأخذ في الاعتبار رسملة فوائد بمبلغ 39,870 ألف دينار عربي حسابي بذلك التاريخ. كما تم إعادة تنظيم مديونية الدولة الثانية بموجب اتفاقية موقعة في 14 يونيو 2008، تضمنت رسملة فوائد بقيمة 46,965 ألف دينار عربي حسابي بذلك التاريخ. ويتبع الصندوق سياسة تحقيق الفوائد المرسملة تناسباً مع تسديدات المديونية المعاد هيكلتها. ولذلك تم إدراج رصيد الفوائد المرسملة وغير المحققة كإيرادات مؤجلة ضمن بند حسابات دائنة ومطلوبات أخرى، ليتم تحويلها تدريجياً إلى بيان الدخل انسجاماً مع تسديدات المديونية.

بلغت الأرصدة غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها والسارية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2008 ما قيمتـه 32,582 ألف دينار عربي حسابي *(2007: 21,475 ألف دينار عربي حسابي)*.

7 حسابات مدينة وموجودات أخرى

	2008 ألف دينار عربي حسابي	2007 ألف دينار عربي حسابي
إجمالي الفوائد المستحقة	**101,384**	139,077
ينزل: فوائد مجنبة	**(45,611)**	(18,386)
ومستحقات الفوائد المتأخرة على القروض للدول الأعضاء	**(37,851)**	(108,498)
	17,922	12,193
مساهمة في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	**6,367**	6,273
موجودات ثابتة	**273**	236
أرصدة مدينة أخرى	**6,842**	4,896
	31,404	**23,598**

تتكون مساهمة الصندوق في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار من 8,118 سهماً بقيمة أسمية ألف دينار كويتي للسهم الواحد تعادل قيمتها بتاريخ المساهمة 27.5 مليون دولار أمريكي. وكان مجلس محافظي صندوق النقد العربي قد وافق بتاريخ 16 نيسان (أبريل) 2002 بموجب قراره رقم (6) المساهمة في زيادة رأس مال المؤسسة بذلك المبلغ وتم تسديده بالكامل.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2008

8 رأس المال المدفوع

	2008 ألف دينار عربي حسابي	2007 ألف دينار عربي حسابي
رأس المال المكتتب به والمقرر دفعه (12,000 سهم بقيمة 50 ألف دينار عربي حسابي للسهم)	**600,000**	600,000
رأس المال غير المدفوع	**(3,960)**	(3,960)
رأس المال المدفوع	**596,040**	596,040

يمثل رأس المال غير المدفوع حصة فلسطين المقررة من رأس مال الصندوق. وقد تم تأجيل مطالبة فلسطين بتسديدها استنادا لقرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978.

9 الاحتياطيات

بموجب قراري مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989 ورقم (4) لسنة 2000، يتم تحويل مبلغ 5 مليون دينار عربي حسابي أو 10% من صافي الدخل للسنة أيهما أكبر إلى احتياطي الطوارئ، ويستخدم هذا الاحتياطي لمقابلة أية خسارة غير متوقعة مستقبلاً .

يتضمن الاحتياطي العام كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2008 مبلغ 38,271 ألف دينار عربي حسابي (2007: 39,130 ألف دينار عربي حسابي)، يمثل حصة الصندوق من احتياطيات المؤسسة التابعة.

خصص مجلس محافظي صندوق النقد العربي بموجب قراره رقم (3) لسنة 2008، تخصيصاً سادساً لصالح الجهود المبذولة لرفع المعاناة عن أبناء الشعب الفلسطيني بنسبة 10% من صافي الدخل لسنة 2007 (ما قيمته 3,642 ألف دينار عربي حسابي) ، وكان المجلس قد أقر تخصيصاً خامساً للهدف نفسه بموجب قراره رقم (7) لسنة 2007 بنسبة 10% من صافي الدخل لسنة 2006 (ما قيمته 2,831 ألف دينار عربي حسابي).

وفيما يتعلق بحقوق الدول الأعضاء في الاحتياطيات، فقد أقرّ مجلس المحافظين بقراره رقم (3) لسنة 2005، تطبيق قاعدة الوزن المرجح (التي تستند إلى حصص رأس المال المدفوعة نقداً من الدول الأعضاء وتاريخ دفعها) في تحديد حصص الدول من الدخل والحقوق في الاحتياطيات وذلك في ظل التفاوت الزمني في سداد أقساط رأس المال.

لاحقاً لتاريخ الميزانية العمومية، أوصى مجلس إدارة المؤسسة التابعة بتوزيعات أرباح للمساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة بمبلغ 3,270 ألف دولار أمريكي، ما يعادل 708 ألف دينار عربي حسابي. (2007: 9,811 ألف دولار أمريكي وما يعادل 2,070 ألف دينار عربي حسابي).

صندوق النقـد الـعربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2008

10 حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة

يمثل بند حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة (برنامج تمويل التجارة العربية) حصة أولئك المساهمين في صافي موجودات المؤسسة التابعة كما في تاريخ الميزانية العمومية، والتي تقيّم بعملة الأساس للمؤسسة التابعة وهي الدولار الأمريكي. وقد بلغت نسبة حصتهم 44.31% في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2008 و2007.

	2008 ألف دولار أمريكي	2007 ألف دولار أمريكي
حقوق المساهمين في المؤسسة التابعة:		
- رأس المال المدفوع في نهاية السنة	**492,075**	492,075
- الاحتياطيات في نهاية السنة	**262,925**	258,718
- صافي الدخل للسنة	**13,881**	38,944
إجمالي حقوق المساهمين	**768,881**	789,737
نسبة حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	**%44.31**	%44.31
قيمة حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة بعملة الأساس للمؤسسة	**340,660**	349,911

	2008 ألف دينار عربي حسابي	2007 ألف دينار عربي حسابي
قيمة حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة بعملة الأساس للصندوق – الدينار العربي الحسابي	**73,724**	73,808

11 ودائع من المؤسسات النقدية والمالية

طبقاً لقرار مجلس المحافظين رقم (5) لسنة 1989 (والمبني على نص الفقرة (ز) من المادة الخامسة من اتفاقية صندوق النقد العربي)، يقوم الصندوق بقبول ودائع من المؤسسات النقدية والمالية لقاء فائدة متفق عليها.

12 حسابات دائنة ومطلوبات أخرى

	2008 ألف دينار عربي حسابي	2007 ألف دينار عربي حسابي
أرصدة فوائد مرسملة غير محققة (إيضاح رقم 6)	**79,922**	37,970
معاملات استثمارية وعقود إعادة الشراء	**6,016**	7,676
فوائد مستحقة الدفع	**5,761**	4,979
أرصدة دائنة أخرى	**5,913**	2,577
	97,612	53,202

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2008

13 إيرادات الاستثمارات المالية

	2008 ألف دينار عربي حسابي	2007 ألف دينار عربي حسابي
الاستثمارات بصناديق الاستثمارات البديلة – بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	-	6,076
الاستثمارات بصناديق الاستثمارات البديلة – متاحة للبيع	**(4,630)**	-
السندات والأوراق المالية – متاحة للبيع	**2,945**	5,688
السندات والأوراق المالية محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها	**11,065**	24,541
	9,380	36,305

14 المشتقات المالية

يقوم الصندوق، وفق ما حددته القواعد الإرشادية للاستثمار، بعمليات التحوّط اللازمة لتحييد الودائع والاستثمارات المالية بالعملات الأجنبية من مخاطر تغيرات أسعار الصرف وذلك ضمن الحدود المرسومة في سياسة الاستثمار. ويتم ذلك باستخدام مشتقات الأدوات المالية المتمثلة بالعقود الآجلة للعملات الأجنبية.

15 مصروفات إدارية وعمومية

تتضمن المصروفات الإدارية والعمومية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2008 مكافآت مجلس الإدارة ورواتب وتكاليف الموظفين بمبلغ 3,192 ألف دينار عربي حسابي *(2007: 2,589 ألف دينار عربي حسابي)*. وقد بلغ عدد الموظفين في الصندوق والمؤسسة التابعة 174 في نهاية عام 2008 *(2007: 169 موظفاً)*.

16 نفقات معونة فنية

	2008 ألف دينار عربي حسابي	2007 ألف دينار عربي حسابي
دورات تدريبية وندوات	**182**	**200**
معونة فنية مباشرة للدول الأعضاء	**108**	**58**
	290	**258**

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2008

17 مساهمة في المبادرة الدولية لمساندة الدول عالية المديونية منخفضة الدخل (HIPC)

اعتمد مجلس المحافظين من خلال القرار رقم (1) لسنة 2003، تقديم مساهمة من خلال المشاركة في المبادرة الدولية لمساندة الدول عالية المديونية منخفضة الدخل (HIPC) والخاصة بحالة الجمهورية الإسلامية الموريتانية. وتطبيقاً لهذا القرار اعتمد المجلس برنامج إعفاء جزئي من المديونية القائمة قبل 30 يونيو 2003، يتم من خلاله إعفاء الجمهورية الإسلامية الموريتانية جزئياً من أقساط أصل القروض وفوائدها عند استحقاقها خلال الفترة من 30 يونيو 2003 إلى أكتوبر 2007. وحيث أن الإعفاء الجزئي مشروط بقيام الجمهورية الإسلامية الموريتانية بتسديد الجزء المتبقي من أقساط أصل القروض وفوائدها عند استحقاقها، فإنه يتم تحميل بيان الدخل بالجزء المعفى من الأقساط المستحقة خلال الفترة التي تقوم الجمهورية الإسلامية الموريتانية بتسديد الجزء المستحق عليها.

وفي إطار المبادرة نفسها، قدم الصندوق للجمهورية الإسلامية الموريتانية خلال عام 2005 قرضاً ممتداً أكثر تيسيراً يتضمن إعفاءات من استحقاقات أقساط الفائدة وجزء من القسط الأخير من أصل القرض. ويتم تحميل بيان الدخل للفترة التي تغطيها البيانات المالية بإعفاءات الفوائد المحتسبة على القرض على أساس الاستحقاق.

	2008 **ألف دينار** **عربي حسابي**	2007 ألف دينار عربي حسابي
الرصيد الإجمالي للإعفاءات حتى 31 كانون الأول (ديسمبر)	**3,934**	3,576
الرصيد الإجمالي للإعفاءات في بداية السنة	**(3,576)**	(2,938)
الإعفاءات التي تم تحميلها في بيان الدخل للسنة	**358**	638

18 الأموال المدارة

يسند الصندوق والمؤسسة التابعة لعدد من مدراء المحافظ الخارجيين المتخصصين في هذا الشأن، إدارة جزء من المحافظ الاستثمارية وذلك مقابل أتعاب متفق عليها وفقاً للاتفاقيات المبرمة معهم. وقد بلغت قيمة الأموال المدارة من قبلهم 128,163 ألف دينار عربي حسابي في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2008 (*2007: 228,975 ألف دينار عربي حسابي*).

بلغت الأموال المدارة من قبل صندوق النقد العربي لصالح منظمات ودول عربية 79,059 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2008 (*2007: 73,225 ألف دينار عربي حسابي*).

19 النقد والبنود المعادلة للنقد

	2008 **ألف دينار** **عربي حسابي**	2007 ألف دينار عربي حسابي
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي	**4,798**	5,705
ودائع لأجل لدى البنوك	**1,218,935**	623,919
ينزل: ودائع تستحق بعد ستة أشهر من تاريخ الميزانية العمومية	**(65,167)**	(93,979)
	1,158,566	535,645

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2008

20 التوزيع الجغرافي للمحفظة الاستثمارية الكلية

تتكون المحفظة الاستثمارية الكلية من الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك وصندوق النقد الدولي، وودائع لأجل لدى البنوك، والتي يتم بيان التوزيع الجغرافي لها وفقاً لمكان وجودها، بالإضافة إلى محفظة الاستثمارات المالية، التي تتكون من السندات والأوراق المالية، والتي يتم بيان التوزيع الجغرافي لها وفقاً لمكان الجهة المصدرة لها. وقد كان التوزيع الجغرافي لأموال المحفظة الاستثمارية الكلية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) كالآتي:

	2008 ألف دينار عربي حسابي	2007 ألف دينار عربي حسابي
الدول العربية	**881,274**	552,371
أوروبا	**889,704**	504,450
أمريكا الشمالية وكندا	**102,368**	123,666
الشرق الأقصى والباسيفيكي	**29,966**	36,462
المنظمات الدولية	**1,151**	2,818
	1,904,463	1,219,767

21 التزامات التقاعد

تم إجراء تقييم إكتواري لالتزامات الصندوق تجاه الموظفين المستحقين للمعاشات التقاعدية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2005. ووفقاً لتقرير الخبير الاكتواري، فقد تم تقدير القيمة الحالية للمعاشات التقاعدية (والتي تمثل قيمة الالتزامات عن الخدمة حتى تاريخ التقييم) كما في تاريخ التقييم بمبلغ 50,981 ألف درهم إمارات (3,238 ألف دينار عربي حسابي)، كما أنه بناء على الافتراضات المتضمنة في تقرير الخبير الاكتواري فإن قيمة موجودات صندوق التقاعد والبالغة 67,129 ألف درهم إمارات (4,263 ألف دينار عربي حسابي) كما في تاريخ التقييم تتجاوز القيمة الحالية للالتزامات المقدرة تجاه المعاشات التقاعدية حتى تاريخ التقييم بمبلغ 16,148 ألف درهم إمارات (1,025 ألف دينار عربي حسابي). ووفقاً للسياسة المتبعة، فإن الصندوق يقوم بإجراء تقييم إكتواري لالتزاماته تجاه الموظفين المستحقين للمعاشات التقاعدية كل ثلاث سنوات.

تم خلال السنة تحميل المصروفات الإدارية والعمومية بمبلغ 22 ألف دينار عربي حسابي يمثل مساهمة الصندوق في صندوق التقاعد لسنة 2008 *(2007: 21 ألف دينار عربي حسابي)*.

بلغت الأموال المدارة من قبل الصندوق لصالح صندوق التقاعد 3,814 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول ديسمبر 2008 *(2007: 4,088 ألف دينار عربي حسابي)*.

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2008

22 الأدوات المالية

أ) استحقاقات الموجودات والمطلوبات – 31 كانون الأوّل (ديسمبر) 2008

إن تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات الموحّدة لكافة فئات الموجودات والمطلوبات كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2008 مدرج أدناه:

	المجموع	أقل من ستة أشهر	من ستة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	ليس لها فترة استحقاق
	ألف دينار عربي حسابي					
الموجودات						
حسابات جارية وتحت الطلب						
لدى البنوك وصندوق النقد الدولي	4,797	4,797	-	-	-	-
ودائع لأجل لدى البنوك	1,218,935	1,153,768	65,167	-	-	-
استثمارات متاحة للبيع	79,246	79,246	-	-	-	-
صناديق الاستثمارات البديلة	47,011	-	-	-	-	47,011
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ						
استحقاقها	554,473	202,102	124,455	167,039	60,877	-
ودائع لدى البنوك المركزية	5,336	-	-	-	-	5,336
خطوط الائتمان	89,955	78,035	5,350	6,570	-	-
قروض للدول الأعضاء	251,110	12,742	14,436	55,175	153,882	14,875
حسابات مدينة وموجودات أخرى	31,405	22,939	1,760	116	-	6,590
	2,282,268	**1,553,629**	**211,168**	**228,900**	**214,759**	**73,812**
المطلوبات وحقوق المساهمين						
حقوق المساهمين الآخرين						
في المؤسسة التابعة	73,724	-	-	-	-	73,724
ودائع من المؤسسات النقدية	1,219,122	1,194,498	24,624	-	-	-
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	97,613	14,524	86	-	79,923	3,080
	1,390,459	**1,209,022**	**24,710**	**-**	**79,923**	**76,804**

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2008

22 الأدوات المالية *(تابع)*

أ) استحقاقات الموجودات والمطلوبات – 31 كانون الأوّل (ديسمبر) 2007

إن تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات الموحّدة لكافة فئات الموجودات والمطلوبات كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2007 مدرج أدناه:

	المجموع	أقل من ستة أشهر	من ستة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	ليس لها فترة استحقاق
	ألف دينار عربي حسابي					
الموجودات						
حسابات جارية وتحت الطلب						
لدى البنوك وصندوق النقد الدولي	5,705	5,705	-	-	-	-
ودائع لأجل لدى البنوك	623,919	529,940	93,979	-	-	-
استثمارات متاحة للبيع	138,014	138,014	-	-	-	-
صناديق الاستثمارات البديلة	78,999	-	-	-	-	78,999
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ						
استحقاقها	373,130	135,470	38,742	102,084	96,834	-
ودائع لدى البنوك المركزية	5,336	-	-	-	-	5,336
خطوط الائتمان	102,404	93,866	5,471	3,067	-	-
قروض للدول الأعضاء	226,218	13,824	12,574	72,180	62,913	64,727
حسابات مدينة وموجودات أخرى	23,598	14,996	984	477	-	7,141
	1,577,323	**931,815**	**151,750**	**177,808**	**159,747**	**156,203**
المطلوبات وحقوق المساهمين						
حقوق المساهمين الأخرين						
في المؤسسة التابعة	73,808	-	-	-	-	73,808
ودائع من المؤسسات النقدية	576,243	531,149	45,094	-	-	-
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	53,202	12,633	210	-	37,970	2,389
	703,253	**543,782**	**45,304**	**-**	**37,970**	**76,197**

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2008

22 الأدوات المالية *(تابع)*

ب) إدارة مخاطر الائتمان وتركزاته

تمثل القيمة الدفترية المدرجة في البيانات المالية كما في تاريخ الميزانية العمومية، الحد الأقصى لمخاطر الائتمان لجميع فئات الأدوات المالية المستثمر فيها.

تتركز الاستثمارات المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في سندات ذات تقييم ائتماني عالي وبالتالي مخاطر منخفضة. كما يقدم الصندوق قروضاً للدول الأعضاء بهدف تصحيح الخلل في موازين مدفوعاتها وتمويل برامج التصحيح الهيكلي فيها. وتقوم المؤسسة التابعة وفقاً لأهدافها المحددة في نظامها الأساسي بتوفير خطوط ائتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

يسعى الصندوق والمؤسسة التابعة لاحتواء مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطة التمويل من خلال تنفيذ السياسات والإجراءات المصممة للحفاظ على مخاطر الائتمان ضمن الحدود المرسومة لها. وقد تم وضع هذه الحدود على أساس أنواع القروض ومساهمة الدولة العضو في رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل والملاءة الائتمانية للطرف الذي يتم التعامل معه. لذلك فان حدوث خسائر نتيجة مخاطر الائتمان أمر مستبعد.

ج) إدارة مخاطر أسعار الفائدة

إن المخاطر لدى الصندوق والمؤسسة التابعة نتيجة التقلبات في أسعار الفائدة محدودة، إذ تتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال إعادة تسعير الفوائد على خطوط الائتمان والقروض للدول الأعضاء ومن خلال استخدام تقنيات إدارة فترات استحقاق الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها.

ويوضح جدول اختبار الحساسية أدناه مدى التأثير على كل من حقوق المساهمين وبيان الدخل الموحد نتيجة كل تغير بنسبة 25 نقطة أساس في أسعار الفائدة على الموجودات والمطلوبات المالية المرتبطة بمعدلات فائدة متغيرة، مع الإبقاء على كافة المعطيات الأخرى على حالها دون تغيير.

	التغير في نقاط الأساس	**2008** ألف دينار عربي حسابي	2007 ألف دينار عربي حسابي
التأثير على حقوق المساهمين	+ 25	(316)	(523)
	- 25	316	523
التأثير على بيان الدخل الموحد	+ 25	1,230	974
	- 25	(1,230)	(974)

صندوق النقد العربي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2008

22 الأدوات المالية *(تابع)*

د) إدارة مخاطر القيمة العادلة

القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية تقارب القيم المدرجة في البيانات المالية، وتتم إدارة مخاطر القيمة العادلة للموجودات بالتنويع في مكوناتها.

هـ) مخاطر العملات الأجنبية

يتجنب الصندوق مخاطر العملات الأجنبية بشكل أساسي بالاحتفاظ بموجوداته بالعملات الأجنبية حسب الأوزان في سلة وحدات حقوق السحب الخاصة، وبملائمة عملات وتواريخ استحقاق الودائع المستلمة مع الودائع لدى البنوك، ومن خلال استخدام عقود العملات الأجنبية الآجلة.

كما تتجنب المؤسسة التابعة بشكل أساسي مخاطر تداول العملات الأجنبية بالإقراض بالدولار الأمريكي، ويتم تغطية الودائع والاستثمارات بالعملات الأجنبية باستخدام عقود العملات الأجنبية الآجلة.

بلغت قيمة العقود الآجلة للعملات الأجنبية المبرمة والقائمة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2008 مبلغ 101,389 ألف دينار عربي حسابي *(2007: 150,611 ألف دينار عربي حسابي)*.

و) إدارة مخاطر السيولة

تتم إدارة مخاطر السيولة بالتنويع في مكونات الموجودات وآجالها وأخذاً بالاعتبار تواريخ استحقاق المطلوبات، وكذلك احتياجات السيولة، وبالاحتفاظ برصيد كافٍ من النقد والبنود المماثلة للنقد والأوراق المالية القابلة للتداول.

ز) إدارة رأس المال

تتم إدارة رأس المال بشكلٍ يحقق الهدف الرئيسي للصندوق والمؤسسة التابعة وفق ما حددته اتفاقية الصندوق والنظام الأساسي للمؤسسة التابعة، ويقوم ذلك على سياسة التنوع في مكونات الموجودات وإدارتها أخذاً بالاعتبار آجال المطلوبات وتكاليفها، مما يحقق عائداً يساعد على تدعيم المركز المالي من خلال ما يتم تخصيصه إلى الاحتياطيات للتوسع في النشاط، وما يترتب على المؤسسة التابعة من توزيع أرباح نقدية لمساهميها. وتتكون قاعدة رأس المال من رأس المال والاحتياطيات، التي تظهر تفاصيلها على الصفحة (4) ضمن بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد.

23 أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض الأرقام المقارنة، حيثما لزم الأمر، لتتوافق مع العرض المتبع في هذه البيانات المالية الموحدة.

الملحق (أ–1)
تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء
2008 – 1978

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	اجمالي السنة
1978	1	مصر	4,688							
	2	السودان	1,875							
			6,563	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**6,563**
1979	3	موريتانيا	750							
	4	المغرب	1,875							
	5	سورية	750							
	6	السودان	1,875							
	7	السودان			11,250					
			5,250	**0**	**11,250**	**0**	**0**	**0**	**0**	**16,500**
1980	8	موريتانيا	750							
	9	موريتانيا		4,500						
	10	الصومال	1,500							
	11	السودان				5,000				
			2,250	**4,500**	**0**	**5,000**	**0**	**0**	**0**	**11,750**
1981	12	اليمن	2,940							
	13	المغرب	1,875							
	14	المغرب			31,850					
	15	المغرب	3,600							
	16	اليمن		8,820						
	17	المغرب				9,800				
	18	الصومال	1,440							
	19	الصومال			12,740					
	20	السودان	1,875							
	21	اليمن	3,675							
			15,405	**8,820**	**44,590**	**9,800**	**0**	**0**	**0**	**78,615**
1982	22	السودان			5,000					
	23	السودان	3,600							
	24	موريتانيا	2,190							
	25	المغرب	1,875							
	26	سورية	2,940							
	27	موريتانيا			8,240					
	28	اليمن	3,675							
	29	اليمن				3,920				
			14,280	**0**	**13,240**	**3,920**	**0**	**0**	**0**	**31,440**
1983	30	العراق	27,930							
	31	السودان				4,800				
	32	السودان	1,875							
	33	اليمن					3,920			
	34	موريتانيا	750							
	35	العراق				27,000				
	36	سورية					3,000			
	37	الأردن	3,990							
	38	الأردن					1,960			
	39	اليمن		5,700						
			34,545	**5,700**	**0**	**31,800**	**8,880**	**0**	**0**	**80,925**

الملحق (أ–1)
تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء
2008 – 1978

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	اجمالي السنة
1984	40	الصومال	1,500							
	41	اليمن					4,900			
	42	السودان			4,335					
	43	المغرب	1,875							
	44	اليمن	3,690							
			7,065	**0**	**4,335**	**0**	**4,900**	**0**	**0**	**16,300**
1985	45	اليمن	3,975							
	46	المغرب	3,600							
	47	المغرب	3,750							
	48	اليمن				5,100				
	49	الأردن	1,050							
	50	الأردن				2,660				
	51	الأردن					700			
	52	موريتانيا	2,190							
	53	العراق	27,930							
			42,495	**0**	**0**	**7,760**	**700**	**0**	**0**	**50,955**
1986	54	اليمن	3,675							
	55	المغرب	1,875							
	56	سورية	2,940							
	57	سورية	2,400							
	58	المغرب		6,250						
	59	المغرب					2,500			
	60	موريتانيا			3,250					
	61	موريتانيا	1,500							
	62	تونس	3,675							
	63	الأردن	3,990							
	64	تونس	1,500							
			21,555	**6,250**	**3,250**	**0**	**2,500**	**0**	**0**	**33,555**
1987	65	تونس					3,450			
	66	اليمن		2,500						
	67	العراق					18,620			
			0	**2,500**	**0**	**0**	**22,070**	**0**	**0**	**24,570**
1988	68	المغرب	1,875							
	69	اليمن	3,690							
	70	الأردن					1,960			
	71	المغرب	7,350							
	72	الجزائر					18,620			
	73	موريتانيا				2,460				
	74	اليمن		6,150						
	75	مصر	4,687							
	76	اليمن	3,975							
	77	موريتانيا	2,190							
	78	اليمن					5,100			
	79	سورية		8,200						
	80	الجزائر	27,930							
	81	العراق	27,930							
			79,627	**14,350**	**0**	**2,460**	**25,680**	**0**	**0**	**122,117**

الملحق (أ-1)
تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء
2008 – 1978

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	اجمالي السنة
1989	82	العراق	3,300							
	83	الأردن		5,320						
	84	مصر	5,250							
	85	المغرب			17,150					
	86	الجزائر		41,640						
			8,550	**46,960**	**17,150**	**0**	**0**	**0**	**0**	**72,660**
1990	87	موريتانيا			9,050					
	88	مصر				6,625				
			0	**0**	**9,050**	**6,625**	**0**	**0**	**0**	**15,675**
1991										
1992	89	المغرب			14,800					
	90	تونس	3,675							
			3,675	**0**	**14,800**	**0**	**0**	**0**	**0**	**18,475**
1993	91	موريتانيا			3,250					
			0	**0**	**3,250**	**0**	**0**	**0**	**0**	**3,250**
1994	92	اليمن	11,340							
	93	موريتانيا				2,460				
	94	الأردن			7,980					
	95	الجزائر			29,150					
			11,340	**0**	**37,130**	**2,460**	**0**	**0**	**0**	**50,930**
1995	96	اليمن		15,120						
	97	تونس	5,175							
	98	الأردن			5,320					
			5,175	**15,120**	**5,320**	**0**	**0**	**0**	**0**	**25,615**
1996	99	الجزائر			31,230					
	100	موريتانيا			4,955					
			0	**0**	**36,185**	**0**	**0**	**0**	**0**	**36,185**
1997	101	الأردن				2,660				
	102	جيبوتي		367						
	103	اليمن			19,656					
			0	**367**	**19,656**	**2,660**	**0**	**0**	**0**	**22,683**
1998	104	الأردن							3,910	
	105	اليمن							9,057	
			0	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**12,967**	**12,967**
1999	106	الجزائر							30,605	
	107	تونس	5,175							
	108	المغرب							10,878	
	109	تونس							5,072	
	110	لبنان	3,675							
			8,850	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**46,555**	**55,405**

الملحق (أ–1)
تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء
2008 – 1978

ألف دينار عربي حسابي

السنة	رقم القرض	الدولة	تلقائي	عادي	ممتد	تعويضي	تسهيل تجاري	تسهيل النفط	تصحيح هيكلي	اجمالي السنة
2000	111	جيبوتي			245					
	112	لبنان							3,601	
	113	موريتانيا			4,000					
	114	المغرب				7,400				
	115	مصر							23,153	
			0	**0**	**4,245**	**7,400**	**0**	**0**	**26,754**	**38,399**
2001	116	الأردن							5,214	
	117	المغرب							14,504	
	118	مصر				15,750				
	119	مصر	23,625							
	120	تونس				3,450				
	121	تونس							6,762	
			23,625	**0**	**0**	**19,200**	**0**	**0**	**26,480**	**69,305**
2002	122	مصر							30,870	
	123	جيبوتي							420	
	124	لبنان	3,675							
			3,675	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**31,290**	**34,965**
2003	125	المغرب							11,100	
	126	جيبوتي			368					
	127	مصر			55,125					
			0	**0**	**55,493**	**0**	**0**	**0**	**11,100**	**66,593**
2004	128	القمر المتحدة	184							
	129	تونس							5,175	
	130	السودان			9,800					
	131	مصر							23,625	
			184	**0**	**9,800**	**0**	**0**	**0**	**28,800**	**38,784**
2005	132	موريتانيا			8,600					
	133	السودان							9,800	
	134	لبنان							6,825	
			0	**0**	**8,600**	**0**	**0**	**0**	**16,625**	**25,225**
2006	135	جيبوتي							350	
			0	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**350**	**350**
2007	136	سورية							2,000	
	137	لبنان							9,100	
			0	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**11,100**	**11,100**
2008	138	القمر المتحدة		**184**						
	139	جيبوتي						**614**		
	140	سورية							**9,600**	
	141	لبنان						**18,200**		
			0	**184**	**0**	**0**	**0**	**18,814**	**9,600**	**28,598**
المجمـــــــــــــــوع			**294,109**	**104,751**	**297,344**	**99,085**	**64,730**	**18,814**	**221,621**	**1,100,454**

الملحق (أ-2)
تعاقدات القروض مع الدول الأعضاء
2008-1977

الدول المستفيدة من القروض التلقائية	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	3	9.030
الجمهورية التونسية	5	19.200
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	27.930
جمهورية السودان	5	11.100
الجمهورية العربية السورية	4	9.030
جمهورية الصومال	3	4.440
جمهورية العراق	4	87.090
الجمهورية اللبنانية	2	7.350
جمهورية مصر العربية	4	38.250
المملكة المغربية	10	29.550
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	7	10.320
الجمهورية اليمنية	9	40.635
جمهورية القمر المتحدة	1	0.184
	58	**294.109**

الدول المستفيدة من القروض الممتدة	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	2	13.300
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	2	60.380
جمهورية السودان	4	30.385
جمهورية الصومال	1	12.740
جمهورية مصر العربية	1	55.125
المملكة المغربية	3	63.800
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	7	41.345
الجمهورية اليمنية	1	19.656
جمهورية جيبوتي	2	0.613
	23	**297.344**

الدول المستفيدة من القروض العادية	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	1	5.320
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	41.640
الجمهورية العربية السورية	1	8.200
المملكة المغربية	1	6.250
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	1	4.500
الجمهورية اليمنية	5	38.290
جمهورية جيبوتي	1	0.367
القمر المتحدة	1	0.184
	12	**104.751**

الدول المستفيدة من التسهيل التجاري	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	3	4.620
الجمهورية التونسية	1	3.450
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	18.620
الجمهورية العربية السورية	1	3.000
جمهورية العراق	1	18.620
المملكة المغربية	1	2.500
الجمهورية اليمنية	3	13.920
	11	**64.730**

الدول المستفيدة من التعويضية	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	2	5.320
الجمهورية التونسية	1	3.450
جمهورية السودان	2	9.800
جمهورية العراق	1	27.000
جمهورية مصر العربية	2	22.375
المملكة المغربية	2	17.200
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	2	4.920
الجمهورية اليمنية	2	9.020
	14	**99.085**

الدول المستفيدة من تسهيل التصحيح الهيكلي	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
المملكة الاردنية الهاشمية	2	9.124
الجمهورية التونسية	3	17.009
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1	30.605
جمهورية السودان	1	9.800
الجمهورية اللبنانية	3	19.526
جمهورية مصر العربية	3	77.648
المملكة المغربية	3	36.482
الجمهورية اليمنية	1	9.057
جمهورية جيبوتي	2	0.770
الجمهورية العربية السورية	2	11.600
	21	**221.621**

الدول المستفيدة من قرض تسهيل النفط	عدد القروض	قيمة القروض مليون د.ع.ح.
جمهورية جيبوتي	1	0.614
الجمهورية اللبنانية	1	18.200
	2	**18.814**

الملحق (أ-3)
أرصدة القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة

(ألف دينار عربي حسابي)

الدولة	نهاية عام 2007			نهاية عام 2008		
	أرصدة سحوبات القروض القائمة في ذمة الدول	الأرصدة غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها	إجمالي إلتزامات القروض	أرصدة سحوبات القروض القائمة في ذمة الدول	الأرصدة غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها	إجمالي إلتزامات القروض
الجمهورية التونسية	1,035	-	1,035	-	-	0
جمهورية جيبوتي	890	-	890	1,017	307	1,324
جمهورية السودان	78,598	2,450	81,048	77,654	2,450	80,104
الجمهورية العربية السورية	2,000	9,600	11,600	6,800	4,800	11,600
جمهورية القمر المتحدة	184	-	184	184	-	184
جمهورية الصومال	14,877	-	14,877	14,877	-	14,877
جمهورية العراق	49,850	-	49,850	91,890	-	91,890
الجمهورية اللبنانية	9,100	6,825	15,925	9,100	25,025	34,125
جمهورية مصر العربية	61,464	-	61,464	40,989	-	40,989
المملكة المغربية	2,220	-	2,220	-	-	0
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	6,000	2,600	8,600	8,600	-	8,600
المجموع	**226,218**	**21,475**	**247,693**	**251,111**	**32,582**	**283,693**

الملحق (أ-4)
الأرصدة السنوية لإلتزامات القروض
2008-1978

(ألف دينار عربي حسابي)

السنة	قيمة القروض المقدمة خلال العام	أرصدة القروض المقدمة (متضمنة غير المسحوبة) *	أرصدة سحوبات القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة **
1978	6,563	6,563	6,563
1979	16,500	23,063	18,062
1980	11,750	34,813	24,187
1981	78,615	102,834	68,674
1982	31,440	129,733	111,700
1983	80,925	198,587	193,037
1984	16,300	189,388	183,423
1985	50,955	187,724	181,759
1986	33,555	195,558	183,843
1987	24,570	167,666	157,451
1988	122,117	226,484	213,717
1989	72,660	283,740	242,041
1990	15,675	244,329	233,379
1991	-	213,441	198,641
1992	18,475	189,467	179,467
1993	3,250	162,451	151,131
1994	50,930	203,450	167,985
1995	25,615	211,728	177,562
1996	36,185	218,253	186,905
1997	22,683	231,295	206,697
1998	15,023	227,413	199,314
1999	55,405	263,858	229,129
2000	38,399	276,416	250,459
2001	69,305	300,630	278,997
2002	34,965	278,180	275,970
2003	66,593	316,658	281,121
2004	38,784	280,182	252,695
2005	16,825	284,301	253,376
2006	350	262,611	231,511
2007	20,700	247,693	226,218
2008	75,563	283,693	251,111

* جملة القروض المقدمة مطروحا منها أقساط القروض المسددة.

** جملة القروض المسحوبة مطروحا منها أقساط القروض المسددة.

الملحق (أ-5)
أسعار الفائدة على القروض
2008-2003

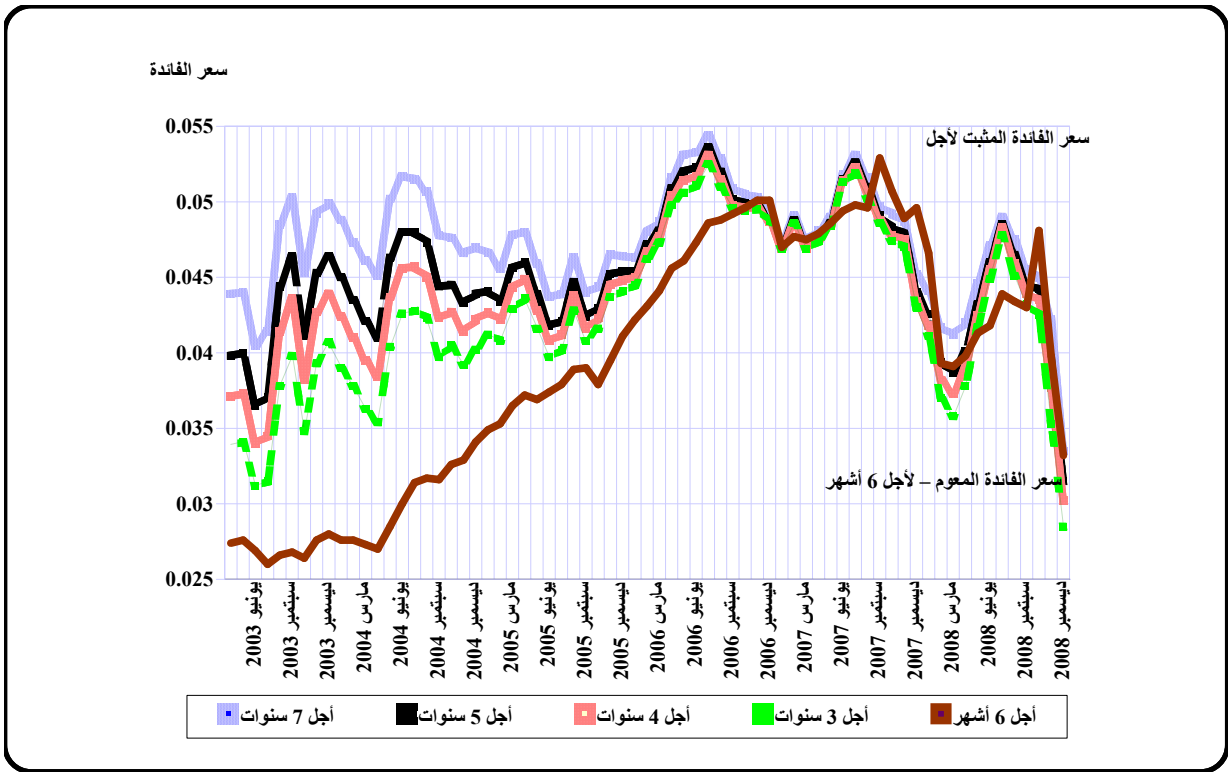

بناءً على قرار مجلس المديرين التنفيذيين في صندوق النقد العربي الصادر في 13 مارس 2003، تم التحول من أسلوب الفائدة الثابتة إلى أسلوب الفائدة المتغيرة على القروض. وللدول المقترضة في إطار الأسلوب الجديد الحق في الإختيار بين نظام سعر الفائدة المعوم، أو نظام تثبيت سعر الفائدة عند السحب. بالنسبة لسعر الفائدة المعوم – لأجل 6 أشهر يطبق سعر الفائدة المعوم الذي يتم تحديده في أول يوم عمل من كل شهر على جميع سحوبات القروض خلال ذلك الشهر، ويسري العمل به حتى تاريخ إستحقاق قسط الفائدة بعد ستة أشهر، ويطبق بعد ذلك سعر الفائدة المحدد في أول يوم عمل من الشهر الذي إستحق فيه القسط ويسري حتى تاريخ إستحقاق القسط التالي، وهكذا. وبالنسبة لسعر الفائدة المثبت، يطبق سعر الفائدة المثبت الذي يتم تحديده في أول يوم عمل من كل شهر على سحوبات القروض خلال ذلك الشهر حسب آجالها، ويسري العمل به من تاريخ السحب وطوال فترة الدفعة دون تغيير.

الملحق (ب-1)

رأس المال كما في 31 ديسمبر 2008

(ألف دينار عربي حسابي)

	الدولة	رأس المال المصرح والمكتتب به	رأس المال المدفوع			
			المدفوع بالعملة الوطنية	المدفوع بالعملات القابلة للتحويل	المدفوع بالتحويل من الإحتياطي العام (2)	إجمالي المدفوع
1	المملكة الاردنية الهاشمية	9,900	80	5,320	4,500	9,900
2	دولة الامارات العربية المتحدة	35,300	300	18,900	16,100	35,300
3	مملكة البحرين	9,200	80	4,920	4,200	9,200
4	الجمهورية التونسية	12,850	100	6,900	5,850	12,850
5	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	77,900	760	41,640	35,500	77,900
6	المملكة العربية السعودية	88,950	760	47,640	40,550	88,950
7	جمهورية السودان	18,400	200	9,800	8,400	18,400
8	الجمهورية العربية السورية	13,250	80	7,120	6,050	13,250
9	جمهورية الصومال	7,350	80	3,920	3,350	7,350
10	جمهورية العراق	77,900	760	41,640	35,500	77,900
11	سلطنة عمان	9,200	80	4,920	4,200	9,200
12	دولة قطر	18,400	200	9,800	8,400	18,400
13	دولة الكويت	58,800	500	31,500	26,800	58,800
14	الجمهورية اللبنانية	9,200	100	4,900	4,200	9,200
15	الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	24,690	186	13,254	11,250	24,690
16	جمهورية مصر العربية	58,800	500	31,500	26,800	58,800
17	المملكة المغربية	27,550	200	14,800	12,550	27,550
18	الجمهورية الاسلامية الموريتانية	9,200	80	4,920	4,200	9,200
19	الجمهورية اليمنية	28,300	280	15,120	12,900	28,300
20	دولة فلسطين (1)	3,960	0	0	0	0
21	جمهورية جيبوتي	450	5	245	200	450
22	جمهورية القمر المتحدة	450	5	245	200	450
	المجموع	**600,000**	**5,336**	**319,004**	**271,700**	**596,040**

(1) تم تاجيل المطالبة بتسديد مساهمة فلسطين بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978.

(2) بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 2005، تم رسملة جزء من الاحتياطي العام للاكتتاب بالرصيد المتبقي من رأس المال.

الملحق (ب-2)

أعداد المشاركين في نشاطات المعهد لعام 2008

الدولة	حلقة عمل تعزيز استقلالية البنك المركزي من خلال الشفافية والفاعلية (م)	دورة إدارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية (م)	حلقة عمل إدارة المخاطر مع التركيز على اختبار التحمل (مع بنك التسويات الدولية)	دورة إدارة الاقتصاد الكلي وقضايا القطاع المالي (م)	حلقة عمل مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب لمسؤولي القطاع المالي (م)	دورة الرقابة على مخاطر الصيرفة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات لدى البنوك (مع البنك الاحتياطي الفدرالي)	دورة البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية للمسؤولين العراقيين (م)	دورة قضايا القطاع الخارجي (م)
	1/ 24 - 20	2/ 14 - 3	2/ 20 - 18	3/ 6 - 2/ 24	3/ 13 - 9	3/ 20 - 16	4/ 3 - 3/ 23	4/ 17 - 6
الاردن	3	3	2	2	2	3		2
الإمارات	3	0	3	2	1	2		1
البحرين	1	0	1	0	2	1		2
تونس	0	0	1	1	1	0		1
الجزائر	0	1	1	1	3	2		0
جيبوتي	0	1	0	0	0	0		0
السعودية	2	4	2	3	2	2		3
السودان	3	2	2	3	1	2		3
سورية	2	2	2	2	1	2		2
الصومال	0	0	0	0	0	0		0
العراق	2	1	2	2	0	0	32	2
عُمان	1	1	2	1	2	1		1
فلسطين	1	2	2	2	0	3		1
قطر	2	4	2	0	3	2		2
القمر المتحدة	0	0	0	1	0	0		0
الكويت	2	3	2	2	1	0		2
لبنان	0	1	3	3	3	3		1
ليبيا	0	0	2	1	1	2		1
مصر	0	1	1	3	3	4		3
المغرب	1	3	2	3	1	2		2
موريتانيا	0	0	0	0	2	0		2
اليمن	2	2	2	0	2	2		3
المجموع	**25**	**31**	**34**	**32**	**31**	**33**	**32**	**34**

تابع : الملحق (ب-2)

أعداد المشاركين في نشاطات المعهد لعام 2008

الدولة	حلقة اتفاقيات التجارة الدولية للبرلمانيين العرب (مع منظمة التجارة العالمية)	دورة ميزان المدفوعات (م)	دورة اتفاقيات التجارة الاقليمية في إطار منظمة التجارة العالمية (مع منظمة التجارة العالمية) دمشق	دورة البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية (م) المغرب	دورة إدارة الاحتياطيات الأجنبية (مع بنك التسويات الدولية)	دورة متقدمة لاجندة الدوحة (مع منظمة التجارة العالمية)
	6 - 8/ 5	18 - 22/ 5	27 - 29/ 5	10 - 21/ 6	20 - 23/ 10	9 - 13/ 11
الاردن	2	2		1	1	2
الإمارات	0	1		0	0	3
البحرين	2	2		1	2	2
تونس	2	1		1	1	2
الجزائر	2	1		1	0	1
جيبوتي	0	1		0	0	0
السعودية	2	3		1	2	2
السودان	0	2		1	0	2
سورية	0	1	37	1	3	2
الصومال	0	0		0	0	0
العراق	0	0		0	3	0
عُمان	2	2		1	4	2
فلسطين	0	1		1	1	2
قطر	2	1		1	1	1
القمر المتحدة	2	1		0	0	0
الكويت	0	1		1	1	1
لبنان	2	0		1	1	2
ليبيا	0	0		1	1	1
مصر	2	2		2	1	0
المغرب	2	1		10	0	2
موريتانيا	0	2		1	2	1
اليمن	1	3		2	3	1
المجموع	**23**	**28**	**37**	**28**	**27**	**29**

الملحق (ب–3)

الدورات خلال الفترة 1981 – 2008

الفترة	عدد الدورات	عدد المشاركين
2000 - 1981	77	2306
2001	11	375
2002	10	343
2003	9	301
2004	12	418
2005	10	326
2006	13	398
2007	11	344
2008	10	311
المجموع	**163**	**5122**

حلقات العمل خلال الفترة 1995 – 2008

الفترة	عدد الحلقات	عدد المشاركين
2004 - 1995	12	337
2005	5	157
2006	3	92
2007	3	86
2008	4	113
المجموع	**27**	**785**

الملحق (بـ-4)

خطوط الائتمان التي قدمها برنامج تمويل التجارة العربية

(ألف دولار أمريكي)

السنة	عدد خطوط الائتمان	القيمة	المسحوب	المسدد	الرصيد القائم
1991	4	7,948	3,300	0	3,300
1992	15	47,497	30,432	14,560	19,172
1993	15	54,665	32,885	24,262	27,795
1994	22	70,721	30,520	35,030	23,285
1995	22	86,089	69,674	13,478	79,481
1996	28	142,640	87,872	59,796	107,557
1997	31	220,345	202,830	134,061	176,326
1998	30	375,381	334,924	266,360	244,890
1999	27	321,250	273,500	300,260	218,129
2000	31	427,927	332,518	282,244	268,403
2001	24	338,150	506,729	443,391	331,741
2002	24	398,500	499,300	494,768	336,273
2003	37	550,000	545,086	541,244	340,115
2004	32	496,800	555,919	525,341	370,693
2005	40	624,800	554,309	517,290	407,712
2006	32	606,000	567,301	535,179	439,834
2007	41	787,300	728,594	682,957	485,471
2008	36	842,000	774,200	844,010	415,661
المجموع	**491**	**6,398,013**	**6,129,893**	**5,714,231**	

التنظيم والإدارة

الهيكل التنظيمي

يتكون الهيكل التنظيمي للصندوق من مجلس المحافظين، ومجلس المديرين التنفيذيين، والمدير العام والموظفين.

مجلس المحافظين

يتكون مجلس المحافظين من محافظ ونائب للمحافظ تعينهما كل دولة عضو من أعضاء الصندوق، وينتخب المجلس أحد المحافظين رئيساً له كل سنة بالتناوب. ويُعتبر مجلس المحافظين بمثابة الجمعية العمومية للصندوق وله جميع سلطات الإدارة. هذا ويعقد مجلس المحافظين اجتماعاً سنوياً في النصف الأول من كل عام في دولة المقر أو خارجها. ويتكون مجلس المحافظين حالياً على النحو التالي :

الدول الأعضاء		المحافظون ونواب المحافظين
المملكة الأردنية الهاشمية	المحافظ نائب المحافظ	معالي الدكتور أمية طوقان سعادة عز الدين محي الدين كناكرية
دولة الإمارات العربية المتحدة	المحافظ نائب المحافظ	معالي عبيد حميد الطاير معالي سلطان بن ناصر السويدي
مملكة البحرين	المحافظ نائب المحافظ	معالي الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة سعادة رشيد محمد المعراج
الجمهورية التونسية	المحافظ نائب المحافظ	معالي توفيق بكار سعادة سمير إبراهيمي
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	المحافظ نائب المحافظ	معالي كريم جودي سعادة الدكتور محمد لكصاسي
جمهورية جيبوتي	المحافظ نائب المحافظ	معالي علي فارح عصوى سعادة حسن مؤمن طاهر
المملكة العربية السعودية	المحافظ نائب المحافظ	معالي الدكتور إبراهيم عبد العزيز العساف معالي الشيخ حمد السياري
جمهورية السودان	المحافظ نائب المحافظ	معالي الدكتور عوض أحمد محمد الجاز معالي الدكتور صابر محمد حسن
الجمهورية العربية السورية	المحافظ نائب المحافظ	معالي الدكتور محمد الحسين سعادة الدكتور أديب مفضي ميالة
جمهورية الصومال	المحافظ نائب المحافظ	معالي محمد علي حامد سعادة بشير عيسى علي

جمهورية العراق	المحافظ نائب المحافظ [1]	سعادة الدكتور سنان الشبيبي
سلطنة عُمان	المحافظ نائب المحافظ	معالي أحمد بن عبد النبي مكي سعادة حمود بن سنجور الزدجالي
دولة فلسطين	المحافظ نائب المحافظ	معالي سعيد توفيق خوري سعادة الدكتور صالح جلاد
دولة قطر	المحافظ نائب المحافظ	معالي يوسف حسين كمال سعادة عبد الله بن سعود آل ثاني
جمهورية القمر المتحدة	المحافظ نائب المحافظ	معالي محمد علي صالح سعادة علي برهان
دولة الكويت	المحافظ نائب المحافظ	معالي مصطفى جاسم الشمالي معالي الشيخ سالم عبد العزيز الصباح
الجمهورية اللبنانية	المحافظ نائب المحافظ	معالي رياض سلامة سعادة الدكتور مروان النصولي
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	المحافظ نائب المحافظ	معالي فرحات عمر بن قدارة سعادة الدكتور سعيد عبد العاطي
جمهورية مصر العربية	المحافظ نائب المحافظ	معالي الدكتور فاروق عبد الباقي العقدة معالي الدكتور يوسف بطرس غالي
المملكة المغربية	المحافظ نائب المحافظ	معالي صلاح الدين مزوار معالي عبد اللطيف الجواهري
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	المحافظ نائب المحافظ	معالي سيداتي ولد بنحميده سعادة الشيخ سيد المختار ولد الشيخ عبدالله
الجمهورية اليمنية	المحافظ نائب المحافظ	معالي نعمان طاهر الصهيبي معالي أحمد عبد الرحمن السماوي

(1) لم تتم تسمية نائب المحافظ.

مجلس المديرين التنفيذيين

يتكون مجلس المديرين التنفيذيين من مدير عام الصندوق رئيساً للمجلس، وثمانية مديرين أعضاء غير متفرغين ينتخبهم مجلس المحافظين من الدول الأعضاء، يعينون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ويتولى المجلس الإشراف على نشاط الصندوق وتقديم ما يراه مناسباً من مشورة.

ويتشكل مجلس المديرين التنفيذيين حالياً على النحو التالي :

المديرون التنفيذيون	الدولة/الدول التي يمثلونها	القوة التصويتية (%)
سعادة الدكتور جاسم المناعي	المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين	
سعادة الدكتور عبد الرحمن بن عبدالله الحميدي	المملكة العربية السعودية	13.58
سعادة عبد الحق بجاوي	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	11.96
سعادة حسن هاشم الحيدري	جمهورية العراق	11.96
سعادة أحمد أحمد غالب (اليمن)	جمهورية مصر العربية الجمهورية اليمنية جمهورية السودان جمهورية الصومال الفيدرالية جمهورية جيبوتي جمهورية القمر المتحدة	*19.96
سعادة سامي حسين منصور الأنبعي (الكويت)	دولة الكويت دولة الإمارات العربية المتحدة	14.88
سعادة علي رمضان أبوبكر شنيبيش (ليبيا)	المملكة المغربية الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى الجمهورية التونسية الجمهورية الإسلامية الموريتانية	13.09
سعادة حسين محمد السادة (قطر)	دولة قطر مملكة البحرين سلطنة عمان	7.05
سعادة محمد سعيد شاهين (الأردن)	الجمهورية العربية السورية المملكة الأردنية الهاشمية الجمهورية اللبنانية دولة فلسطين	7.52

* تتأثر القوة التصويتية المبينة أعلاه بسبب الوقف المؤقت لعضوية جمهورية الصومال الفيدرالية.

المدير العام والموظفون

يعيّن مجلس المحافظين مديراً عاماً للصندوق لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويقوم مدير عام الصندوق برئاسة اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين. ويعتبر الرئيس الأعلى لموظفي الصندوق والمسؤول عن جميع أعماله. ويساعد المدير العام في إنجاز أعماله موظفون فنيون، ينتظمون في ست دوائر هي:

1. دائرة الشؤون الإدارية.
2. الدائرة الاقتصادية والفنية.
3. الدائرة القانونية.
4. معهد السياسات الاقتصادية.
5. دائرة الشؤون المالية والحاسب الآلي.
6. دائرة الاستثمارات.

وبالإضافة إلى الدوائر الست، يتضمّن الهيكل التنظيمي مكتباً للتدقيق الداخلي ومكتباً للمدير العام رئيس مجلس الإدارة، وكذلك اثنتين من اللجان الدائمة، وهما لجنتي القروض والاستثمار المنصوص عليهما في اتفاقية الصندوق. كما يتضمن اللجنة الإدارية التي أنشئت بموجب نظام العاملين الذي وافق عليه مجلس المديرين التنفيذيين وتم اعتماده من قِبل مجلس المحافظين.